ملفات تركية

12

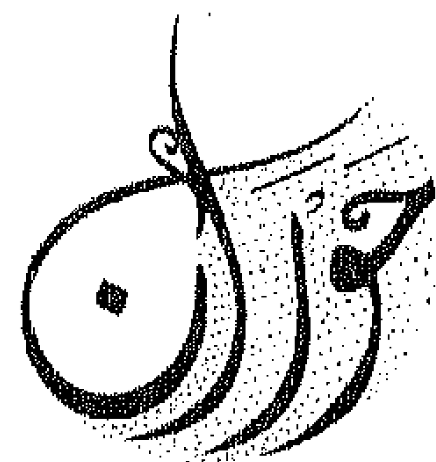
الإسلام والسياسة

في

تركيا

يوسف إبراهيم الجهماني

تصدر هذه الملفات عن قسم الأرشيف والدراسات والتوثيق في دار حوران.



الإسلام والسياسة في تركيا

• سلسلة ملفات تركية
• (12) الإسلام والسياسة في تركيا
• يوسف إبراهيم الجهماني
• الطبعة الأولى: 2001

• الناشر: دار حوران للطباعة والنشر التوزيع
سوريا - دمشق - هاتف: 6713079
ص.ب: 32105

موافقة وزارة الإعلام
رقم / 60540/ تاريخ 15-8-2001

الإسلام والسياسة في تركيا

يوسف ابراهيم الجهماني

توطئة

لم يكن الأتراك، قبل الإسلام، ذوي حضارة أو امبراطورية، تستحق الدفاع عنها، إلا أنهم استطاعوا بعد الإسلام وبسببه أن يكوِّنوا واحدة، ساهم انتماؤهم أثناءها إلى أكثرية الإسلام السني في أن يصل حضورهم إلى كل زاوية في العالم الإسلامي، وأن يكون هذا الوجود مقبولاً دينياً، وإن رُفض سياسياً عند نشوء القوميات فيما بعد. انتصر الأتراك بالإسلام، وظلوا إلى هذا اليوم يتغنون بأمجاده، وإن تخلوا عنه سياسياً.

وعندما جاء الإسلام إلى الأتراك وَحّدَهم وأهَّلَهُمْ ليحكموا شعوب الإسلام المتعددة. ولقد كانت تركيا جزءاً متداخلاً في الكيان العربي الإسلامي. كما كانت متداخلة في الجغرافيا السياسية العربية، وفي الحركات العربية الوطنية والقومية والدينية وفي الإرث الإسلامي العربي بشقيه التاريخي والسياسي.

بعد انهيار الدولة العثمانية وانتصار الدولة التركية وإقامة جمهوريتها بزعامة مصطفى كمال "أتاتورك"، قام في تركيا نظام الحزب الواحد "حزب الشعب الجمهوري" وألغيت الخلافة الإسلامية، ومعها تطبيق الشريعة الإسلامية (شريعت عتيقت) وأغلقت المدارس والمحاكم الدينية (1924)، واستبدلت بالقانون المدني السويسري والقانون الجنائي الإيطالي والقانون التجاري الألماني، كما بدلت أحكام الإرث الإسلامي وحرم تعدد الزوجات وأُبيح زواج المسلمة بغير المسلم وزواج الرجل من أخته في الرضاعة . ومن ثم تم في تركيا إقفال الأضرحة ومنع ارتداء الطربوش (1925)، واستبدلت الحروف العربية باللاتينية في الاستخدام الرسمي (1928). وأخيراً أجبر الشعب التركي على تغيير الأحرف العربية في الكتابة بأحرف لاتينية جديدة، مما أدى إلى قطع أواصر تركيا مع إنتاجها

الفكري والفقهي السابق، وحدوث اضطراب ثقافي هائل عجزت عن وقفه القواميس الجديدة التي خرجت في تلك الفترة لترجمة اللغة الجديدة، أو حتى الكتب القديمة التي أعيد كتابة بعضها بالأحرف اللاتينية الجديدة ـ العجيبة في نظر غالبية الأتراك. وبعد أتاتورك وفي عام 1946 صدر ما سمي بقانون "إقرار السكون" وهو القانون الذي يحاكم كل من ينادي بعودة الدين أو بإقامة حكومة تعتمد على الشريعة الإسلامية.

اختارت الجمهورية التركية لذاتها وعلى يد أتاتورك الشكل الجمهوري الفرنسي أو اليعقوبي، حيث تحتكر الدولة المركزية معظم الأدوار: لا السياسي منها فحسب، بل المجتمعي أيضاً. واليعقوبية كانت لتكون محتملة، لو لم يرافقها التأثر بالتأويل الألماني، الذي يعتد بالتأصيل العنصري. وهكذا نجد أن الذي تأصل في تركيا المعاصرة ليس فقط انسحابها من ماضيها ودورها الديني، بل الارتهان الشديد إلى القومي.

كانت المفارقة الكبرى في أن حامل هذا التشدد لم يكن الوعي الديني، بل الوعي القومي. ومن هنا تصورت الهوية التركية لا في صورة نافية للإسلام فحسب، بل في صورة نافية للمواطنة، التي حل محلها الانتماء إلى الأمة بالمعنى العرقي والثقافي. وغني عن القول أن هذا الفهم يجافي مفهوم المواطنة الأوروبية، كما ينسجه الاتحاد الأوروبي، الذي تسعى تركيا للإنضمام إليه، يجافيه بوصفه ثمرة تحول تاريخي ينقل الأوروبيين من الدولة القومية إلى أخرى تتعداها.

مثلت هذه التحولات وضعاً نادراً في تاريخ التجارب "التحديثية" التي عرفها العالم الإسلامي وأيضاً باقي بلدان العالم التي لا تنتمي للثقافة الغربية.

في عام 1945، أصبح النظام السياسي في تركيا نظاماً تعددياً، وذلك بعد مجيء عصمت اينونو خلفاً لمصطفى كمال "أتاتورك"، حيث سمح بتشكيل الأحزاب السياسية وأدخل الحياة البرلمانية إلى البلاد. وكانت المحطة الأولى لهذه الحياة في فوز الحزب الديمقراطي كحزب معارض في إطار قيم العلمانية الأتاتوركية للحكم، وذلك في عام 1950، حيث حصل على 408 مقاعد مقابل 69 مقعداً حصل عليها حزب الشعب الجمهوري

الأتاتوركي. وكان هذا الفوز الكبير للحزب الديمقراطي، الذي تزعمه عدنان مندريس (أحد مهندسي حلف بغداد 1955) هو أول التعابير عن المشاعر الدينية الكامنة لدى شرائح واسعة من الشعب التركي، على الرغم من أن الحزب الديمقراطي لم يكن حزباً إسلامياً، لكن لأن جزءاً كبيراً من قواعده وقياداته الوسيطة عرف بميوله الإسلامية. دفعت هذه الحقائق، على أرض الواقع، هذا الحزب الحاكم الجديد إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لم تمس المشروع الأتاتوركي من أساسه، إلا أنه كان لها تأثير كبير عليه. ومن هذه الإجراءات استئناف الأذان باللغة العربية وإقامة شعائر الصلاة أيضاً. كما سمح بإذاعة القرآن الكريم من راديو أنقرة (العاصمة التي اتخذها أتاتورك بدلاً من اسطانبول). وتم بناء ما يقرب من 15 ألف مسجد في مرحلة الخمسينيات، وفتحت معاهد تعليم الأئمة والخطباء. ومنذ تلك المرحلة أصبح النشاط الإسلامي ممكناً.

أثارت هذه الإجراءات وسواها حفيظة المؤسسة العسكرية، مما دفعها إلى القيام بالانقلاب العسكري الأول في تاريخ الجمهورية التركية. نفذ الجيش الانقلاب في 27 أيار/ مايو 1960، وأعدم كلاً من عدنان مندريس رئيس الحكومة ووزيري المالية والخارجية.

حينما نريد أن نتحدث عن الإسلام السياسي المعاصر في تركيا، لا بد لنا من استقطاع حيز كبير لزعيم هذا الإتجاه في تركيا وهو نجم الدين أرياكان، الذي ومنذ الستينات إلى الآن وهو يلعب الدور الرئيس في هذه الحلبة.

تحت هذه الظلال كان يتبلور الوعي السياسي لنجم الدين أرياكان الشاب، الذي كان يتابع تحصيله العلمي.

ابتدأ نجم الدين أرياكان بعمله السياسي من خلال "جبهة الشرق الأعظم" بزعامة نسيب فاضل، إلا أن أرياكان سرعان ما انشق عن الأخير ليتخذ نهجاً خاصاً به.

في الستينات، كان نجم الدين أرياكان، من نشطاء حزب العدالة، إلى تلك الدرجة التي تم فيها تعيينه أميناً عاماً لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية، وذلك بقرار من الحزب، الذي كان على رأس السلطة آنذاك. إلا أن أرياكان كان على الدوام ينتقد النهج السياسي والاقتصادي

لهذا الاتحاد، الذي كان يعتبر من أهم ركائز تركيا الاقتصادية، وكان يعتقد أي "أرياكان" أن ميكانيزم هذا الاتحاد يعمل على الدوام لتنفيذ مصالح الرأسمالية التجارية الكبرى، بينما يشعر تاجر الأناضول بأنه يسير حافياً. وأن "اتحاد المجالس يعمل كهيئة كومبرادورية - ماسونية للأقلية". كما كان يدافع عن ضرورة تمثيل تجار الأناضول وصناعييه في اتحاد المجالس، لكي تصبح هذه المنظمة مدافعاً عن مصالحهم. أدت هذه التصريحات وسواها إلى استثارة حفيظة قيادة حزب العدالة، لأنها لا تصب في مصالحها. لذا أقدم الحزب (كحزب حاكم) على عزل أرياكان من منصبه كأمين عام لهذا الاتحاد. وعندما حاول هذا الأخير أن يرشح نفسه ضمن قائمة الحزب في انتخابات حزيران / يونيو 1968 الجزئية لمجلس الشيوخ، باءت محاولته بالفشل. ولكنه تمكن، في عام 1969، من الفوز بمنصبه السابق كـ (أمين عام لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية) انتخابياً، إلا أن دوائر الحكم لم تعترف بنتائج الانتخابات واستخدمت الشرطة لإبعاده عن هذا المنصب.

وفي أيلول/ سبتمبر 1969، ألقى نجم الدين أرياكان خطاباً انتقد فيه سياسة سليمان ديميريل. وفي الانتخابات البرلمانية في ذات العام استطاع أن يفوز بعضوية البرلمان كمستقل وذلك عن منطقة قونيه. وبعد فوزه هذا، صرح أرياكان عن نواياه لتأسيس حزب جديد "مؤسس على المبادئ الإسلامية". وفي كانون الثاني / يناير من عام 1970، أسس حزب النظام الوطني، الذي أعطى اهتماماً خاصاً في برنامجه لحرية المعتقد، وإقامة الطقوس الدينية والتعليم الديني. وأشار البرنامج إلى أن "الحزب يقف ضد استخدام مبادئ العلمانية كأسلوب من أساليب الضغط على الدين والمؤمنين". كما تميز برنامج الحزب الجديد بالرغبة في توطيد العلاقات مع الدول "التي تعتبر قريبة من تركيا تاريخياً وثقافياً". وفي المرحلة الواقعة بين نهاية الستينات وبداية السبعينات، بدأ أرياكان يحرك فكرة توطيد التعاون الاقتصادي والسياسي لتركيا مع الدول الإسلامية، في مواجهة الحلف الذي وقف مع "الغرب والسوق الأوروبية المشتركة".

بُعيد تأسيس الحزب، ألقى أرباكان خطاباً في اجتماع أمام إحدى منظمات حزب النظام الوطني في مدينة سامسون، قدم فيه نقداً لاذعاً لكلا الحزبين، اللذان كانا يتناوبان على السلطة ـ حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري، معلناً بأنهما لا يعبران عن المصالح الوطنية، وأنهما "يعتبران سلاحاً للصهيونية العالمية". كما دعا أرباكان جميع المؤمنين لـ "الاتحاد تحت الشعارات الإسلامية التي يرفعها حزبه". وفي الفترة الواقعة بين 1970 وبداية 1971، توسعت أنشطة حزب النظام الوطني تحت ظلال التنشيط السياسي الذي جرى في البلاد للتيارات الإسلامية.

وفي تصريح له في نيسان/ ابريل 1970 قال: « إذا أصبحت تركيا عضواً كاملاً في السوق المشتركة، ستتحول إلى مستعمرة، لذا وتأسيساً على ذلك يجب القيام بتأسيس سوق مشتركة لدول الشرق». وعلى التوازي مع ذلك كانت تصدر عنه تصريحات موجهة ضد مبدأ العلمانية.

في كانون الثاني/ يناير 1971 انعقد المؤتمر الأول لحزب النظام الوطني، الذي انتخب نجم الدين أرباكان أميناً عاماً له. وفي 5 آذار/ مارس 1971، جرَّم المدعي العام التركي الحزب بخرق قانون الأحزاب، الذي يقضي بالالتزام بمبادئ العلمانية التركية (الأتاتوركية)، وفي 20 من الشهر ذاته قررت المحكمة الدستورية منع نشاطات الحزب وإغلاق مقراته.

بعد منع نشاطات حزب النظام الوطني في عام 1971، ترك قادة الحزب ونهجه، خلال عام واحد من وجوده، جذوراً عميقة في الأناضول، حيث كان قد تمكن من تشكيل منظمات حزبية مناطقية. وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972 أعلن هذا الاتجاه عن تأسيس حزبه الخاص ـ حزب الخلاص الوطني، غير أن نجم الدين أرباكان بقي في الظل خوفاً من البطش الذي قد يتعرض له الحزب (كما جرى في المرة السابقة). أما الحزب فتزعمه سليمان عارف ايمري. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نجم الدين أرباكان كان قد أُدخل السجن وفصل من البرلمان عدة مرات كلما كان يطرح في حملاته الانتخابية شعارات ذات طابع ديني لأن تصرفاته تقع تحت طائلة المادة 63 من قانون العقوبات التركي التي تنص على ما يلي: "كل من يحرض الشعب على أعمال مُخلة بأمن الدولة أو يدفع المواطنين إلى

عصيان القوانين والأنظمة العلمانية بحجة أن النظام العلماني يسيء إلى المقدسات الدينية، يعاقب وفقاً للقوانين المرعية".

كان برنامج هذا الحزب مشابهاً لبرنامج نظيره السابق (حزب النظام الوطني)، حيث أكد من جديد على هدفه الرئيس "النهوض بالسوية الروحية والمادية للأمة". إلا أن الحزب الجديد كان أكثر تحفظاً في النقد المباشر للعلمانية والتصريح العلني عن التوجه الديني، أي سار على نهج "التقية". أما في مجال السياسة الخارجية فتم التأكيد على "مبادئ الالتزام بالواجبات وبالتعامل على قدم المساواة" وتوطيد العلاقات مع الجوار.

في عام 1973، دخل حزب الخلاص الوطني الانتخابات البرلمانية وحصل على 49 مقعداً (12٪ من أصوات الناخبين) ليصبح ثالث حزب سياسي في تركيا.

في 26 كانون الثاني / يناير عام 1974، دخل حزب الخلاص الوطني الحكومة مؤتلفاً مع حزب الشعب الجمهوري في حكومة بولند أجاويد وتولى أرياكان منصب نائب رئيس الحكومة وشغل أنصاره ست حقائب وزارية هامة من أصل 23 حقيبة، بينها حقائب أساسية كالعدل والداخلية والتجارة والثروة الغذائية والحيوانية والصناعة والتكنولوجيا وإحدى وزارات الدولة.

وفيما بين عامي 1975 و1978 ائتلف حزب الخلاص الوطني مع حزب العدالة في اثنتين من الحكومات برئاسة سليمان ديميريل، وكان يشغل نجم الدين أرياكان فيهما منصب نائب رئيس مجلس الوزراء (آذار / مارس 1975 - حزيران / يونيو 1977، تموز / يوليو 1977 - كانون ثاني / يناير 1978). وفي كلا الحكومتين كان لأنصار نجم الدين أرياكان "الخلاص الوطني" حقائب وزارية هامة، سبع حقائب في الأولى من أصل 23 (العدل، الداخلية، الإسكان، الثروة الغذائية والحيوانية، الصناعة، العمل وإحدى وزارات الدولة)، وست حقائب في الثانية (الداخلية، العمل، الصناعة والتكنولوجيا، الإعمار والإسكان ووزارة الغابات). ولم يشارك أرياكان بحزبه " الخلاص الوطني " في هذه الحكومات الثلاث لكونه حزباً رئيسياً،

إذ أن نسبة الأصوات التي نالها عام 1973 لم تتعد الـ 11,8 في المائة، وعام 1977 الـ 8,6 في المائة، بل لأنه تحول، رغم قلة عدد نوابه، إلى مفتاح ضروري للحزبين المتنافسين آنذاك، الشعب الجمهوري (اليساري) والعدالة (اليميني) ليتمكن أحدهما من نيل الثقة في البرلمان.

وتجدر الإشارة إلى أن الائتلاف الأخير حصل بعد أن تراجعت شعبية حزب الخلاص الوطني، حيث لم يحصل في انتخابات 1977 إلا على 8,6٪ من أصوات الناخبين.

لكن نجم الدين أرباكان لم يشترك في حكومة سليمان ديميريل الثالثة (تشرين الثاني / نوفمبر 1979 - 12 آذار / مارس 1980)، لكنه كان يدعمها من خارج الائتلاف.

في أيار / مايو 1980 وقف نجم الدين أرباكان (الخلاص الوطني) ضد اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الدفاع المشترك "لأنه لم يتم إبلاغ البرلمان مسبقاً عن مضمون الاتفاقية، فقد تكون (حسب أرباكان) موادها متعارضة مع مصالح تركيا الوطنية وموجهة ضد العالم الإسلامي". كما كان حزب الخلاص الوطني يدعو مراراً إلى تشكيل "منظمة الأمم المتحدة الإسلامية"، وإلى توطيد التعاون الاقتصادي فيما بينها للوقوف في وجه سياسات الغرب وضغوطاته الاقتصادية.

في حزيران / يونيو 1980 حاز حزب الخلاص الوطني على انتباه العالم عندما عقد اجتماعاً جماهيرياً كبيراً تحت شعار "انقذوا القدس"، رفع فيه المشاركون الأعلام الخضراء ودعوا إلى إقامة دولة إسلامية. وأثار هذا الحشد قلقاً كبيراً لدى الأوساط العلمانية والمؤسسة العسكرية في تركيا، الأمر الذي اعتبره المراقبون أنه أحد الأسباب الرئيسة للانقلاب اللاحق.

بعد انقلاب 12 أيلول / سبتمبر 1980 العسكري، اتُخذت إجراءات قمع شديدة ضد الأحزاب، وكان أشدها ذلك الذي وجه ضد حزب الخلاص الوطني والحركة القومية، حيث اقتيد كل من نجم الدين أرباكان وألب أصلان توركيش (الأمين العام لحركة العمل القومي) من إزمير تحت الحراسة المشددة، وأقتيدا مباشرة إلى أنقرة إلى سجن ماماك، لا كما عاد الزعماء الآخرون إلى بيوتهم. وفي نيسان / ابريل 1981، باشرت

محكمة الأحكام العرفية في أنقرة محاكمة نجم الدين أرياكان مع 24 شخصية من حزبه، وانحصرت التهم الموجهة ضدهم في استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية. فقد كان قد سبب النقد اللاذع الذي وجهه حزب الخلاص الوطني لمبادئ العلمانية ردود فعل غاضبة من قبل القيادة العسكرية، ذلك النقد الذي ارتفعت وتائره منذ عام 1980، إلى جانب قيام الحزب السابق الذكر برفع وتائر نشاطاته إلى ذلك الحد الذي قام به بأعمال فعلية للدفاع عن الإسلام. وتشير الصحافة التركية إلى قيام فرع من فروع الحزب، في 6 أيلول / سبتمبر 1980، بعقد اجتماع جماهيري شارك فيه زهاء 50 ألفاً من المسلمين، الأمر الذي أدى إلى إثارة ذعر وجزع العسكريين، وكان هذا الاجتماع أحد الأسباب المباشرة لتوجه العسكريين إلى تنفيذ انقلابهم.

وفي النتيجة أقدمت السلطات العسكرية بعد الانقلاب إلى حظر نشاطات حزب الخلاص الوطني وبقية الأحزاب.

الفصل الأول

الإسلام في الحياة السياسية في تركيا*

(1950 ـ 1980)

* هذا النص مأخوذ من كتاب: الشرق الآخر ـ التقاليد الدينية والحداثة. أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي سابقاً. إصدار دار "علم". هيئة تحرير الآداب الشرقية. موسكو، 1983. ص.ص.130-140. ترجمة المؤلف.

تحدد أهمية الإسلام في حياة تركيا المعاصرة، إلى حد بعيد، بأنه وحسب الإحصائيات الرسمية، يشكل المسلمون 98٪ من سكان تركيا، غالبيتهم من السنة والشيعة (العلويون) 30٪. يقطن العلويون في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد.

بعد القضاء على السلطنة (1922) والخلافة (1924)، نفذت الحكومة التركية بزعامة كمال أتاتورك العديد من الإجراءات صبت في مصالح البرجوازية الوطنية، وبهدف وضع المؤسسات الدينية تحت إشراف الدولة، اتخذ المجلس الوطني التركي العظيم، في آذار/ مارس 1924، قانوناً حل بموجبه وزارة الشريعة والأوقاف، وحل محلها إدارة الشؤون الدينية وإدارة الأوقاف الدينية. كما قامت حكومة الجمهورية الجديدة بإغلاق المحاكم الشرعية وأحلت محلها المحاكم المدنية. وكان عام 1926 هو العام الأخير الذي طبقت فيه قوانين الشريعة الإسلامية، حيث حل بعدها القضاء المدني، الذي منع تعدد الزوجات والقيام بمراسم الزواج الشرعية ..إلخ. وعلى التوازي مع ذلك أدخلت إصلاحات إلى التعليم الابتدائي: أغلقت الكتاتيب وأنيطت مسائل التعليم الديني إلى وزارة التربية. ولاحقاً وفي عامي 1931 و1935، صدرت أوامر وتعليمات توجب منع الدروس الدينية في المدارس الابتدائية والاعدادية.

في عام 1928 وفي مجرى تتريك الحياة الثقافية، تم استبدال الأبجدية العربية باللاتينية، وفي ذات العام تقرر إلغاء المواد من الدستور التي تشير إلى أن الإسلام هو دين الدولة التركية. وفي عام 1931، أعلن أن العلمانية هي أحد المبادئ الرئيسية لحزب الشعب الجمهوري الحاكم، وفي عام 1937 أدخل هذا المبدأ في دستور البلاد.

يعتبر إشهار مبدأ العلمانية من قبل أتاتورك ومناصريه، عبارة عن إحدى القضايا المعقدة في تركيا الحديثة، ذلك المبدأ الذي لا يزال يثير

الجدل، إن كان في الأدبيات الحاكمة أو في الأدبيات الغربية. تحمل هذه المسألة اليوم أهمية سياسية كبيرة، لأن القيادة التركية التي أتت إثر الانقلاب لا تزال تسوس البلاد حسب مبادئ الكمالية.

هل يجوز اعتبار علمانية أتاتورك بمثابة رفض للإسلام؟. قطعاً، كلا. حارب أتاتورك ومناصريه الدين، لأنه كان يستخدم لصالح الطبقة الإقطاعية، التي كانت تقاوم الإصلاحات البرجوازية. سعت الكمالية لإصلاح الإسلام أيضاً، لجعله يتواءم مع متطلبات التطور الرأسمالي، وذلك انطلاقاً من إيمانها أن تركيا بحاجة حياتية إلى هذه الإصلاحات، وذلك لتعزيز الاستقلال الوطني. صرح أتاتورك بأنه إذا تم إعادة النظر في التفسيرات القديمة الدوغمائية للإسلام، والكشف عن جوهره الحقيقي وتوصيله إلى الشعب بلغة مفهومة، عندها سوف يلعب الإسلام دوراً إيجابياً في حياة تركيا. وبتعليقها على تصريح أتاتورك، نشرت "مجلة المعهد الإسلامي" في أحد أعدادها الصادر في عام 1973، مقالة جاء فيها: « أطلق الرجعيون على أتاتورك لقب الإلحاد وكفروه. لا أحد أكثر منه احترم القيم الروحية للإسلام ». فأتاتورك، كما تشير المجلة، كان يقول للخاصة: « ديننا الأكثر عقلاً والأكثر اكتمالاً بين الأديان... وليتم تنفيذ رسالته الحقيقية، يجب أن يكون متوائماً مع العقل والمعارف والعلوم والمنطق.. وأنا أؤمن أن ديننا يتجاوب مع هذه المتطلبات ». كما تورد المجلة نثرات أخرى من أقوال كمال أتاتورك عن الدين، التي تبرهن على أن قائد الدولة التركية لم يقف ضد الإسلام كإسلام، بل إنه فقط كان يؤكد على ضرورة مواءمته وتعايشه مع الظروف الحديثة.

أدت الإجراءات العلمانية الكمالية إلى الحد من التأثير الفكري للإسلام، إلا أنها لم تستطع أن تنزع جذوره الاجتماعية. وفي النتيجة، وبغض النظر عن أن تركيا كانت تساس من قبل حكومات مدنية دنيوية، بقي العامل الديني مؤثراً على الحياة السياسية للبلاد. وبالنسبة للتيارات الفكرية الإسلامية، إن كان في تركيا أو في سواها من البلدان الإسلامية، نستطيع أن نميز بين تيارين: أصولي وإصلاحي. فالأصوليون يعلنون ويؤمنون بأن مبادئ الإسلام وقيمه وأفكاره صالحة لكل زمان ومكان.

وهؤلاء يمثلون مصالح رجال الدين ودوائر الإقطاع ورجاله، ويعولون بالدعم في ذلك على الفلاحين وشرائح البرجوازية الصغيرة المدنية. أما الإصلاحيون فإنهم يسعون إلى ملاءمة الدين مع التطور البرجوازي، واضعين إياه في خدمة العلاقات الاجتماعية الحديثة. أحد هؤلاء ويدعى أو. تشيرمين، صرح قائلاً: «لكي نجعل الدين نافعاً للحياتين الشخصية والعامة.. يجب استخدامه بصورة أخرى، غير تلك التي يطبقها رجال الدين. بكلمات أخرى، يجب إصلاحه».

ومن بين الأسباب المحافظة على هيمنة الدين في تركيا، هو الإرث الفكري للإمبراطورية العثمانية، التي على مدى قرون اعتبرت مركزاً وإدارة للإسلام، حيث كانت تقود دولة إسلامية عالمية. ولكل مسلم تعتبر الإمبراطورية العثمانية صورة مطابقة لـ "أرض الإسلام"، والجيش التركي لـ "جنود الإسلام". بهذا الشكل، فإن رجال الدين حينما يدعون إلى تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية المرتبطة بعظمة الإمبراطورية، كانوا لا يدغدغون مشاعر الجماهير الواسعة فحسب، بل الشوفينية أيضاً. وهنالك سبب آخر هام، ينحصر في كون تطور الرأسمالية في تركيا وفي بلدان الشرق الأخرى، أدى إلى اغتراب الكتل الكبيرة من الجماهير عن الوسائل التقليدية للإنتاج دون أن ندخلها في خضم وسائل الإنتاج الرأسمالية الجديدة. وكانت النتيجة هي حدوث نقلات ديمغرافية وهجرات من الأرياف إلى المدن وزيادة في أعداد سكانها وخلق مدن الصفيح حولها وارتفاع أعداد التجمعات السكنية ذات الطبيعة الواحدة، أو الذين هاجروا من منطقة واحدة، وهذه جميعها بقيت معزولة عن المدينة، على الرغم من أنها اسمياً تعيش في المدن.

بهذا الشكل كان الوسط الاجتماعي الخاضع لهيمنة الدين يتوسع بالمعنى الحقيقي وينشط أيضاً. وهذا ما لاءم نشاطات مناصري الأسلمة المعتمدين رجال الدين ودوائر الإقطاع وقسم من البرجوازية الوطنية.

هذه العوامل السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية وتلك ذات الطابع الإيديولوجي، كانت تستدعي تقوية التوجهات الدينية في سياسات الدوائر الحاكمة التركية، التي بدأت بوادرها تظهر للعيان في نهاية

الثلاثينات، أي مباشرة بعد وفاة أتاتورك، وعلى الأخص بعد مجيء الحزب الديمقراطي إلى السلطة في عام 1950، على الرغم من أن زعاماته، كما يشير الباحث السياسي التركي د. ايراغلو، لم يكونوا سابقاً، قطعاً، من أنصار الإسلام التقليدي الثيوقراطي النزعة. وخلال العشر سنوات التي أمضاها هذا الحزب في السلطة تغيرت علاقة الحكومة بالدين تغيراً كبيراً، وكان أن تم القضاء على نهج أتاتورك "العلمانية العسكرية" قضاءً مبرماً.

رمت حكومة عدنان مندريس أهدافاً عدة من وراء سياساتها المتبعة في تقديم التنازلات للمراجع الدينية الرجعية وإثارة روح الحماس الديني: إلهاء الجماهير عن الصعوبات الاقتصادية القائمة المتفاقمة والحيلولة دون نشوب صراع طبقي، وانتزاع الدعم من رجال الدين ودوائر الإقطاع لسياسات الحكومة المؤيدة للنهج الموالي لأمريكا في السياسة الخارجية (بايار. مندريس)؛ استخدام الدين كوسيلة للصراع السياسي الداخلي، في المقام الأول ضد حزب الشعب الجمهوري المعارض.

كانت حسابات الحكومة فيما يتعلق بالدعم الذي سيقدمه لها رجال الدين في صراعها ضد أحزاب المعارضة، كانت صائبة إلى حد بعيد. فغالباً ما كان رجال الدين يبثون في أفكار تابعيهم بأن المسلم الحقيقي يجب أن يؤيد على الدوام الحزب الديمقراطي. والحكومة، من جهتها، كانت قد تجاوبت مع طلبات كثيرة تقدمت بها الروحانيات الإسلامية: تم السماح بإقامة العبادات باللغة العربية وقراءة القرآن أيضاً وبثه في الإذاعة. في عام 1956، أعادت وزارة التعليم الاعتبار للدروس الدينية في مرحلتي التعليم الابتدائية والإعدادية. وضمن أطر وزارة التعليم تم افتتاح العديد من المدارس الدينية، وارتفعت أعداد دورات تعليم القرآن، ارتفاعاً كبيراً. وحسب معطيات صحيفة "موند" الفرنسية، فإنه في الفترة الواقعة بين 1950 و1960 بني في تركيا 5 آلاف مسجد، في وقت لم تكن تملك فيه 16 ألف قرية مدارس على الإطلاق. كما ارتفع دور رجال الدين في الحياة الاجتماعية: أصبح رجال الدين بشكل علني يدعون إلى إقامة الخلافة وإلى إعادة الدور للدين ليصبح دين الدولة وإلى منع ترجمة القرآن إلى اللغة التركية.

بعد عشر سنوات من حكم الحزب الديمقراطي في تركيا، والتي أوصل فيها البلاد إلى أزمات اجتماعية واقتصادية، وقع في تركيا انقلاب عسكري. جاء إلى حكم البلاد، نتيجة للانقلاب، ما سمي بـ "مجلس الوحدة الوطني"، الذي ترأسه الجنرال جمال جورسيل، الذي كان ضد استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية. وفي الإعلان الذي صدر عن مجلس الوحدة الوطني، المنشور في 25 تموز/ يوليو 1960، أشير إلى أنه، منذ اليوم فصاعداً، سوف يتوقف الدين عن أن يكون "سلاحاً مسموحاً في أيدي الرجعية". وصدر قانون خاص يقضي بالحبس لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات لأولئك الذين يمارسون الدعاية الدينية لتحقيق أهداف خاصة أو سياسية. إلا أن مجلس الوحدة الوطني ولتجنب إثارة الدوائر الدينية لم يذهب إلى منع بث القرآن من الإذاعة أو التراجع عن بعض المكتسبات التي كانت هذه الدوائر قد حصلت عليها في عهد الحزب الديمقراطي. في هذه الأثناء، كان يدور جدل حامي الوطيس في الأوساط السياسية وفي الصحافة حول اللغة التي يتوجب تلاوة القرآن بها، هل العربية أم التركية؟ دعا الجنرال جمال جورسيل، في زيارة له للمعهد الإسلامي في اسطانبول (المؤسس عام 1959) المسلمين إلى إيجاد تفسير للقرآن باللغة التركية "بصورة مقبولة للناس"، أي أنه دعا في الجوهر إلى تحديث القرآن. أثارت دعوة رئيس مجلس الوحدة الوطنية استياء الأصوليين، الذين وصفوا جورسيل بـ "مثير الفتن".

أما رئيس إدارة الشؤون الدينية بيلمين فقد صرح بأن القرآن خاصة غير قابل لـ "الترجمة" إلى اللغة التركية لأن «الجوهر العربي للإسلام ثابت لا يتغير».

دارت في لجنة الإعداد للدستور الجديد للبلاد نقاشات وحوارات جادة حول الأشكال والمضامين والتفسيرات لمبدأ العلمانية. وجمال جورسيل أصر على اللجنة لإدخال مواد جديدة في الدستور التي تمنع استخدام الدين لأغراض سياسية. وفي النتيجة، أدخلت مواد إلى الدستور "حرية الإيمان والضمير"، و"لا يحق لأحد استخدام المشاعر الدينية والوسائل المقدسة بهدف الحصول على سمعة سياسية. والأشخاص الذين

يخرقـون هـذا المنـع، بشكل مباشـر أو غـير مباشـر، يتعرضـون إلى مسـاءلة قانونيـة ويخضعـون لتلـك القوانـين المتعلقـة بـالأحزاب: "تغلـق الأحـزاب والتنظيمات التي تخرق هذا المنع بقرار من المحكمة الدستورية.

ظهـرت معـالم القـوة، الـتي تمتـع بهـا العلمـانيون عـام 1960، في نـص الدسـتور والقوانـين المنبثقـة عنـه، وكـانت أيضـاً متوافقـة مـع مسـاعي السلطات في الحفاظ على شعرة معاوية مع الدوائر الدينية. لذا، لم تعـارض الحكومـات المتعاقبـة بـين عـامي 1961 و1965 زيـادة عـدد مـدارس تحفيـظ القرآن الكريم والجمعيات الخيرية، وأيضاً تأسيس معهد إسلامي جديد في مدينة قونية.

حيَّت الدوائر الإسلامية وصول حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل إلى السلطة في عـام 1965، الـذي كـان الوريـث الفعلي للحـزب الديمقراطـي. ومنذ انتصار حزب العدالة في الانتخابات، عاد الدين ثانية ليحتل مكانة مرموقـة في سياسـة الدولـة: صـرح رئيـس الـوزراء سـليمان ديميريل بصـورة علنيـة بـأن حزبـه يسعى إلى اسـتخدام مشـاعر الجماهير الدينيـة لتقويـة معالم سلطته. أدى هذا الأمر في النصف الثـاني مـن الستينات إلى ارتفاع وتـيرة أنشـطة ألأصوليـين المسـلمين الأتـراك. في عـام 1967 وفي مؤتمـر الجمعيـات الدينيـة التركيـة، صـدرت دعـوة باسـم "الحجـاج الأتـراك" إلى شبيبة البلاد لمقاومة « أوربة تركيا، التي تشكل خطراً محدقاً، والابتعاد عن نمـاذج التطـور الغربيـة ». في ذات العـام وضعـت شـرطة أنقـرة يدهـا علـى تنظيم سري يضم في عداده مدرسين وطلبة من جامعة أنقرة، كـان يهـدف إلى تشكيل دولـة ثيوقراطيـة في تركيـا. في أواخـر الستينات نشـطت أيضـاً تنظيمات إسلامية كـ "الإخوان المسلمون"، الـذي كـان يسـاهم في نشـاطاته أيضاً أعضاء من حزب العدالة.

اتسـمت أعـوام السـبعينات بزيـادة تأثير العـامل الديـني علـى حيـاة البلاد، الأمر الذي كـانت أسبابه سياسية داخلية وخارجية. وفي ظـروف الأزمة الاقتصادية التي خيمت على البلاد واشمئزاز الجماهير، نهضـت مـن جهة، حركـة اليسار ونشطت حركـة اليمين مـن جهـة أخرى، والـتي كـانت ترفـع شـعارات الأسـلمة الكاملـة للمجتمـع. سـاهم في انتشـار الأمزجـة

الدينية، دون أدنى مجال للشك، عوامل السياسة الخارجية "التعاون الإسلامي" الذي كانت تتزعمه دول النفط، والمملكة العربية السعودية في المقام الأول، وأيضاً الأحداث التي دارت في إيران بين عامي 1978 و1979.

بدا انتشار الأمزجة الدينية في حياة تركيا السياسية، في المقام الأول، في ازدياد شعبية الأحزاب التي تستخدم الشعارات الدينية. وكان الحزب الأكثر تأثيراً من بينها حزب الخلاص الوطني الذي كان يتزعمه نجم الدين أرياكان. كان هذا الحزب يمثل مصالح الرأسمال التجاري في الأناضول وتأسس عام 1972 على أرضية حزب النظام الوطني الذي كان قد منعت نشاطاته عام 1971. تسنى لحزب النظام الوطني تزعم حركة أنصار التقاليد الإسلامية التي كانت واسعة الانتشار. كانت أهداف حزب الخلاص الوطني تنحصر في الآتي:

- إن تركيا كبقية "الدول الإسلامية" يجب عليها «اتخاذ القرآن كأساس للدستور، الأمر الذي يسمح للبلاد بالوقوف في وجه الأزمات السياسية والاقتصادية».

- يجب تحويل تركيا من دولة دنيوية إلى جمهورية إسلامية، تعيش على قوانين الشريعة. ومن الضروري أسلمة أنظمة التعليم، تلك التي تراعي إدخال مادة تعليم القرآن في جميع المدارس التركية، وإغلاق مدارس الإناث والمكتبات العامة ودور السينما وسواها من مؤسسات الثقافة البصرية ذات الطابع المدني.

- يجب على تركيا قطع علاقاتها مع الغرب، حلف الناتو والاتحاد الأوروبي و« إعادة دورها القائد للعالم الإسلامي ».

وخلال سبع سنوات مرت قبل انقلاب 1980، كان حزب الخلاص الوطني وزعيمه نجم الدين أرياكان يلعبان دوراً جلياً في حياة البلاد السياسية. وكان كل من بولنت أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري، الذي يتمتع بأفكار ليبرالية، وسليمان ديميريل، الأمين العام لحزب العدالة، كانا في عدد من المرات يتوجهان إلى نجم الدين أرياكان لتشكيل حكومات ائتلافية مع حزبه. في بداية عام 1974، عندما وصلت إلى السلطة حكومة ائتلافية بين حزب الشعب الجمهوري والخلاص الوطني، وبمقتضى

طلب من الحزب الأخير، حصلت تنازلات عديدة للأصوليين. انحصرت هذه التنازلات في الجوهر، بالتراجع عن نهج السياسة الزراعية الأتاتوركية، التي كانت تصب في خانة حزب الشعب الجمهوري. كما لاقى تعيين نجم الدين أرياكان في منصب وزير الداخلية ترحيباً عالياً من قبل الشخصيات الدينية، الذين نظموا بهذه المناسبة العديد من الاحتفالات المؤيدة للإسلام، أهمها جرى في مدينة قونيه، على شرف نجم الدين أرياكان، حيث نصبوا له قوس نصر.

في آذار/ مارس 1975 شكل سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة، حكومة ائتلافية يمينية التوجه، جاءت تحت اسم حكومة الجبهة الوطنية، لعب فيها حزب الخلاص الوطني دوراً واضحاً. كان برنامج حزب الخلاص الوطني في هذه المرة أكثر مباشرية، وعبر عن الدعوة للنهضة الإسلامية في البلاد، لهذا كان يطالب بإعادة النظر في الدستور الذي يحرم استخدام الدين لأغراض سياسية. وأثناء ذلك، ودون العودة إلى التشاور مع حزب العدالة، قدم حزب الخلاص الوطني في أيار/ مايو 1977، مبادرة لعقد مؤتمر دولي للبلدان الإسلامية في اسطانبول. وبغض النظر عن معارضة حزب العدالة والشعب الجمهوري، اللذان أخذا يحاولان البرهنة على أن أهداف المؤتمر يتناقض مع الطبيعة العلمانية للدولة، فقد عقد هذا المؤتمر في حزيران/ يونيو 1977.

بين عامي 1978 و1980 لوحظ ارتفاع وتائر أنشطة الدوائر الإسلامية الأصولية. ففي مجرى حملة الانتخابات البرلمانية في نهاية عام 1977، صرح ديميريل قائلاً بأنه على الرغم من أن «الهيمنة على الإسلام هي في قبضة دوائر حزب الخلاص الوطني»، فإن حزبه هو الذي فتح طريق «الدين والسياسة». وفي محاولة من رئيس وزراء الحكومة العلمانية الحصول على دعم المؤمنين، أخذ يقبل القرآن في بداية جميع الخطابات التي ألقاها في هذه الحملة الانتخابية.

أكد حزب العدالة في برنامجه الانتخابي على أن المسؤولية عن توطيد "القوى الروحية للمجتمع" يجب أن تقع على عاتق الشخصيات الدينية، التي ستقدم لها مساعدات واسعة النطاق، بما فيها تقديم إمكانيات لها

باستخدام الإذاعة والتلفزيون. كما كانت البنود الأخرى من برنامج حزب العدالة الانتخابي تتعارض مع مبادئ أتاتورك، ومن بينها كانت وعود في توسيع أنشطة إعداد الكوادر الإسلامية في الروحانيات بهدف تطقيم "المساجد التي تحتاج إلى كوادر بشرية"؛ وتمويل بناء مساجد جديدة في القرى، التي لا وجود لمساجد فيها؛ الإسراع في إعداد برامج تعليمية لتدريس المواد الدينية في المدارس العامة ..إلخ.

في صيف 1980، بدأ نجم الدين أرباكان بعقد صفقات مع كل من بولند أجاويد وسليمان ديميريل، من بينها دعم حزبه لهما في الانتخابات القادمة، أما زعماء حزبي العدالة والشعب الجمهوري، فأبديا استعدادهما لـ « التضحية إلى حد ما بمبادئ الكمالية العلمانية، مقابل الحصول على دعم المتطرفين الإسلاميين، الذي يناصرون أرباكان ». ولأن بولنت أجاويد لم يوافق على وعد أرباكان بتسليمه رئاسة الوزراء إذا فاز حزبه، فقد توجه أرباكان إلى ديميريل لعقد صفقة معه. وكان ثمن حصول ديميريل على دعم أرباكان وضعه في زاوية ضيقة. حيث دار الحديث، على سبيل المثال، عن السماح بإقامة العبادة في مسجد آيا صوفيا، الذي كان حسب أوامر كمال أتاتورك قد تم تحويله إلى متحف عام 1930. وكان هذا التنازل يعد من التنازلات الرمزية التي تشير إلى التراجع عن السياسة الكمالية العلمانية. وعلى التوازي مع ذلك، سمحت الحكومة بإقامة الشعائر الدينية في توبكابا ـ المقر القديم لسلاطين العثمانيين في اسطانبول، الذي أيضاً كان قد حول إلى متحف.

أخذ تأثير حزب الخلاص الوطني على سياسة الحكومة يزداد قوة، وأصبح ملحوظاً. فقبل أسبوع من الانقلاب العسكري الذي وقع في أيلول/ سبتمبر 1980 تمكن أرباكان من الحصول على خلع وزير الخارجية في حكومة ديميريل ايركمن من منصبه. وكان ذنب ايركمن أنه « كان شديد التوجه في سياساته نحو الغرب »، إن كان في المجال السياسي أو الاقتصادي؛ ولم يراع علاقات تركيا مع البلدان الإسلامية؛ ولم يتخذ موقفاً واضحاً من قضية قرار إسرائيل بنقل عاصمتها إلى القدس ...إلخ. ورئيس الوزراء ديميريل بسعيه بأية ثمن الحفاظ على سلطته، تخلى عن سياسات ايركمن.

وكان للمظاهرات التي كانت تقوم بها شبيبة حزب الخلاص الوطني لدعم أنصار الحزب أهمية كبيرة في انتشار سيطرة المشاعر الدينية. وكانت آخر تظاهرة قامت عشية الانقلاب، من المظاهرات الضخمة. جرت هذه المظاهرة في بداية أيلول/ سبتمبر 1980 في مدينة قونيه التي تعتبر مريضاً للأصوليين، حيث يوجد فيها أكثر من 500 مسجد وفيها مقام رجل الدين المشهور ميغلان.

استقبل الآلاف، الذين قاموا بهذا التحشد، أرياكان بحفاوة كبيرة، تخطت المنع الذي ترسخ منذ أيام أتاتورك إلى ذلك اليوم. رُفعت في هذا الاجتماع الحاشد شعارات باللغة العربية داعية إلى تطبيق الشريعة وتحويل تركيا لتصبح "جمهورية إسلامية". وفي أثناء إنشاد النشيد الوطني التركي انحنى جميع أفراد الحشد على الأرض، علامة على عدم احترامهم للنظام القائم.

ومن بين الأحزاب اليمينية الأخرى، التي ارتفعت وتائر تأثيرها في النصف الثاني من السبعينات، كان حزب الحركة القومية، ذو التوجهات العنصرية بزعامة ألب أصلان توركيش. كانت شعارات هذا الحزب تدعو إلى إعادة بعث "مبادئ الطورانية والإسلامية". بنى هذا الحزب نشاطه العملي على إشعال الفتن السنية ـ الشيعية، لا سيما في ولايات تركيا الشرقية والجنوبية الشرقية. وكان يدفع ممثلي الأغلبية السنية إلى تنفيذ أعمال معادية للشيعة (العلويين). استخدم حزب الحركة القومية الخلافات في المصالح الاجتماعية للطوائف الدينية، لأن الشيعة (العلويون) كانوا يشكلون الشرائح الفقيرة من السكان، الأمر الذي كان حزب الحركة القومية يعتبرهم لقمة سائغة للأفكار الراديكالية المختلفة. استخدم حزب الحركة القومية تكتيك خلق الصدام بين هاتين الطائفتين لأهداف الوقوف في وجه الإجراءات الحكومية التي كانت معارضة لمصالح اليمين. وهكذا وللجواب على برنامج الإصلاحات الذي قدمه رئيس الوزراء أجاويد في عام 1978، بدأ حزب الحركة القومية يحرض الأصوليين السنة المتطرفين على القيام بأعمال شغب في البلاد. بهذا الشكل نشبت أحداث تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1978 في مدينة صغيرة تقع شرقي البلاد

(كهرمان مارش)، التي دار فيها صراع عنيف بين السنة الذين حرضهم حزب الحركة القومية والعلويين الذين كان وراءهم مجموعات نشطة من اليساريين. وتحولت عملية تشييع لمعلمين من العلويين في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978، قُتلا على أيدي عناصر من حزب الحركة القومية، تحولت إلى مظاهرة حاشدة للعلويين. شكلت هذه المظاهرة فتيل بارود لصدامات حدثت، راح ضحيتها حوالي 100 شخص وجرح حوالي الألف، ودمر فيها جزء كبير من الحي الذي يسكنه العلويون في هذه المدينة.

في بداية حزيران/ يونيو 1980، حدثت في تركيا صدامات جديدة بين السنيين والعلويين في مدينة تشوروم، الواقعة في وسط الأناضول. وبهدف تحريض الجماهير على الاقتتال وإثارة الفتنة أقدم أحد قادة القوى اليمينية الذي يحسب على الفاشيين الجدد على رمي قنبلة في جامع.

ادعت القيادة العسكرية التي قدمت إلى السلطة إثر انقلاب أيلول/ سبتمبر 1980، بأن من أهم أهدافها هي القضاء على الخلافات بين المجموعات والطوائف المتصارعة والتصدي للعنف والحد من تأثير القوى التقليدية في المجتمع. وللحد من تأثير الدين الإسلامي والتصدي له، أكدت هذه الحكومة العسكرية، كسواها من الحكومات العسكرية التي مرت على تركيا، على التشبث بمبادئ أتاتورك. ففي البرنامج الذي صدر في 30 أيلول/ سبتمبر 1980، عن رئيس وزراء تركيا ب. أولوصو، أكد على النقاط التالية:

- يجب على إدارة الشؤون الدينية والشخصيات الدينية أن تقع خارج مجالات جميع الخلافات السياسية وتأثيرها.

- سوف تبذل جهود جمة لإعداد رجال الدين المتنورين الذي سيسيرون على هدى أتاتورك.

- سوف تؤمن حرية ممارسة الطقوس الدينية والقيام بالعبادات.

- سوف يوجه اهتمام كبير لحماية طابع الدولة العلماني.

- سوف تبذل جهود لتوطيد وتطوير العلاقات مع البلدان الإسلامية في مختلف المجالات، والتي لتركيا معها إرث تاريخي من العلاقات.

وفي الوقت الذي تم التأكيد فيه على احترام التقاليد الإسلامية، أقدمت حكومة تركيا الجديدة على الإشارة إلى أنها لن تسمح بعودة البلاد إلى العصور الوسطى وإلى تطبيق الشريعة.

في خريف 1982، صدر في تركيا دستور جديد. وفي البنود المخصصة فيه للإسلام، أشير إلى أن تركيا عبارة عن "دولة علمانية"، يعتمد تطورها على مبادئ أتاتورك. بالإضافة إلى ذلك ظهرت في الدستور مادة توجب إدخال التعليم الديني الإلزامي في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وإشراف الدولة عليه. ومثل هذا الإجراء اتخذ لإرضاء المشاعر الدينية للمسلمين الأتراك؛ وفي نفس الوقت تجاوب مع مصالح السياسة الخارجية للبلاد، وساعد في تعزيز وتطوير العلاقات مع "العالم الإسلامي" والدول العربية منها في المقام الأول.

من الواضح أن القيادة التركية تعي ضرورة النظرة المتوازنة فيما يتعلق بأمور الدين. ويتعلق نجاح نشاطات الحكومة في هذا المجال بمدى خلق قاعدة متينة وتحشيد القوى المعنية بعلمنة الحياة الاجتماعية في تركيا.

الفصل الثاني

«العامل الاسلامي»
في سياسة القيادة التركية بعد انقلاب 1980*

* من كتاب "الإسلام والقضايا القومية في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط" باللغة الروسية. إصدار أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي. دار نشر "علم"ــ هيئة تحرير الأدبيات الشرقية. موسكو 1986.ص.ص. (127-139). ترجمة المؤلف.

تعتبر النشاطات المتعلقة بالدين، أحد النوابض الهامة الموجهة لسياسات القيادة العسكرية التركية، التي قدمت إلى السلطة، إثر انقلاب 12 أيلول / سبتمبر عام 1980. ومرد ذلك يعود إلى تلك الضرورة القاضية بالوقوف في وجه النشاطات المتعاظمة للإسلام الأصولي في البلاد، الذي كان يحمل رايته حزب الخلاص الوطني، الذي كان يتزعمه نجم الدين أربكان، والذي أتى كمحاولة لتقوية وضع تركيا في «العالم الاسلامي».

تعتبر قضية تحليل العلاقة مع الإسلام ومع حركة «التضامن الإسلامية»، وأيضاً تحليل قضية البواعث القومية في سياسات تركيا الخارجية، تعتبر من الأهمية بمكان، لأن هذا التحليل يسمح لنا بتفسير دقيق لكثير من أفعال القادة الأتراك.

ومثل هكذا تحليل له من الأهمية بمكان لبلد مثل تركيا، التي تعتبر من تلك البلدان من «العالم الاسلامي»، التي سارت شوطاً كبيراً في طريق العلمانية. بالاضافة إلى تسليط الضوء على دور ومكانة الإسلام في الحياة السياسية الداخلية للدولة. وانطلاقاً من مستوى تطور تركيا وتأثير عامل «الإسلام» عليها، من الممكن أن نعكس ذلك على الدول المشابهة لها وتلمس مدى دور «العامل الاسلامي» في العناصر القومية لسياساتها الخارجية.

داومت تركيا بعد انقلاب 1980 على البقاء إحدى تلك الدول، التي تمتلك أهدافاً استراتيجية هامة ومشتركة مع الدول الغربية، ومع حلف الناتو، في الوقت الذي كانت فيه لها توجهات في اختطاط سياسة مستقلة نسبياً، ولا سيما فيما يتعلق بحل المسائل الدينية. لقد استخدم قادة انقلاب 1980 الإسلام وانصار «التضامن الإسلامي» أكثر مما استخدموها قادة البلاد السابقين، وكان هذا يصب في مصالح الدولة البرجوازية، الأمر الذي كان وراءه عوامل عدة.

كـان أحد هذه العوامل أو الدوافـع هـو ازديـاد تأثـير الإسـلام في بلـدان الشرقين الاوسط والادنى في اعوام السبعينات، الأمر الذي كـان لـه شديد الأثر على تركيا، التي كانت تمر بأزمة اقتصادية حادة في تلك المرحلة.

برز هذا الأمر في الصدامات التي جرت بين السنة والشيعة في الولايات الشرقية من البلاد، وفي الانشطة المتعاظمة للاصولية التركية، التي توحدت حول حزب الخلاص الوطني. كـانت الدوائر الاسلامية الأصوليـة تشعل في النـاس روح التعصـب الديـني، كمـا أخـذت تنظـم الاجتماعـات الدينيـة والمظاهرات، مطالبة بعودة تركيا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وانشاء الجمهوريـة الاسلامية، علـى غـرار مـاحصل في ايـران. أدت هـذه الأفعـال والأحداث إلى تفاقم الأوضاع السياسية في البلاد. كما يجدر هنا أن نأخذ بنظر الاعتبار تلك الصعوبات الكبيرة، التي كـان يعـاني منهـا الاقتصـاد التركي في تلك المرحلة.

أدى التطور الطارئ للعلاقات الاقتصاديـة والسياسـية التركيـة مـع البلدان الإسلامية، ولاسيما منهـا الـدول العربية النفطية الغنيـة، أدى إلى تفعيـل انضمـام تركيـا إلى منظمـة المؤتمـر الإسـلامي، في وقـت كـان فيـه الزعمـاء الاتراك يصرحون بأنه بغض النظر عن العـامل العلمـاني للدولـة التركيـة، فـإن تركيـا هـي « بلـد إسـلامي حقيقـي » وهـي جـاهزة لتطويـر علاقاتها مع « الاخوة في الدين » في مختلف المجالات.

إن عمـل الزعمـاء الأتـراك حينمـا أكـدوا علـى انتمـائهم للإسـلام واخلاصهـم لـه، هـو في المعنـى الحقيقـي مرتبـط بعملية خلـق تـوازن في الأوضاع السياسية الداخلية والخروج من الأزمة المالية، وذلك عن طريـق تطوير العلاقـات الخارجيـة مـع الـدول الإسلامية. في ذات الوقـت، كـان الجنرال كنعـان ايفريـن، الـذي أصبـح في كـانون الأول عـام 1982 نتيجـة للانتخابات رئيساً للجمهورية التركيـة، كـان يؤكد في خطبه على علمانيـة الدولة وضرورة تقاطع استخدام المشاعر الدينية مع المصالح العامة للدولة. وزعمـاء البلاد في الوقت الذي كـانوا فيـه يستخدمون عـامل الدين لتوطيـد سلطتهم، وأيضـاً لتقوية دعـائم الدولـة، كـانت تصرفـاتهم وافعـالهم فيمـا يتعلق بذلك حذرة ومناورة.

من المعروف أنه بعد اصلاحات كمال أتاتورك في تركيا، أصبح التعليم الديني يطبق على الراغبين فقط. في عام 1982، اتخذت قرارات بوجوب تطبيق التعليم الديني الالزامي على المدارس الابتدائية والمتوسطة. في خريف 1982 صدر في تركيا دستور جديد، أشير في أبوابه المتعلقة بالإسلام إلى أن تركيا تعتبر « دولة علمانية »، إلى جانب أنه قد وردت مادة في هذا الدستور عن التعليم الديني الالزامي في المدارس الابتدائية والمتوسطة، بحيث يكون تحت اشراف الدولة.

يشير هذا الامر إلى أن القيادة التركية لم تستطع أن لا تأخذ المشاعر الدينية للأتراك المسلمين بنظر الاعتبار. وعلى التوازي مع ذلك، قامت هذه القيادة بتعزيز رقابة الدولة على الدين، ساعية إلى عدم السماح بـ « أية تمظهرات إسلامية أصولية »، في الآن الذي فيه كانت تذهب بأشواط بعيدة في تعزيز علاقات تركيا مع « العالم الإسلامي »، ولاسيما مع الدول العربية وايضاً إيران وباكستان.

في تلك المرحلة، اتخذت السلطات التركية العديد من التدابير الكافية ضد الرجال والشخصيات الدينية، التي كانت تحاول استخدام الدين لخدمة الاصولية الدينية والتطرف. لقد تم تنحية شخصيات إسلامية كبيرة من مناصبها وحكم على العديد بأحكام سجن مختلفة، ولاسيما في مدينتي قونيه وأضنة. كما منعت السلطات العسكرية موظفي الدولة من ارتداء العمامة، ورُفعت قضايا ضد من كان ينتقد العلمانية.

في انقرة، تم الكشف عن تنظيم سري يدعى « حزب التحرير الإسلامي »، الذي كان يهدف إلى توحيد البلدان الاسلامية تحت راية واحدة موحدة (أي العودة إلى نظام الخلافة الإسلامية، التي كانت خلالها تركيا مقراً لها).

وضع أعضاء « حزب التحرير الإسلامي » مشروعاً لدستور الجمهورية الإسلامية وأرسلوا نسخة منه إلى ليبيا ونسخة أخرى إلى إيران.

بدأت السلطات العسكرية التركية تشن حملات ضد حزب الخلاص الوطني، الذي كان يتزعمه نجم الدين ارياكان، الذي كان ينطلق من موقف التقاليد الإسلامية وكان أيضاً مع أن تصبح تركيا جمهورية إسلامية على

غرار إيران. نظم زعماء حزب الخلاص الوطني مظاهرات دينية، كانت تطالب بعودة تركيا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، منددة بمبادئ اتاتورك. ونتيجة لذلك، طالب القضاء العسكري الحكم على نجم الدين ارباكان بالسجن لمدة تصل إلى 36 عاماً وعلى أعوانه لمدد تصل إلى 17 عاماً.

تم الافراج عن نجم الدين ارباكان ووضعه تحت الإقامة الجبرية بعد أن مورست ضغوط كبيرة على الحكومة التركية من قبل المملكة العربية السعودية والكويت، اللتان كان لهما صلات قوية بأرباكان، إلا أنه أعيد إلى السجن لاحقاً.

في مستهل عام 1983، صدرت الأحكام الخاصة بزعماء حزب الخلاص الوطني ـ حكم على نجم الدين أرباكان بـ 4 سنوات أشغال شاقة، كما صدرت احكام بحق 22 منهم تراوحت مابين 2 ـ 3 سنوات.

بهذا الشكل، أدخلت القيادة التركية الجديدة سلسلة من الاجراءات السياسية الداخلية والاصلاحات في مجال الدين، التي حسب وجهة نظرها، كانت تهدف إلى خلق جو من الاستقرار في البلاد، واستخدام الدين في خدمة مصالح الدولة و الدوائر الحاكمة.

إذا عدنا وحاولنا الكشف عن جوهر السياسة الداخلية للدوائر التركية الحاكمة، يجدر أن نشير إلى أن مصالحها الطبقية كانت تمتلك ظلالاً قومية. وفي تلك المرحلة لاحظنا وجود توجهين: تطوير وتوسيع علاقات تركيا مع الدول الإسلامية، ولاسيما العربية منها عن طريق الاستغاثة بالإسلام وبالماضي الإسلامي العتيد لهذه الدولة. وفي ذات الوقت، متابعة التوجهات القاضية إلى توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو. وهذه الدوائر التركية الحاكمة بفهمها للأهمية التي توليها الولايات المتحدة لتركيا وللموقع الاستراتيجي الهام لها، أقدمت على صب جهود كبيرة لتوطيد موقع تركيا في حلف الناتو.

يشهد علي ك. كاراعثمان أوغلو العضو في معهد السياسة الخارجية في أنقرة وعضو منظمة الأبحاث السياسية والاجتماعية في اسطانبول، قائلاً: «يختلف مبدأ القومية التركية عن مبدأ القومية العربية، بأن الأولى لا

تمتلك مركباً دينياً »[6]. في الوقت ذاته، لا يجوز لنا ألا نوافق كاراعثمان أوغلو على رأيه هذا، وبأن القادة الأتراك كانوا يستخدمون الدين في سياساتهم الخارجية استخداماً براغماتياً وشعاراتياً، وكان هذا نابعاً من الرغبة في حصاد ما أمكن من الفوائد السياسية والاقتصادية.

وكما أشرنا سابقاً، في مرحلة السبعينات كان المؤشر الجديد والهام للقيادة التركية هو العمل على توطيد العلاقات مع البلدان الإسلامية، ولا سيما العربية منها. ويغض النظر عن الطبيعة العلمانية للدولة التركية، استنهضت الأخيرة ذاتها لتلعب دوراً كبيراً في الحركة الإسلامية، الأمر الذي تؤكده العديد من المؤشرات الاقتصادية والسياسية، أهمها:

- السعي للحصول على دعم "العالم الإسلامي"، وإذا كان ممكناً بمساعدة الأخيرة أو دول عدم الانحياز التوصل لحل القضية القبرصية لصالح تركيا، لأن المسألة القبرصية تعتبر شديدة الأهمية في السياسة القومية للدوائر الحاكمة.

- الرغبة في استخدام أسواق الشرقين الأوسط والأدنى، لترويج الفائض من البضائع التركية لخلق توازن في سوق الاقتصاد التركي الداخلي المتأزم.

- الرغبة في تصدير العمالة التركية إلى دول النفط العربية الغنية ـ المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق وسواها؛ الأمر الذي، إلى حد ما، سيساهم في حل مشكلة البطالة في تركيا، وفي جلب العملات الصعبة إلى البلاد.

كانت السياسة الموجهة لتطوير العلاقات الاقتصادية مع "البلدان العربية الإسلامية"، تدار في مجالين: الأول؛ هو تفعيل مشاركة تركيا في حركة التضامن الإسلامي، في المقام الأول في أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي، وتطوير العلاقات الثنائية مع الدول الإسلامية الأخرى، ولا سيما في الشرقين الأوسط والأدنى وفي منطقة الخليج العربي.

حاولت القيادة التركية الجديدة في مؤتمر وزراء خارجية الدول المنضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في مراكش في المغرب بعد انقلاب 1980، حاولت استخدام منصة المؤتمر لعرض مدى إخلاص تركيا لحركة التضامن الإسلامي. فحسب تصريح وزير الخارجية التركي، آنذاك،

ي. توركمين، كانت تركيا دوماً تدعم جميع الجهود التي قررت الدول الإسلامية صبها للحيلولة دون أن تقوم إسرائيل باعتبار القدس عاصمة لها. وأيضاً كانت تركيا مع التوصل إلى الانسجام في "العالم الإسلامي". وبهدف رفع سمعة تركيا في المنطقة، ذهب قادة تركيا إلى خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل حتى مستوى قائم بالأعمال بوظيفة سكرتير ثاني في السفارة، الذي يعتبر أخفض مستوى في العلاقات الدبلوماسية بين الدول. ومع ذلك، لم ترض هذه الخطوة الدول العربية، التي كانت تدفع وتضغط باتجاه أن تقوم تركيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية قطعاً تاماً مع إسرائيل.

كان القادة الأتراك، في مجرى تعاملهم مع قضايا الشرق الأوسط، ينحون إلى التقيد بعدد من المبادئ التي بسماتها العامة كان قد وضعها العالم التركي علي كاراعثمان أوغلو، السابق الذكر. يؤكد هذا العالم قائلاً إن تركيا تسعى إلى عدم الوقوف مع طرف ضد آخر في الصراعات الإقليمية، إلا أنها قد تأخذ دور الوسيط إذا طلبت منها الأطراف المتنازعة ذلك. إن السياسة الخارجية التركية شديدة "الحساسية لقضايا البلدان العربية"، وتركيا تتابع باهتمام لكي لا تصبح العلاقات مع الغرب تنعكس بشكل سلبي على مصالح تلك البلدان. وهذا في المقام الأول، مرتبط برفض الموافقة على استخدام قوات حلف الناتو ومنشآتها وقواعدها الموجودة على الأراضي التركية بهدف ضرب المصالح العربية. وتركيا لا تتدخل في النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط: وهي تنظر إلى التغييرات التي تحصل في أنظمة حكم هذه الدول كأمور سياسات داخلية تعود لتلك الدول. إلى جانب ذلك تعتبر تركيا أن علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط يجب أن تتطور باتجاه علاقات ثنائية، مأخوذاً بعين الاعتبار « الأوضاع المتشكلة في كل دولة على حدة ».

تتطور مسألة التعاضد مع بلدان "العالم الإسلامي" بالاتجاه الذي يخدم مصالح تركيا. تعمل في تركيا منظمة المؤتمر الإسلامي لتعليم الفن والثقافة الإسلاميين، وأيضاً المتخصصة بأمور أبحاث الإحصاء والاقتصاد والاجتماع، التابعة للبنك الإسلامي للتنمية والتطوير. ففي أيار/ مايو

1976، عقد في اسطانبول مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي. كما عقدت عدة مؤتمرات تخص أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي المختلفة. وفي هذه المؤتمرات جميعها، كان يحضر ممثل للجالية التركية القبرصية.

في كانون الأول/ نوفمبر 1980، دعي لعقد مؤتمر في أنقرة حول التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، هدف إلى تحديد المبادئ التي يقوم عليها هذا التعاون.

في آب/ أغسطس 1981، عقد في أنقرة مؤتمر الدول الإسلامية حول قضايا الصحة، حيث استخدمت الدوائر التركية الحاكمة هذا المؤتمر، مرة أخرى، للتأكيد على إخلاص تركيا وتقيدها بالمبادئ الإسلامية. دعا فيها تورغوت أوزال، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، الدول الإسلامية إلى تنسيق الخطوات والإجراءات.

وبالدعم غير المباشر لزعيم تركيا العسكري، عقدت في أنقرة في خريف 1981 ندوة تحت عنوان "التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية وتركيا".

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن تركيا وسعت بنشاط أواخر السبعينات وبدايات الثمانينات مشاركتها في بنك التنمية الإسلامي، وقد سعت للحصول عن طريقه على قروض كبيرة. ففي مستهل عام 1984 وافق بنك التنمية الإسلامي على تقديم مساعدة لتركيا بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، خصص منها 500 مليون دولار لتمويل التصدير.

في عام 1983، سمح مجلس الأمن القومي التركي لوزارة المالية إنشاء "بنوك على الطريقة الإسلامية" في البلاد. بين عامي 1983 – 1984، سمح رئيس مجلس الوزراء التركي تورغوت أوزال لشركتين عربيتين "البركة" و"دار المال الإسلامي" بإقامة نشاطات مالية في تركيا، بغض النظر إلى أنها « تقوم على مبادئ القرآن، التي تتنافى مع الدستور التركي ».

بهذا الشكل، نرى أنه جرى هنالك تحقيق نجاحات في مجال تقوية العلاقات الاقتصادية التركية إن كان ضمن إطار دول منظمة المؤتمر الإسلامي، أو مع الدول خارج هذه المنظمة. في مستهل الثمانينات بدأنا نلاحظ تنشيطاً كبيراً لأعمال الشركات التركية الخاصة في دول العالم الإسلامي، وفي المقام الأول الدول العربية منها؛ ولا سيما في المملكة العربية

السعودية والعراق وليبيا ودول الخليج العربي الأخرى. وكانت قد ارتفعت قيمة حجوم أعمال البناء التي نفذتها الشركات التركية في الدول العربية من 3 مليار دولار أمريكي عام 1979 حتى 16 مليار في عام 1983. كما تابع بالارتفاع عدد العمال الأتراك العاملين في دول المنطقة.: وصل هذا العدد إلى 180 ألف عامل في عام 1983. كما ارتفعت حجوم التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية وإيران، حيث أخذ جيران تركيا المسلمون يقبلون إقبالاً شديداً على شراء البضائع التركية، آخذين بعين الاعتبار الدين والتاريخ المشتركين مع الشعب التركي.

فيما بين عامي 1981 - 1982، ونتيجة لارتفاع وتائر وحجوم التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية الخليجية، أصبحت تركيا تعتبر الشريك التجاري الأول لهذه البلدان. كما وصلت أرقام التبادل التجاري بين تركيا وإيران إلى أرقام قياسية. فمنذ كانون الثاني / يناير حتى كانون الأول / ديسمبر 1983 اشترت إيران من تركيا بضائع بقيمة 1323 مليون دولار أمريكي. وبين عامي 1984 - 1985 بقيمة مليار دولار، أي أن إيران أصبحت مستهلكاً كبيراً للبضائع التركية.

استخدمت الدبلوماسية التركية شعار "التضامن الإسلامي" استخداماً ناجحاً، وذلك من أجل دعم علاقات تركيا الثنائية مع الدول العربية وإيران وباكستان. وبهدف كسب ود المجتمعات المسلمة في تلك البلدان، كانت الدبلوماسية التركية لا تني عن التصريح مراراً عن دعم تركيا لمواقف الدول العربية فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي. والمسؤولون الحكوميون الأتراك، بإصرارهم على الالتزام بمبادئ أتاتورك في السياسة الخارجية، كانوا يحاولون دائماً التأكيد بأن ما يقومون به من سياسات تعاون مع الدول العربية، ليس إلا استمرار لنهج أتاتورك، الذي وقف دائماً إلى جانب توطيد العلاقات مع البلدان العربية، وكان يعطي أهمية استراتيجية كبيرة للتعاون معها.

أشارت بعض الشخصيات الإسلامية رفيعة المستوى إلى أن أتاتورك كان صاحب نظرية "إصلاحية" في الإسلام. فعلى سبيل المثال، صرح ك. أحمد، مدير معهد الأبحاث السياسية في باكستان، في مؤتمر صحفي

أجرته معه مجلة "العربي" الكويتية، قائلاً كان الإسلام يعتبر بالنسبة لأتاتورك «الأداة المثالية في النضال ضد الإمبريالية». أجل، إن أتاتورك، كما يشير أحمد، من رجال "الغربنة" و"العلمنة". لكن القادة أمثال أتاتورك اعتبروا أن الدولة يجب أن تمتلك إدارة حكومية مدنية على النمط الغربي، «أما الإسلام فيجب أن يكون المساهم في خلق الألفة والارتباط بين الناس، ويجلب لهم السكينة والثقة، ويجب أن يحتل جزءاً محدداً ومحدوداً في حيواتهم».

تؤكد الزعامة التركية المعاصرة على الطابع المدني للدولة، في الوقت الذي تصرح فيه في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي على «أنه من الضروري القيام بالدعاية للإسلام من جديد بين الأمم النامية»، في المقام الأول دول أفريقيا الاستوائية. وكانت تركيا في هذه المرحلة، قد وعدت بتقديم مساعدة لإنشاء "مراكز إسلامية" و"معاهد إسلامية" في هذا الإقليم.

في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في أنقرة ما بين 1983 و1984، أقدمت الدبلوماسية التركية على رفع وتيرة تنشيط مساهماتها. ففي المؤتمر الرابع الذي كان على مستوى عال والمنعقد في كازابلانكا (كانون الثاني/ يناير 1984)، انتخب رئيس الجمهورية التركية رئيساً لمنظمة التجارة والاقتصاد التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ومثل هذا القرار، حسب الصحافة التركية، يحتل أهمية خاصة في المرحلة التي كان فيها يجري البحث في مسألة تشكيل ما يسمى بـ "السوق المشتركة للدول الإسلامية". فنصيب تركيا كان سيقدر في هذا التبادل التجاري الإسلامي المشترك 42٪. وعندها سوف تعمل تركيا على توجيه 45,6٪ من صادراتها إلى الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى، أما 40٪ من وارداتها فسوف تستوردها من الدول نفسها.

وهنالك مجال آخر للعلاقات التركية مع "العالم الإسلامي"، كان ما يسمى بـ "الأزمة القبرصية". فتركيا التي وجدت نفسها في عام 1974 معزولة على الحلبة الدولية وفي هيئة الأمم المتحدة من جراء المسألة القبرصية، أخذت تصب جهوداً مكثفة للتقارب مع دول المشرق العربي، لكي تحصل على دعمها في هذه المسألة. في عام 1974، وعندما قدمت إلى السلطة في

اليونان حكومة عسكرية، والتي حاولت ضم قبرص إلى اليونان، قامت القوات التركية بغزو الجزء الشمالي من جزيرة قبرص واحتلت ثلث أراضي هذه الجزيرة. في عام 1975، أعلن عن إنشاء جمهورية قبرص التركية الفيدرالية.

في السبعينات والثمانينات لوحظت بعض التغييرات في مواقف الدول الإسلامية فيما يتعلق بالقضية القبرصية، التي لم تعطها هذه الدول، سابقاً، أية أهمية تذكر. أخذت الدبلوماسية التركية تثير هذه القضية باستمرار إن كان في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي، أو أثناء مجرى المباحثات الثنائية والزيارات المتبادلة. وهكذا، ففي مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي انعقد في اسطانبول (أيار/ مايو 1976)، تم اتخاذ توصية فيما يتعلق بالقضية القبرصية، أشادوا فيها بـ "الجهود المبذولة من قبل المجتمع المسلم للجزيرة في أطر المباحثات بين الجاليات القبرصية"، كما أشارت التوصية إلى الوقوف إلى جانب هذا المجتمع في مطالبته بحقه بأن يكون صوته مسموعاً على المستوى الإعلامي وفي المنابر الدولية، حيث يكون هناك بحث للمسألة القبرصية، على مستوى واحد مع ممثلي الجالية القبرصية اليونانية.

شكل العديد من دول آسيا، وفي المقام الأول العربية منها، في مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في كولومبيا (آب/ أغسطس 1976)، مجموعة خاصة اقترحت أنه يجب حل المسألة القبرصية على أساس التوصية المتعلقة بالمسألة القبرصية والتي اتخذت في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في اسطانبول. إلا أن غالبية الدول الإسلامية لم توافق على هذا الاقتراح.

أصبح المؤتمران المنعقدان في الجزء التركي من قبرص، الأول وهو مؤتمر لصحفيي البلدان الإسلامية في آذار/ مارس 1979، والثاني المؤتمر العالمي لمؤتمر البرلمان العالمي الإسلامي، أصبحا دلالة أكيدة ودامغة على تأييد البلدان الإسلامية لتركيا ودرساً لا ينسى للقبارصة الأتراك. وفي هذا الصدد يشير زعيم القبارصة الأتراك ر. دينكتاش أن التوصيات المتخذة في هذين المؤتمرين عبرا عن دعم للقبارصة الأتراك، الأمر الذي يعكس "روح تضامن"

الدول الإسلامية. وأعلن مؤتمر والبرلمان الإسلامي عن أن يوم 24 آذار/ مارس سيحتفل فيه كل عام لـ "يوم التضامن مع قبرص".

لم تغير القيادة التركية موقفها فيما يتعلق بالمسألة القبرصية. ففي جميع المؤتمرات واللقاءات المنعقدة تحت لواء منظمة المؤتمر الإسلامي، كان القبارصة الأتراك يحضرونها بصفة مراقب، وكانت تركيا تسعى لتشكيل دعم جوهري لهم وظروف مناسبة. وكانت القضية القبرصية تعالج باستمرار في جميع المباحثات التي كانت تدور بين تركيا والبلدان الإسلامية.

وكما أشرنا سابقاً، كانت تركيا تقدم مقابل ذلك تنازلات سياسية كبيرة، الأمر الذي أثر تأثيراً فعالاً وقرارياً على المسائل التي كانت تركيا، بشكل عام، لا ترى أن هنالك حولها اختلاف جوهري في وجهات النظر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي. فعلى سبيل المثال، أعلن رئيس مجلس الوزراء التركي ب. أولوصو في كانون الأول/ يناير 1981، من على منبر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، أعلن عن سروره لعلاقات الصداقة المتينة بين بلاده والبلدان العربية، ودعا من على هذا المنبر إلى اتخاذ إجراءات سياسية مشتركة لإرضاخ إسرائيل وثنيها عن سياسة "الأمر الواقع" وإجبارها على الانسحاب من القدس. كما أكد ب. أولوصو، أيضاً، على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة، في الوقت الذي كان فيه يؤكد على أهمية منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

كل هذا كان يفسر بأن تركيا تدير سياسة براغماتية في المنطقة ومع الدول الإسلامية، وذلك بهدف رفع مستوى تأثير وهيمنة تركيا في هذا الإقليم من العالم، وخلق توازن اقتصادي في الداخل والحصول على الدعم اللازم فيما يتعلق بالقضية القبرصية من "العالم الإسلامي".

في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1983، أقدم القبارصة الأتراك على الإعلان، من طرف واحد، عن تشكيل ما يسمى الجمهورية التركية لشمال قبرص. وفي خطوة من تركيا للتعبير عن موقفها، أقدمت على الاعتراف المباشر بهذه الجمهورية "الجديدة"، على الرغم من أنه كان من الواضح

بمكان أنه لولا الدعم والتأييد الذي كان قد صب مسبقاً من قبل القيادة التركية، لما كان لهذه الدولة أن تعلن، ولا كان القبارصة الأتراك يستطيعون الإقدام على مثل هذه الخطوة الجادة. أقدم الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي وجميع الدول التقدمية على إدانة هذه الخطوة. وبشكل رسمي أقدمت الولايات المتحدة على إدانة تشكيل هذه الجمهورية "الجديدة"، إلا أنها بعد ذلك أخذت تستخدم حقيقة عدم حل المسألة القبرصية كأداة للضغط على اليونان وقبرص وتركيا وللحصول على امتيازات إضافية في منطقة الشرق الأوسط.

بهذا الشكل، كان القادة الأتراك في بداية الثمانينات يأملون دعماً لـ "الدولة التركية" الجديدة المشكلة في قبرص، واعترافاً بها من قبل الدول الإسلامية، لأنه كان من المقرر انعقاد مؤتمرين لمنظمة المؤتمر الإسلامي: أحدهما في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1983 والآخر في كانون الثاني/ يناير 1984: المؤتمر الرابع عشر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في دكا (بنغلاديش) ومؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول منظمة المؤتمر الإسلامي في كازابلانكا (المغرب). أصبحت المسألة القبرصية إحدى أهم المسائل التي طرحت في مؤتمر دكا. حضر هذا المؤتمر بصفة مراقب، كما كانوا يدعونه، وزير خارجية "الجمهورية التركية لشمال قبرص" ك. أتاكول. وصل هذا الوزير إلى دكا، قبل عدة أيام من موعد انعقاد المؤتمر، حيث أدار والوفد المرافق له نشاطات واسعة بهدف الحصول على الدعم اللازم لقضية "الجمهورية" من قبل أعضاء وفود مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي السابق الذكر. صرح ك. أتاكول تصريحاً رسمياً في دكا، أكد فيه على أن «القبارصة الأتراك هم مسلمون، ويشكلون أمة مستقلة وشكلوا دولة مستقلة».

بحث مؤتمر دكا مسألة إمكانية وضرورة قبول هذه "الدولة" الجديدة كعضو كامل الأهلية في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبشكل عام كانت وجهات نظر المشاركين في هذا المؤتمر، فيما يتعلق بالمسألة القبرصية، متفاوتة ومختلفة. فعلى سبيل المثال، عندما استوى الجنرال أرشاد خطيباً في جلسة افتتاح المؤتمر، صرح عن دعم «المطالب الشرعية

للقبارصة الأتراك». كما جاء في خطاب وزير خارجية بنغلاديش أ. ر. دوخ في مجرى الكلمة التي ألقاها في المؤتمر، أن من حق القبارصة الأتراك على هذا المؤتمر ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن يحاولا إيجاد حل عادل للقضية القبرصية.

كما انهال الدعم على تركيا والقبارصة الأتراك من قبل باكستان وماليزيا وبعض الدول الأخرى، التي كانت تشكل أقلية في عداد المشاركين في هذا المؤتمر. أما العدد الأكبر من المشاركين في هذا المؤتمر، بما فيهم الدول العربية، فقد وقف ضد تأسيس "الجمهورية التركية لشمال قبرص" وضد قبول الدولة كعضو كامل الأهلية في منظمة المؤتمر الإسلامي. ففي الخطاب الذي ألقاه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي خ. شات في 7 تشرين الثاني / نوفمبر 1983، أكد أن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، بشكل عام، يأملون بإعادة الحياة للمباحثات بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

وبغض النظر عن الجدل الذي دار حول المسألة القبرصية، بين ممثلي المؤتمر، إلا أنهم وصلوا إلى حل وسط: يوصي مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى إعادة الحياة للمباحثات بين القوميات التي تعيش "على هذه الجزيرة" و"يعبر عن مشاعره الودية تجاه القبارصة الأتراك". بهذا الشكل، تم ترويس هذه التوصية بعبارة الدعم المعنوي للقبارصة الأتراك فحسب.

أجل، أثار هذا الموقف الامتعاض في أوساط القيادة التركية، الذين كانوا ينتظرون قرارات مفيدة تصب في مصالحهم ومصالح دولتهم. ولم يكن محض صدفة أيضاً أن العاهل الأردني كان قد دعا رئيس الجمهورية التركية، أثناء انعقاد مؤتمر دكا، إلى زيارة الأردن، حيث جرى استقباله لاحقاً بمراسم دبلوماسية عالية. لكن وبغض النظر عن توافقهما في وجهات النظر حول مسائل مختلفة، فإن العاهل الأردني امتنع عن اتخاذ موقف داعم لتركيا فيما يتعلق بالقضية القبرصية، مصرحاً بـ «أن بلاده سوف تنحاز إلى وجهة النظر التي سيتم التوصل إليها في هيئة الأمم المتحدة، أي اتخذ موقف المحايد».

في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في كازابلانكا (كانون الثاني/ يناير 1984)، الذي شارك فيه الرئيس كنعان أيفرين شخصياً، تمت الإشارة إلى أن هذه هي المشاركة التركية الأولى على مستوى رئيس الجمهورية في مؤتمرات القمة هذه. إلا أنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل الدبلوماسية التركية في هذا المؤتمر، لم يتم التطرق إلى المسألة القبرصية في هذا المؤتمر. وفقط ورد في البيان الختامي الصادر عن القمة تأكيد الوفود على التوصيات حول المسألة القبرصية وعبروا عن « مشاعر ودية إزاء مساعي القبارصة الأتراك من أجل نيل حقوقهم ». بهذا الشكل، نرى أن نتائج مؤتمري منظمة المؤتمر الإسلامي السابقي الذكر حول المسألة القبرصية لم تجد ارتياحاً لدى الدوائر الحاكمة في تركيا. وكان من الأسباب الرئيسة لعدم إقدام "العالم الإسلامي" على تقديم الدعم اللازم للأقلية التركية في قبرص هي:

- أنه من الضروري أخذ وجهات النظر الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي حول المسألة القبرصية بعين الاعتبار، التي كانت تنظر نظرة سلبية إلى واقعة تشكيل "الدولة" على الجزيرة. كما أن المؤتمرين أخذوا بعين الاعتبار علاقات دولهم الجيدة مع كل من اليونان والقبارصة اليونانيين، ولم يرغبوا في الإساءة إلى هذه العلاقات. وأخيراً، يجب الأخذ في الحسبان تلك الخلافات في وجهات النظر التي سادت بين الدول التقدمية والدول المحافظة، التي تشكل منظمة المؤتمر الإسلامي، حول المسألة القبرصية.

بشكل عام، وبغض النظر عن الصدمة التي كانت تتلقاها دوائر الحكم في تركيا من جراء المواقف السلبية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي حول المسألة القبرصية، إلا أنه لوحظ أن القيادة التركية أقدمت على خطوات أخرى لرفع وتائر علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وبقيت محافظة على التزامها بمبدأ "التضامن الإسلامي". وهنا تجدر الإشارة إلى ما صرح به وزير الخارجية التركي ن. أيكمن، فيما يتعلق بمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في كازابلانكا، حيث قال: « إن منظمة المؤتمر الإسلامي تتيح تقديم إمكانات جيدة لتركيا، التي ترغب في تطوير علاقاتها مع دول العالمين

العربي والإسلامي ». وقال متابعاً، أن بلاده معنية بدعم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المحافل الدولية. وإشار أيكمن، أيضاً، إلى الإرث التركي في البلدان الإسلامية، وإلى مواقف تركيا الداعمة للقضية العربية العادلة، وإلى تصرف بلاده في تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل وغيرها من المواقف.

وصل إلى الحكم في تركيا، نتيجة للانتخابات البرلمانية التي أقيمت في كانون الأول/ ديسمبر 1983، وصل حزب الوطن، وعلى الإثر تشكلت حكومة في تركيا بزعامة تورغوت أوزال، زعيم هذا الحزب. وحسب وجهات نظر المراقبين السياسيين الغربيين، يكون الفضل لأوزال في "إنتاج سياسة شرق أوسطية لتركيا". أي إعادة توجهات الاقتصاد التركي في أسواق الشرق الأوسط، الأمر الذي ترك أثراً كبيراً على البلاد. والكثيرون في تركيا يعتبرون أوزال، الذي يعتبر من المسلمين شديدي الإيمان، والذي انضوى سابقاً في حزب الخلاص الوطني (الإسلامي)، والذي كان من الداعين إلى النهضة الإسلامية، أقدم بشكل مقصود إلى تنشيط علاقات بلاده مع "العالم الإسلامي"، وقبل أي شيء آخر مع البلدان العربية. وهنا، من الأهمية بمكان، أن نتطرق إلى المقابلة الصحفية التي أجراها مراسل جريدة "يو. اس. نيوز إل وورد ريبورت" مع تورغوت أوزال في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، التي أكد فيها على أن تركيا ستقوم بتوسيع علاقاتها مع "العالم الإسلامي"، الأمر الذي يتوافق مع حقيقة عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي. أشار أوزال إلى أن تركيا تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق في الصراع الدائر بين إيران والعراق. كما أشار إلى أن تركيا، بالحد الأدنى، ستساهم في اقتراح حلول لهذا المسألة، ووضع "نهاية لهذه الحرب العبثية".

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أن أحد الزوار الأوائل الذي قدم إلى أنقرة بعد الانتخابات التركية وتقابل مع أوزال هو (محمد علي عبد الجليل) وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي. وكان على جدول أعمال هذه المباحثات مسائل التعاون الصناعي والزراعي وأيضاً البحث عن إمكانات الاستثمار السعودي في تركيا. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من

عام 1983، دعا المدير العام لبنك الزراعة في تركيا طاحمي أونين إلى ضرورة إرساء تعاون واسع النطاق مع الدول العربية بذلك الشكل الذي « تستطيع فيه البلدان الإسلامية تحقيق اكتفاء ذاتي فيما يتعلق بالسلع الزراعية ».

بهذا الشكل، من المرجح أن تتابع تركيا في المستقبل استخدام "العامل الإسلامي" في سياساتها الخارجية، وسوف تتابع نهج تطوير سياستها الشرق أوسطية لتحقيق أهدافها البراغماتية والحصول على أعظم الفوائد وستسعى إلى إرساء دعائم لدورها في هذا الإقليم.

وهنا، من الضروري الإشارة إلى أن دول الشرق العربية كانت تتعامل مع تركيا بطريقة عملية. وهذا طال ليس فقط ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، التي أدارتها الدوائر الحاكمة التركية في إقليم الشرق الأوسط، بل العديد من المسائل السياسية. فللدول العربية، من الأهمية بمكان، أن تبقى تركيا داعمة لها على حلبة السياسة الدولية ويكون دعمها أكثر تأثيراً عندما تكون قوية في المجالين الاقتصادي والعسكري. وفي هذا المجال، كانت الدول العربية تقصد الدعم الذي يمكن أن تقدمه تركيا فيما يتعلق بصراعها مع إسرائيل. وحسب شهادة الصحافة الغربية، بدأت الدول العربية، في الآونة الأخيرة، تبدي ضغوطاً متزايدة على تركيا لكي تثنيها عن سياسة الحياد فيما يتعلق بالصراع العراقي الإيراني وأن تأخذ دورها في الدفاع عن العراق منظمة إلى المملكة العربية السعودية والدول العربية المحافظة الأخرى، التي أخذت تتعاون في مجال الدفاع. كما نرى أنه من الواضح أن تركيا لا يمكن لها أن تخطو باتجاه التعاون في المجال العسكري، وسوف تحافظ في المستقبل على سياسة الحياد في الصراع العراقي ـ الإيراني.

كما يلاحظ أن تركيا ستسعى إلى التقارب مع الغرب ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية منه، حيث يعتبر العلماء الأتراك ورجال السياسة المعاصرون أن هذا هو عبارة عن إعادة لتطبيق مبادئ أتاتورك. ومثل وجهة النظر هذه أو التعبير عن هذا النهج في السياسة الخارجية يوضحها، على سبيل المثال، العالم التركي ح. ايراغلو في كتابه "الأتاتوركية".

كان نهج تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة وحلف الناتو متابعاً، وجرى توطيده إثر انقلاب 1980 العسكري؛ الأمر الذي يجدر أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحليلنا للأوضاع المعاصرة. فالدوائر الحاكمة في تركيا باستيعابها مدى أهمية الدور الاستراتيجي والسياسي لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة وحلف الناتو، تعمل المستحيل للحصول على أعظم الفوائد من هذا الاهتمام. حمل ارتفاع وتائر المساعدات العسكرية والعمل على تحديث الجيش التركي والتوسع في نشر قواعد حلف الناتو على الأراضي التركية والإجراءات المتخذة الأخرى، حملت فوائد جمة للرأسماليين الأتراك وكانت تركيا تقترب من الارتهان لإرادات الولايات المتحدة. وهذا الأمر مكن الولايات المتحدة من بناء قاعدة أنجرليك العسكرية الجوية لتأمين دعم وحداتها العسكرية الداخلة في عداد "القوات المتعددة الجنسية" المنتشرة في لبنان. وحسب الصحافة التركية، فإن تركيا وقبل أن توقع على اتفاقية الترانزيت مع الولايات المتحدة، قامت ممثلة بوزير خارجيتها بإجراء مباحثات حول هذه المسألة مع الدول العربية ذات الشأن، والتي أقرت جميعها، ما عدا سورية، بأنها لا تعارض مثل هكذا اتفاقية. يربط المراقب السياسي المشهور كيشلال مسألة التوقيع على اتفاقية الترانزيت، السابقة الذكر، بالقضية القبرصية. وخلال عامي 1982 - 1983، يقول كيشلال، إن الإدارة الأمريكية كانت ولمرات عديدة تطرح على تركيا مسألة المساعدة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، إلا أنها كانت دائماً تواجه الرفض. كما استخدمت الولايات المتحدة واقعة "تأسيس" الجمهورية التركية في قبرص، كوسيلة من وسائل الضغط على القادة الأتراك، وكان واضحاً لهؤلاء القادة أن المسألة القبرصية ورفض الانجرار وراء سياسات واشنطن الشرق أوسطية، ستؤثر سلبياً على اتخاذ الكونغرس الأمريكي قرارات تقديم المساعدات اللازمة لتركيا. في هذه الأثناء، برز موضوع قاعدة أنجرليك والاتفاقية حولها. فهذه الاتفاقية، كما يشير كيشلال، تعتبر خارج أطر القواعد المرعية، والتي أصبح بموجبها يحق استخدام القوات المسلحة لحلف الناتو من الأراضي التركية. وكان مساعد وزير الدفاع الأمريكي ر. بيرل قد أعلن بشكل واضح جداً بهذا الصدد، إلى

أهمية حصول الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة أنجرليك. حيث أشار إلى أن هذا الأمر يساعد في الحصول على اعتمادات إضافية لتحديث عشرات القواعد الموجودة وتمويل بناء قاعدتين إضافيتين في ولايات تركية الشرقية.

في كانون الثاني / يناير 1984، أبلغ قادة تركيا رسمياً الولايات المتحدة عن حاجتهم إلى مساعدة عسكرية بقيمة 1,3 مليار دولار واقتصادية بقيمة 300 مليون دولار. إلا أن إدارة رونالد ريغان، آنذاك، طالبت في عام 1985 الكونغرس الأمريكي بتخصيص 175 مليون دولار لمساعدة تركيا اقتصادياً فقط، الأمر الذي أثار امتعاض الدوائر الحاكمة في تركيا.

إن هذه المقالة غير مخصصة للحديث عن تفاصيل علاقات تركيا مع الولايات المتحدة، على الرغم من أن هذا الشأن يعبر بصورة أو أخرى عن مدى اقتراب أو ابتعاد تركيا من العالم الإسلامي، لأنه يقف على النقيض من مجال بحثنا. لكن يمكن القول أن علاقات تركيا بالولايات المتحدة آخذة بالنمو في الآونة الأخيرة. ويعتبر الأمريكان أن تحديث تركيا وتزويدها بأحدث الأسلحة والمعدات، يخدم بصورة أو بأخرى تحقيق الولايات المتحدة لأهدافها ونواياها الاستراتيجية والتكتيكية الخاصة في إقليم الشرق الأوسط، الأمر الذي يحول تركيا إلى دولة منفذة للخطط والتعليمات الأمريكية في هذه المنطقة. وفي هذا الشأن، رأى المستشار السياسي للرئيس الأمريكي ريغان، الذي يدعى أ. أوليستير أنه يجب إعطاء تركيا دوراً هاماً في منظومة العمليات الدفاعية في منطقة الخليج العربي.

تجدر الإشارة إلى أن تركيا ليست على الدوام كانت تنحو السياسات ذاتها التي تنتهجها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فقد كانت الإدارة التركية باستمرار تؤكد على أن "قضية الدفاع في دول الخليج العربي هي مسؤولية دول الخليج فحسب"، وكانت هذه الإدارة تقف ضد نشر صواريخ "بيرشنغ" والقواعد الصاروخية على الأراضي التركية، وضد المشاركة في "قوات الانتشار السريع" الأمريكية.. إلخ.

بهذا الشكل، استطاعت تركيا توطيد دعائم مواقفها في منطقة الشرق الأوسط بفضل العديد من الإجراءات التي أقدمت على تنفيذها زعامة تورغوت أوزال للبلاد. ونظن أنه في المستقبل سوف تستخدم العقيدة القومية للزعماء الأتراك باتجاه تحقيق أهداف براغماتية، إلى جانب العمل على تقوية تأثير تركيا ودورها في الشرقين الأوسط والأدنى وفي العالم الإسلامي بشكل عام.

الفصل الثالث

حزب الرفـــــاه

تأسس حزب الرفاه الإسلامي في 19 تموز/ يوليو عام 1983، وهو امتداد طبيعي لحزب الخلاص الوطني الذي حظرت نشاطاته إثر انقلاب 12 أيلول/ سبتمبر 1980، مع غيره من الأحزاب. وبينما كانت قيادات حزب "الخلاص الوطني" وعلى رأسها نجم الدين أربكان وشوكت قازان وياسين خطيب أوغلو وسواهم، قيد الإقامة الجبرية أو النفي أو في السجون، تداعى من بقي حراً طليقاً من كوادر الحزب إلى جمع الشمل والسعي لتأسيس حزب جديد على أنقاض حزب الخلاص الوطني المحظور رسمياً والممنوع من ممارسة النشاط السياسي. وهكذا ولد الحزب الجديد ـ حزب الرفاه ـ بقيادة أحمد تقدال. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل التأسيسي تم بالتشاور مع زعامة حزب الخلاص الوطني وبالتنسيق معها. ومع رفع الحظر عن نشاط زعماء حزب الخلاص الوطني، إلى جانب زعماء الأحزاب السياسية الأخرى مثل بولند أجاويد وسليمان ديميريل وألب أصلان توركيش، في استفتاء وطني جرى عام 1986، عاد نجم الدين أربكان إلى زعامة حزب الرفاه في شهر تشرين الأول/ أوكتوبر 1987.

يعتبر حزب الرفاه الامتداد الشرعي لحزب الخلاص الوطني، حيث جاء برنامج هذا الحزب تحت عنوان عام هو "النظام العادل"، وهي تسمية لها دلالة "تقية" لـ"النظام الإسلامي"، الذي لا يرد مصطلحه في مستندات الحزب الرسمية ولا في أي من وثائقه أو أدبياته، بسبب ما يفرضه الدستور وبعض القوانين من حظر النشاطات ذات النزعات الدينية أو العرقية أو المسببة للتفرقة الاجتماعية.

كان المهندس الأول لأيديولوجيا "النظام العادل" هو الدكتور سليمان قرة غوله الذي استفاد كثيراً من طروحات وضعها رفاهيان آخران، هما الدكتوران عارف ارصوي وسليمان اقديمير. نالت مساندة أطروحة "النظام العادل" على موافقة أربكان في العام 1985. لكن مشروع النظام

العادل لم يتبلور ولم يعرف انتشاراً واسعاً سوى في عام 1991، وذلك أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في خريف ذلك العام. إن "روح" النظام المذكور تختصر مجمل فلسفة أرباكان السياسية منذ بدء حياته السياسية ذات التوجه الإسلامي في عام 1969. يقول سليمان قرة غوله في تعريفه للنظام العادل أنه "نظام يستند إلى الحق لا إلى القوة" ويشرح ذلك بقوله: "في العالم هناك نظرتان: نظرة القوي ونظرة الضعيف. القوي يسود فيما يجب أن يُمحى الضعيف. ومقابل نظرة القوة التي تتخذ من الانتخابات صيغة متطورة لسيطرة القوي، هنالك نظرة الرسالات السماوية، التي هي عبارة عن نظام يستند على الحق. وهذا يعني أن هناك نظامان، أحدهما يستند إلى القوة والاحتكار والقانون المركزي، وآخر يستند إلى الحق ونظام الاجتهاد".ويرى أرباكان أن النظام الإسلامي نظام كلي لا يتحقق عبر تغيير جزئي، فيما يدعو إلى موافقة الاجتهاد لشروط العصر: "إن القواعد الرئيسة للاجتهاد لا تتغير لكنها تتطلب علوماً متطابقة مع شروط اليوم الجديدة، وهي تتطلب اختصاصاً عالياً".

كان الهدف الرئيس لإسلامية حزب الرفاه هي المبادئ التي أتى بها مصطفى كمال والتي تدعى بـ"الأتاتوركية" أو بـ"الكمالية". ويأتي في طليعة المبادئ الكمالية التي تَنْصَبُّ عليها انتقادات الرفاه، مبدأ علمنة النظام الذي أقره حزب الشعب الجمهوري في مطلع الثلاثينات وأصبح مع مبادئ الكمالية الأخرى جزءاً من دستور 1937. ويعتبر أرباكان أن العلمانية التركية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظيرتها الغربية. فالأخيرة هي فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الدولة بشؤون الكنيسة ولا الكنيسة بشؤون الدولة. أما في تركيا فإن الدولة من خلال الدستور والقوانين تتدخل في الشؤون الدينية وتمارس حظراً على النشاطات الدينية، بل إنها تحت اسم العلمانية تمارس النظام القمعي و العداء للإسلام. "كل واحد في الغرب يمتلك الحرية الدينية ولا أحد يجبر الآخرين على قبول اعتقاده". أما في تركيا فباسم العلمانية يمارس ما هو مخالف للعلمانية، لذلك يطالب أرباكان بإلغاء كلمة العلمانية من الدستور التركي لأن هذه الكلمة

"غير التركية" لا تؤدي المعنى المراد به حقيقة من العلمانية. ومن الأمثلة على هذه الممارسات:

- عدم منح جواز سفر للمرأة المحجبة.
- وضع عراقيل أمام من يريد أن يؤدي فريضة الحج.
- حظر انتساب المتدينين إلى صفوف القوات المسلحة.
- حظر ارتداء نساء العسكريين الحجاب.
- حظر تأسيس أي حزب سياسي على أساس ديني.

أما الأطروحة الأهم من أطروحات "النظام العادل" فهي الديمقراطية ، التي يقول فيها مهندس هذا النظام سليمان غوله: في النظام العادل، الديمقراطية ليست نظام انتخابات تجري مرة كل 5 سنوات (كما هو عليه الحال الآن في تركيا) ويتكئ على نظام الأكثرية. لا نظام أكثرية في النظام العادل، بل ائتلاف وطني يعترف بحق غنمة واحدة إلى جانب حق 99 غنمة من أصل مئة... الشخص يستطيع أن يختار ما يريد من أنظمة تشكل شراكة تضامن علمية ودينية ومهنية أو سياسية، ويستطيع أن يأخذ مكاناً في الحق العام الذي يريد. ويستطيع الشخص دون التعرض للأذى أن يغير، بحرية، مجموعته أو مكانه. وإذا كان صاحب قوة كافية يستطيع أن يؤسس مجموعة أو موقعاً. ويتحدث غوله في مناسبة أخرى فيقول إ ن الانتخابات "صيغة متطورة لسيطرة القوي (الغني) الذي تخافه الناس فتنتخبه". أما أرياكان نفسه فيذهب بعيداً جداً - ويتناقض ظاهري - حينما يعتبر الديمقراطية مجرد "واسطة" لا "غاية" ، أما الغاية فهي إقامة "نظام السعادة". يقول زعيم حزب الرفاه: "يجب أن لا ننسى أبداً أن الديمقراطية واسطة وليست غاية. الغاية هي إقامة (نظام السعادة). فتحت اسم الديمقراطية يختار هذا فلاناً وذاك فلاناً. لكن إذا كانت النتيجة بعد الانتخابات قيام (نظام الظلم) فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والأشكال المنبثقة عنها".

إلا أن حزب الرفاه، على الرغم من جميع أطروحاته هذه، لم يستطع كسب نسبة الـ 10٪ اللازمة لدخوله البرلمان في انتخابات 1984 و1987. وفي انتخابات 1989 المحلية استطاع حزب الرفاه الفوز في /5/ بلديات و

تخطى عقبة الـ 10٪ لدخول البرلمان. وفي عام 1991 حصل الحزب على 17٪ من الأصوات بعد تحالفه مع أحزاب اليمين الوطنية تحت اسم "الحلف المقدس".

وفي الانتخابات البلدية التي أجريت في بعض دوائر اسطانبول وإزمير والأناضول في تشرين الثاني / نوفمبر 1992، فاز حزب الرفاه "الإسلامي" فوزاً كاسحاً، الأمر الذي اعتبر من المفاجآت الكبيرة في الوسط السياسي التركي، والذي أحدث صدمةً كبيرة في أوساط أحزاب اليمين واليسار على حد سواء. أسفرت هذه الانتخابات عن فوز مرشحو حزب الرفاه بنسبة 24,5٪ من مجموع الأصوات، أي بزيادة 7,5٪ عن النسبة التي نالها الحزب في انتخابات 1991 عن نفس الدوائر. وكان هذا الفوز على حساب الأحزاب الأخرى (الحزب الديمقراطي الشعبي ـ أردال أينونو، حزب الطريق القويم ـ سليمان ديميريل، حزب الوطن الأم ـ طورغوت أوزال، حزب العمل القومي "اليميني المتطرف" ـ ألب أصلان توركيش). وهكذا دفعت نتائج الانتخابات حزب الرفاه إلى الواجهة، حيث أصبح أحد الأحزاب الرئيسية في تركيا، بعدما مكث طويلاً في الظل، ينظر إليه طوال سنوات على أنه حزب هامشي. وفاز حزب الرفاه بمجالس /4/ بلديات من أصل /6/ في منطقة اسطانبول.

وعلى الفور دعا أرباكان إلى استقالة حكومة سليمان ديميريل، وإحلال النظام العادل "المصطلح الذي يستخدمه الرفاه للإشارة إلى النظام الإسلامي" مكان "النظام المفلس"، ووصف الخمسين سنة الأخيرة من عمر تركيا بـ"السنوات المريضة" معتبراً أن الحل الوحيد لمشاكل تركيا هو حزب الرفاه. من جهته، رفض سليمان ديميريل هذه الدعوة لأنه "لا يرى سبباً موجباً لذلك"، حسب تعبيره.

بعد هذا الفوز الكاسح لحزبه أخذ أرباكان يشدد من اللهجة التي يقدم فيها نفسه وحزبه لناخبيه في تركيا والعالم. ففي إحدى المقابلات الصحفية صرح قائلاً: «نحن لسنا حراس تلفونات، ولسنا أطفال لبوش وكلينتون. إن تركيا ستكون دولة تامة الاستقلال. وسوف يحل النظام العادل، الذي سيحمل السعادة للجميع. وستتأسس تركيا جديدة ناهضة

مادياً ومعنوياً. وسوف يتأسس اتحاد إسلامي في كل العالم وعالم جديد أيضاً وستكون تركيا قطبه، وليس أمريكا. إن الأحزاب الأخرى ورئيس الجمهورية يحاولون إظهار الرفاه على أنه حزب الممنوعات. إننا لسنا حزب الممنوعات. إننا نريد سعادة /60/ مليون تركي. نحن في الأصل نريد سعادة /6/ مليارات إنسان».

أما عن موقفه من الإرهاب والعنف فيقول: «الإرهاب والعنف يقتلان حياة أناس أبرياء. وهؤلاء الذين يقومون به باسم الإسلام، لا يفهمون طبيعة الإسلام جيداً».

أما فيما يخص موقف الرفاه من الفن فأردف قائلاً: «إن الفن شيء ذو قيمة كبيرة. سوف نشجع الفن. وفي تركيا اليوم لا يمكن القيام بفن، لأنه لا فن في النظام التقليدي. فليأت الرفاه إلى السلطة لكي تقدم مسرحية "فتح مكة" أو "فتح اسطانبول" لنرى كيف يكون الفن، لأن ذلك هو الإنسانية».

أما في معرض تعرضه للتدخل الأمريكي في المنطقة وفي تركيا خاصة فيقول: «إن الهدف الرئيس لوجود "قوة المطرقة" (التي تأسست بعد حرب الخليج الثانية) هو تأسيس أرمينيا الكبرى: إن هذه القوة تحمي إمدادات السلاح، من كل نوع، والمساعدات الغذائية لأرمينيا، تماماً مثل تلك القوة الأمريكية التي ذهبت إلى الصومال. إن جميع أنواع السلاح ترسل من قاعدة إنجيرليك إلى أرمينيا. كما أن هذه القوة تدعم الإرهاب وحزب العمال الكردستاني (PKK). وأعرب عن اعتقاده أن هذه القوة مخالفة للدستور والقوانين "إنها قوة احتلال"».

ويرى أرباكان أن مصلحة أمريكا تقضي تخريب علاقات تركيا بصورة دائمة مع اليونان وأرمينيا والعراق وإيران. وإن قدر تركيا أن تعي حقائق الحاضر وأن تدرك أن لا فكاك لها عن جيرانها. وعند ذلك سوف يتحول المثلث الشيطاني (دوائر الدول المحيطة بتركيا) إلى ملاك الرحمة. وذلك ليس متعلقاً بتركيا وحدها، بل بإثني عشر جاراً بالكمال والتمام، (سوريا ، العراق، إيران، أرمينيا، جيورجيا، أوكرانيا، بلغاريا، اليونان)، هذه هي جيران تركيا الحدودية وعددها ثمان، فمن يقصد إذاً بالأربعة جيران الأخر، وهل هو لا يعني جيران الحدود، بل جيران الدين؟.

وهذا يأتي رداً على علمانيي ما بعد أتاتورك، الذين يعتبرون أن تركيا محاطة بمثلث شيطاني، ضلعه الأول "الاتحاد السوفييتي وبعده تلك الدول التي انبثقت عنه، والتي تجاور تركيا" وضلعه الآخر البلقان، لاسيما اليونان منه، لما لهذه الدولة من عداء مع تركيا، بسبب المشكلة القبرصية وسواها من المشاكل التاريخية المستعصية، والضلع الثالث والأخير هو (العراق - إيران)، وفي الآونة الأخيرة، دخلت في عداد هذا الضلع سوريا.

إلا أن أرباكان، على الرغم من التصريحات المجلجلة التي تصدر عنه إثر أي انتصار يحرزه وحزبه، يبقى يحاول أن يبدي للعيان أن حزبه والظاهرة الإسلامية في تركيا متكيفان مع أسس جمهورية أتاتورك ونظامها "الديمقراطي" العلماني. وهو أي أرباكان (ابن السياسة المحنك) كان يحاول أن يقترب بحزبه من السلطة ببطء وهدوء، عالماً أن طريقه تحوفه الأشواك من كل جانب. فمن جهة هنالك مجلس الأمن القومي * و المؤسسة العسكرية التي حسب الدستور: « إن الجيش هو الذي تقع على عاتقه مسؤولية الحفاظ على الدولة التركية، وأفكار مؤسسها كمال أتاتورك ». ومن جهة أخرى هنالك حزبي الائتلاف الحكومي - الوطن الأم والطريق القويم - اللذان يعتبران أنه ليس من مصلحتهما تنامي الظاهرة الإسلامية في تركيا، واشتداد أزرها، في محاولة لإقناع الدول بقبول تركيا

---

* مجلس الأمن القومي - المادة 118 من الدستور التركي: يتألف مجلس الأمن القومي، الذي ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية من رئيس الحكومة ورئيس أركان الجيش ووزراء الدفاع الوطني والداخلية والخارجية، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية والقائد العام للدرك.

يمكن أن يستدعى لاجتماعات المجلس، وفقاً لخصوصية جدول الأعمال، وزراء وأشخاص، لأخذ وجهات نظرهم.

إن مجلس الأمن القومي يبلغ مجلس الوزراء وجهات نظره حول تحديد السياسة الأمنية الوطنية للدولة وتشخيصها وتطبيقها، واتخاذ ما يلزم من قرارات وضمان التنسيق الضروري. وإن القرارات العائدة للتدابير التي يرى المجلس حتمية اتخاذها بخصوص حماية وجود الدولة واستقلالها وتمامية البلاد ووحدتها التي لا تتجزأ، وسعادة المجتمع وأمنه، لها أولوية الأخذ في عين الاعتبار من جانب مجلس الوزراء.

إن جدول أعمال مجلس الأمن القومي، ينظم من جانب رئيس الجمهورية آخذاً بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الحكومة ورئيس أركان الجيش.

وفي حال غياب رئيس الجمهورية ينعقد مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الحكومة.

كعضو كامل الأهلية في الجسم الأوروبي، والانضمام إلى مؤسساته، لا سيما السوق الأوروبية المشتركة، أي غربنة تركيا عملياً، قبل أن يصل التيار الإسلامي إلى السلطة ويؤسلمها قلباً وقالباً. وأيضاً يبدو أن الغرب، أمريكا خاصة، ليس مرتاحاً من نمو الظاهرة الإسلامية في تركيا، بعد الذي عاناه من آيات الله في إيران. إلا أن أوروبا لا تزال إلى الآن غير مقتنعة بأن هذا المبرر كافي لقبول تركيا في الجسم الأوروبي، لأنها، أي أوروبا، تعتبر أن هنالك بوناً شاسعاً بين المستويات التي وصلت إليها دول السوق المشتركة وتركيا، إن كان من حيث الاقتصاد أو الدمقرطة أو آفاق التفكير العلماني.

ونورد هنا مثالاً قريباً، ففي شتاء 1993 ألقى أمير ويلز البريطاني تشارلز محاضرة في مجموعة أوكسفورد في بريطانيا، حاول فيها تصويب نظرة الغرب إلى الظاهرة الإسلامية، حيث أشار في محاضرته إلى الإسلام المعتدل الذي تمثله تركيا، ومن نهج نهجها العلماني من الدول الإسلامية وإلى ظاهرة الإسلام المتطرف. إلا أن ما لفت النظر في محاضرته هو إشارته إلى أن الغرب كان قد هزم الإسلام في القسطنطينية في مستهل هذا القرن! أي يمكن الاستنتاج من كلام أمير ويلز أن انقلاب أتاتورك على الإمبراطورية العثمانية الإسلامية في تركيا في العشرينات من هذا القرن، والاتجاه نحو "أوروبا"، يعني بخلفيات كلامه هو هزيمة للإسلام في عقر داره في تركيا!.

فهل يعتبر هذا مؤشر على أن الغرب، متمثلاً بأوروبا لن يقبل أن تسود الظاهرة الإسلامية في بلد، كان قد دحر فيها الإسلام في بداية هذا القرن؟ طبعاً يبقى السؤال مفتوحاً، إلا أنه لا يبدو إلى الآن أن هذا الغرب، قد عزم أمره واتخذ قراره.

وهكذا نرى أن أرياكان وحزب الرفاه والظاهرة الإسلامية التركية بشكل عام تنمو بين الأشواك. لذا كان لا بد لحزب الرفاه بزعامة أرياكان، إلا أن يعمل بهدوء وبتقية، لما لهذه الكلمة من معنى. فها هو هذا الحزب يستمر في خلق مؤسساته وبناء قاعدة اجتماعية واسعة له في داخل المجتمع التركي، ويعتمد الأساليب نفسها المعتمدة لدى الحركات الإسلامية في الخارج (ويبدو أن هذه السمة هي سمة عامة تتصف بها

جميع الحركات الإسلامية في العالم، والمثال الأكثر دلالة هو تلك المؤسسات الاجتماعية والركائز المدنية التي خلقاها حزب الله وحركة أمل في لبنان). وأخذ حزب الرفاه يقيم قواعده الشعبية في الأحياء والمناطق المحرومة والفقيرة وبين الأوساط الغاضبة والمحافظة أساساً. فقد أنجز هذا الحزب بناء مدارس ومؤسسات اجتماعية وصحية ومؤسسات ضمان ورعاية اجتماعية كثيرة العدد. وكان الحزب في كل مناسبة وتجنباً للاصطدام بالسلطة وفي معرض الاستفادة من الفسح الديمقراطية، والتعددية السياسية، كان يؤكد على أنه كحزب في نشاطاته ونظامه السياسي لن يخرج عن خط الدولة، كما أرساه مصطفى كمال "أتاتورك". والذي ساعد هذا الحزب على النمو، هو انشغال المؤسسة العسكرية والائتلاف الحكومي في المرحلة السابقة بالخطر الكردي، لا سيما ذلك الذي يشكله حزب العمال الكردستاني "PKK" بزعامة عبد الله أوجلان. حيث حينها كان يرى العسكريون والسياسيون الأتراك أن الخطر الداهم ينبع من الحركة الكردية، أما خطر الظاهرة الإسلامية فيأتي في المقام الثاني، لذا كان يجري غض الطرف عنها وعن نشاطاتها أحياناً، الأمر الذي مكنها من اختراق النسيج الاجتماعي التركي، الذي يحمل إرثاً إسلامياً متديناً، بصورة عنكبوتية فاقعة الذكاء. والأمر الذي ساهم في عدم اعتبار الظاهرة الإسلامية تشكل خطراً داهماً هو سلوك حزب الرفاه المتمثل برفض العنف وعدم طرح مسألة حكم الشريعة الإسلامية على السلطات القائمة. وحسب قول زعماء هذا الحزب فإن المسلم لا يقتل المسلم. وقد حرص أربكان التأكيد على رفضه وحزبه للعنف داخل مجلس النواب مراراً وتكراراً.

كما ساعدت سياسات طورغوت أوزال في الثمانينات في الإنفتاح الاقتصادي بإعطاء فرصة لظهور ما يُسمى بالاقتصاد الإسلامي، الذي اشتمل على شركات ومصانع واستثمارات أسسها رجال أعمال إسلاميون كانوا محرومين ، في ظل الاقتصاد الكمالي المركزي، من العثور على فرص الانطلاق اقتصادياً. وشكل الاقتصاد الإسلامي قوة دعم أساسية لنمو الحالة الإسلامية في تركيا، اجتماعياً وتربوياً وإنمائياً،

وساعد على ذلك الانفتاح على دول النفط العربية، الخليجية منها خصوصاً. وما لبثت الشركات والمصانع التي يديرها إسلاميون أن احتلت، في السنوات الأخيرة مكاناً مهماً وحيوياً في الاقتصاد التركي. كما احتل بعض هذه الشركات موقعاً مهماً في الساحتين التركية والعالمية، بل أن بعضها كشركة "اولكر" يعتبر رمزاً في الخارج للصناعات التركية، والأمر نفسه ينسحب على شركات ضخمة، مثل : إخلاص، اتفاق، يمباش، كومباسان، وغيرها الكثير المنتشر في طول البلاد وعرضها ويُطلق عليها اسم "النمور الخضر"، التي تُقدر صادراتها إلى الدول الإسلامية بثمانمائة مليون دولار سنوياً.

أما في مجال تحالفات أرباكان وحزبه السياسية فإنها منذ قبيل انقلاب 1980، كانت مع التطرف القومي الطوراني الهوية، أي مع حزب العمل القومي بزعامة ألب أصلان توركيش، الذي كما نوهنا سابقاً أقتيد مع أرباكان إلى السجن أثر انقلاب 1980. وإذا تساءلنا عن الأسس المشتركة بين هذين الحزبين، فنجدها عند توركيش، العمل لاستعادة العظمة التركية المتمثلة بالإمبراطورية العثمانية وعودة الإسلام اسماً، واستخدامه أداةً فقط لهيمنة العنصر التركي. أما لدى أرباكان وحزبه فهنالك اتفاق ضمني مع توركيش بشأن ضرورة عودة الإمبراطورية العثمانية، لكن لا من أجل هيمنة العنصر التركي، بل من أجل هيمنة الإسلام على السياسة والإمبراطورية. وهما، أي توركيش وأرباكان، يختلفان بأن الأول من محبذي استخدام العنف، لكنه لا يدعو إليه علناً، بينما الآخر ينبذه قولاً وعملاً إلى الآن. ففي إحدى المرات نُقل عن توركيش أنه مستعد لجلب رأس عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.

في عام 1991 كان حزبا الرفاه والعمل القومي متحالفين، ودخلا الانتخابات البرلمانية في قائمة واحدة، واستحوذ هذا التحالف على 60 مقعداً. إلا أن هذا التحالف لم يسلم لاحقاً من الانشقاقات، كما هي السمة البارزة في الحياة السياسية والحزبية التركية، فقد انفصل عن التحالف 20 نائباً من أتباع توركيش وشكلوا حزبين، كما انفصل عن الرفاه ايكوت أديب عالي ومعه نائب آخر.

أما فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي، فإن له أثر كبير في انتشار الظاهرة الإسلامية، لا سيما حينما يقترب التجار الصغار والفلاحون وصغار الكسبة من خط الفقر. وأخذ هذا الأمر يبدو جلياً للعيان بعد مجيء تشيللر إلى السلطة خالفةً سليمان ديميريل، الذي أصبح رئيساً للجمهورية بعد موت أوزال الذي هيمن على الساحة السياسية التركية قرابة عقد من الزمن، لما تحلى به من حنكة سياسية وجرأة على التصدي لمشاكل تركيا الداخلية منها والخارجية. وهو أي طورغوت أوزال الذي اتخذ سلسلة من تدابير داخلية ليبرالية وإصلاحية، أهمها القضاء على السوق السوداء الداخلية وإغراق الأسواق بالسلع الأمريكية، وفسح المجال أمام رؤوس الأموال والاستثمارات للعمل في تركيا، مما جعل البلاد تبدو على أبواب نهضة اقتصادية وسياسية في آن، كما أنه كان العراب الأول لمشروع "غاب"* ولفكرة "مقايضة المياه بالنفط العربي"**.

وعلى أثر مجيء تشيللر إلى السلطة بعد وفاة أوزال في مطلع عام 1993، عادت الأوضاع للتدهور الشديد وإلى ما كانت عليه في السبعينات، نتيجة لعوامل عديدة، أهمها أن الطبقة السياسية الجديدة كانت تفتقر للخبرات (مثل طانسو تشيللر) ومعظم أفرادها ضعفاء، حيث أظهروا

* غاب: هي خطة شاملة لإقامة مجموعة سدود يبلغ عددها 21 سداً، سعتها التخزينية نحو 186 بليون متر مكعب، وأكبرها سد أتاتورك الضخم، الذي يتسع وحده لـ 48 بليون متر مكعب، والذي تم إنجازه. وسيروي هذا المشروع نحو 1,7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية. كذلك يتضمن المشروع إقامة 19 محطة لتوليد الطاقة، تبلغ طاقتها الكاملة نحو 26 بليون كيلوواط ساعي. وتقام جميع هذه المشاريع على نهري دجلة والفرات.

** مشروع مياه «أنابيب السلام»: يقضي ببيع 6 بليون متر مكعب من حجم التدفق السنوي لنهري سيحان وجيحان إلى دول الشرق الأوسط العربي عبر خطي أنابيب.

يبلغ طول الخط الأول 2650 كم ويصل إلى السعودية والثاني بطول 3900 كم ويصل إلى دول الخليج. وقدرت كلفة الأنبوب الأول 8,5 مليار دولار وأنبوب الخليج 12,5 مليار دولار. وتكلفة الحصول على المتر المكعب الواحد من مياه الخط الأول 0,84 دولار والخليجي 1,07 دولار. ويمر الأنبوب الأول بسوريا والأردن والسعودية، أما الخليجي فيمر عبر العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

خضوعاً للمؤسسة العسكرية، التي عادت لممارسة نفوذها المطلق، مستفيدة من انبعاث الأزمات والمشكلات البنيوية، وعادت لاختيار الطرق الأمنية وفرضها بالقوة، بدلاً من البحث عن معالجات سياسية تُلائم روح العصر وطبيعة المشاكل. لذا بدأت تبرز المصاعب الداخلية وارتفعت حجوم ديون تركيا الخارجية، وأخذ التضخم يأكل الأخضر واليابس، الأمر الذي انعكس على المستوى المعيشي للطبقات الوسطى والدنيا، وخلق تربة جعلت الظروف مهيئة لانتشار الفقر والبطالة. كما ساد إرهاب منظم من قبل الدولة، من ممارسة الشرطة السرية لعمليات إغتيال إلى اعتقال المئات من الصحفيين والكتاب والسياسيين والناشرين لمجرد ابداء آراء تتعارض ومواقف الحكومة من بعض القضايا المحلية. وكمحصلة لذلك أُحصيت ألف جريمة إغتيال مجهولة الفاعل وقعت بين عامي 1993 و1994 فقط. وهنالك 5000 سجيناً حوكموا بتهم تتعلق بالرأي أو بحريّة التعبير. وهناك 200 كاتباً ومفكر سياسي سجناء في هذه الفترة، بينهم 65 صحفياً. وفي عام 1994 دخلت قوات الشرطة إلى داخل البرلمان لتعتقل عدداً من النواب ثم قدمتهم إلى المحاكمة، بعد رفع الحصانة البرلمانية عنهم، حيث صدرت بحقهم احكام بالسجن لفترات طويلة (10 إلى 15 سنة)، بتهم تتعلق بالدعوة لإستقلال الأكراد. وكان الإسلاميون، لا سيما أرياكان وحزبه، بالمرصاد لهذه الأوضاع الاقتصادية السيئة، مستغلين استخفاف حكم تشيللر كما معارضها يلماز بظاهرتهم، حيث كان كل منهما يستخدم الظاهرة الإسلامية كبعبع لتخويف الآخر فحسب. وكان للسلطة أيضاً إسلامها الخاص الرسمي، الذي كانت تحارب به، وتظهره في وسائل الإعلام في نقل وقائع الصلوات الخمس اليومية عبر شاشات التلفزيون، وخطب رجال الدين الإسلامي ومواعظهم وترتيل القرآن، وكل ذلك كان ينتهي بالدعاء لأتاتورك، كما كان الدعاء على منابر المساجد، أيام الإمبراطورية العثمانية، ينتهي بالدعاء لسلاطين آل عثمان، في الوقت الذي تكون فيها محطات التلفزة الأخرى مهتمة بالعالم الدنيوي الآخر، الأكثر رفاهية ومتعة وعنفاً وجنساً! وتجد في الشوارع المزدحمة بالمارة في مدن تركيا الكبرى، اسطانبول، أنقرة، وإزمير، تجد تعايشاً بين الحجاب

الإسلامي وحالات السفور السافر. وهكذا نجد أن تركيا تعيش حالتها الخاصة التي تخلط بين الأوربة والأسلمة بشكل لا يسبقها إليه أي من بلدان العالم. فبعدما تسلمت تشيللر رئاسة الحكومة على أثر وفاة طورغوت أوزال في 17 نيسان / ابريل 1993 وانتقال سليمان ديميريل لتسلم منصب الأخير في رئاسة الجمهورية، شن حزب الرفاه حملة عنيفة ضدها حول جنسيتها. وأصبح السؤال المطروح في الساحة السياسية التركية هو: هل تحكم تركيا رئيسة وزراء أمريكية؟ وهل يجوز ذلك دستورياً؟ واعتمد حزب الرفاه في اتهامه لتشيللر هذا على طلب الجنسية الذي تقدمت به طانسو تشيللر بتاريخ 23 نيسان / ابريل 1973 تحت رقم 44 - 23 - 74 O .D ورمزه الكودي M. E .F 284 - 017/ ORT. S 1 إلى إدارة الجنسية الأمريكية. وعبر عن ذلك إبراهيم خليل تشاليك، نائب رئيس حزب الرفاه، في مجلس النواب التركي عن مدينة أورفة بقوله: «في الماضي كان يتم اختيار رؤساء وزراء تركيا من الذين حصلوا على شهادات جامعية من الولايات المتحدة الأمريكية، أما اليوم فأصبح الشرط أن يكونوا من المواطنين الأمريكيين. وبالتالي فلا يمكن إعطاء الثقة لرئيسة الوزراء التي كانت قد فتحت بيتها الذي يقع في مدينة بورصة للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش. وكان هذا البيت مقر اتصالات السي. آي. ايه. في تركيا».

وبين هذا وذاك كان أرباكان وحزبه يتربصان ليجدا الفرصة المناسبة لقلب الطاولة على رؤوس المتربعين حولها.

وكلما كان موعد انتخابات آذار / مارس 1994 على حلبة بلدية اسطانبول يقترب، كلما أصبحت الصحافة أكثر تطرقاً لاحتمالات هذه الانتخابات ولتحليلات مختلفة الأوجه والصور، وكانت أغلب المقالات تناقش مقدار حظوظ حزب الرفاه بالتربع على كرسي البلدية. فهذا هو مانشيت إحدى الصحف التركية يقول: اسطانبول تبحث عن رئيس بلدية، ما هو حظ "حزب الرفاه" الإسلامي؟ وتستنتج الصحيفة ذاتها بلغة الجزم قائلة: من الممكن أن يصبح رؤساء بلديات اسطانبول الكبرى من حزب الرفاه. وقال كاتب آخر، من المستحيل أن يحدث ذلك، مستحيل، ويجب أن نقول مستحيل، مستحيل وأنه احتمال بعيد جداً. وتساءل،

كيف ستدير الأحزاب الكبيرة حملاتها الانتخابية المحلية المقبلة، أي الطريق القويم والوطن الأم والاشتراكي. وتساءل أيضاً، ما هي الطروحات التي ستواجه بها الشعب، حيث يزف موعد الانتخابات والتي ستكون أكبر ورقة بيد حزب الرفاه الإسلامي. ويتابع قائلاً: إن الشعب قد يلجأ إلى انتخاب رئيس بلدية اسطانبول من الرفاه لإعطاء درس لأحزاب السلطة.
وينهي تساؤلاته إلى آفاق أوسع، حيث يتساءل: هل سيحول حزب الرفاه في الانتخابات القادمة قدر تركيا إلى يده ويحول السلطة إلى جانبه؟ وهل ستبقى تشيللر ويبقى ومسعود يجعلان من حزب الرفاه مجرد بعبع وأنه البلاء القادم على تركيا، لإخافة الناس منه؟.

ويستطرد الكاتب قائلاً: أما اليمين فإنه سيحاول وضع حواجز أمام الإسلاميين، ومنها اللجوء إلى استخدام القوة خلال هذه المرحلة، ولكن حزب الرفاه يتحرك بالخفاء ويعمق، دون أن يحدث جلبة، والأمر الذي لا بديل له عنده هو فرض الشريعة الإسلامية.

وتساءل الكاتب نفسه عن وضع حزب الرفاه في هذه الانتخابات المحلية المقبلة، كيف سيدخلها؟ هل سيدخلها كعادته بمرشحين مستقلين أو بنساء بلا حجاب لعدم إثارة شبهة الناخبين؟ أم سيدخلها برجال ذوي لحى ونساء محجبات؟ مَنْ سيطرح الرفاه على الانتخابات؟.

وينهي هذا الكاتب تساؤلاته الكثيرة بالقول: أنه أمام هذه الخارطة السياسية في تركيا، من حزب الوطن الأم والحزب الاشتراكي الشعبي والحزب الديمقراطي اليساري وحزب الرفاه، لا بد أن يحصد حزب الرفاه الأسهم ويفوز بالانتخابات البلدية القادمة في آذار/ مارس 1994.

كما سيلعب العامل الكردي دوراً هاماً(عدد الأكراد في تركيا أكثر من 12 مليون نسمة)، فلحزب الرفاه شرعيته في هذا المجال، طالما بإمكانه التحدث إلى الجميع، بما فيهم الأكراد، بلغة الشريعة الإسلامية، فلا الأتراك يستطيعون صم آذانهم عن سماع ما يأمر به الله، ولا الأكراد بإمكانهم عصيان أمر الله، لا سيما أن المنادي إليه أقرب إلى الأخيرين من أي طرف سياسي آخر في البلاد. وهكذا نستطيع القول أن نجم الدين أرياكان وحزبه حاضران في كل مكان للتأثير على الرأي العام في الدولة

التركيـة مـن أتراكـه وكـرده، فكلاهمــا ينتمــي إلى الإسـلام إرثـاً وحـاضراً. وعندما ينـادي حـزب الرفـاه بأنـه لا يجـوز علي المسلم قتل أخيه المسلم، في أروقـة البرلمـان، فـإن كلامـه هـذا يكـون موجهـاً إلى السلطة مـن جهـة أنـه لا يحبذ استـخدام العنف، وإلى الأكراد من جهة أخرى على أنه مع استقرار واستمرار الأخـوة الإسـلامية وبالتـالي يزيـد مـن قناعـاتهم بـأن الإسـلام هـو أفضل الحلـول للمسألة الكرديـة في تركيـا. فعندمـا يصـوت الشعب التركي، كمـا الكـردي الثـائر في الانتخابـات المقبلـة علـى مـا تلزمـه بـه الشـريعة الإسلامية مـن نبذٍ للعنـف ولـوذٍ إلى الأخـوة الإسـلامية، الـتي حـالت دونهـا علمانية تركيا وأحزابهـا، هـذا الأمـر سيجعل حـزب الرفـاه المنتصر الوحيد على السـاحة السياسـية التركيـة. وهـذه الورقـة لم يلعبهـا أربـاكـان مـن أجـل هدف تكتيكي فقط وهو التربع على بلديـة اسطانبول، بـل مـن أجل هـدف استراتيجي وهو التربع على عرش السلطة في المستقبل القريب.

الفصل الرابع

الرفاه وزعامة البلديات

جرت الانتخابات البلدية الدورية في تركيا في 27 آذار/ مارس 1994، وتبين بعد فرز نتائج الأصوات أن الفائز الأكبر فيها كان حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أرباكان. إذ ارتفعت نسبة الأصوات التي حصل عليها من 9,8 عام 1989 و16,9٪ عام 1991 إلى 19,7٪ عام 1994. ولم يكتف هذا الحزب بهذا التقدم الذي خوله احتلال المركز الثالث، بل أنه فاز في اثنتين من المدن الكبرى في تركيا، وهما اسطانبول وأنقرة، وبأربع من المدن الكبرى الاثنتي عشرة المتبقية وبمجموع قدره 28 من أصل 76 محافظة، في حين أنه لم يفز الحزب الذي سبقه وهو الوطن الأم سوى في 11 محافظة.

وبهذه النتيجة اعتبر حزب الرفاه المنتصر الوحيد في الانتخابات البلدية. ويعود هذا النصر بالدرجة الأولى إلى انقسامات اليمين واليسار، وإلى ميكانيزم الانتخابات النشيط، الذي تميزت به حملة الرفاه وزعيمه نجم الدين أرباكان، وإلى ازدياد الشعور الإسلامي في تركيا، لا سيما بعد حرب الخليج الثانية، وأحداث البوسنة، التي لم تتخذ السلطات العلمانية أي إجراء عملي بصدد دعم الشعب المسلم فيها، الذي تعرض لحملة من التصفيات العرقية والدينية لم يشهد مثيلها العالم منذ أمد طويل. وحينها أخذت دوائر السياسة التركية الحاكمة تخشى أن يشكل تسلم حزب الرفاه بلديات اسطانبول وأنقرة والمدن الكبرى الأخرى أمراً يحتم وضع الطابع الإسلامي قيد التنفيذ، مما سيضمن له رصيداً هاماً إلى حين إجراء الانتخابات النيابية، التي ستجري في نهاية عام 1995. لهذا أخذت تنطلق دعوات لتوحيد أحزاب اليمين وأخرى لتوحيد أحزاب اليسار، هذا من جهة، وإقرار نظام انتخابي من دورتين، يحول دون انتصار أي مرشح رفاهي قد ينتقل إلى الدورة الثانية فيها، من جهة ثانية. إلا أن أرباكان لم يخش من هذه الدعوات وكان يرى أن ذلك سوف يقوي حزب الرفاه بدلاً من

إضعافه، لأن الناخب (حسب أرباكان) في الدورة الثانية سيغلب الاعتبارات الأيديولوجية على التزاماته الحزبية.

أخذت تحظى سيطرة الرفاه على العاصمتين القديمة والجديدة لتركيا بنقاشات واسعة. فإذا كانت أنقرة هي "مدينة أتاتورك" بامتياز فإن اسطانبول هي نافذة تركيا على الغرب. ومن هنا يتوقع أن تثير مشاريع حزب الرفاه فيهما خضات اجتماعية وثقافية واقتصادية واسعة.

ومن جهة ثانية تتخوف الأوساط الحاكمة من التأثير السلبي لفوز حزب الرفاه على سياسة تركيا الخارجية وموقعها من العالم الغربي، وبالذات من محاولة تقاربها مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار طروحات أرباكان المعادية للغرب سياسةً وثقافةً وأحلافاً وكذلك الصهيونية والسوق الأوروبية المشتركة.

ومن جهة ثالثة يعتبر فوز حزب الرفاه في المناطق الجنوبية الشرقية حيث الأكثرية الكردية، هو مظهر من مظاهر الانقسام العمودي في المجتمع التركي، الأمر الذي قد يثير (حسب الأوساط الحاكمة) مرحلة من عدم الاستقرار الداخلي. إلا أن أرباكان حاول أن يمتص ردات الفعل السلبية على انتصاراته داخل تركيا وإدخال الطمأنينة إلى العديد من الأوساط بالقول أن تركيا ليست الجزائر وأنه يمثل حزباً يتحرك بعقلانية شديدة، ويذكر بمشاركته بأغلب حكومات السبعينات من خلال حزبي النظام الوطني والسلامة الوطني.

وهكذا أصبح الرفاه هو "فاتح" أو "جامع" العاصمتين. بذا أصبحت تركيا أمام محطة فاصلة بين مرحلتين. وسيتعين على المركب التركي، الذي يتجه شرقاً بينما ربانه يجذف غرباً، أن يصارع العواصف والأنواء، والأمواج العاتية، قبل أن يستقر على برٍّ أمان ما.

أما فيما يتعلق بموقف الجيش، الذي له الباع الأكبر في السياستين الداخلية والخارجية في تركيا، وهو المقرر الأول و الأخير والذي يحمل دائماً شماعة أتاتورك مهدداً بها من يجرؤ على تجاوز مبادئ جمهوريته الأولى أو حتى يتطرق من قريب أو بعيد ماساً شخصيته أو ناقداً أفكاره، فكان موقفه بعد انتخابات 1994 البلدية يعبر عنه استفتاء نادر من نوعه أجرته

مؤسسة (Verso) ضمن الجيش التركي وذلك لحساب مجلة "نقطة" الأسبوعية التركية.

جرى الاستفتاء بعد أسبوعين فقط من انتخابات 27 أيار / مايو 1994، وشمل هذا الاستفتاء عينة عشوائية بلغ عددها 478 عسكرياً، بين ضباط الجيش المتواجدين في أنقرة.

تمحورت موضوعات الأسئلة التي طرحت على العسكريين حول الموقف من حزب الرفاه والوضع الحكومي ومشكلات تركيا الكبرى.

والذي يهمنا هنا هو موقف الجيش "الضباط" من حزب الرفاه. فتبعاً للاستطلاع الذي نشرته المجلة في عددها التاسع عشر (1-7 أيار /مايو 1994) فإن 27,2٪ لا يعتبرون نتائج الانتخابات جيدة، لكنهم لا يرون أنها تشكل خطراً على تركيا، وهنالك 26,6٪ يعتبرون هذه النتائج وخيمة جداً و13٪ وخيمة، فيما رأى 9,6٪ أنها جيدة لتركيا.

ورأي 51,9٪ أن النتائج جاءت ضد العلمانية مقابل 39,9٪ لا يرون أنها كذلك. ورفض 37,7٪ ضرورة أن يتخذ الجيش إجراءً عسكرياً ضد "الرفاه"، فيما كان الرفض قاطعاً جداً لدى 4,6٪، في حين أيد 43,1٪ اتخاذ هذا الإجراء و21,3٪ مع حتمية اتخاذه. ولم يحدد 15,9٪ رأيهم بهذا الخصوص.

وبلغت نسبة الذين يؤيدون اتخاذ "إجراء مدني" ضد "الرفاه" 74,9٪، في حين عارض 18,4٪ ذلك.

وحول النتائج التي قد يسفر عنها وصول "الرفاه" إلى السلطة، اعتبر 14٪ أنها ستكون "وخيمة" و15,3٪ أنها ستسفر عن تمردات وفوضى، ورأى 11,7٪ أنها ستؤدي إلى قيام انقلاب عسكري، ورأى 10,5٪ أن وصول "الرفاه" غير ممكن، فبحسب رأى 11,5٪ أن شيئاً لن يتغير بوصول "الرفاه" إلى السلطة.

وعلى أثر انتهاء الانتخابات أعلن نجم الدين أرياكان رئيس حزب الرفاه الإسلامي (1 نيسان / ابريل 1994) في اسطانبول أن حزبه سيكوّن "اتحاداً عالمياً للإسلام" عندما يتولى السلطة في تركيا. وقد أدلى أرياكان بهذا التصريح أمام حوالي عشرة آلاف من أنصار حزبه اجتمعوا بعد صلاة

الجمعة في ساحة مسجد أيوب سلطان. وأكد أرياكان قائلاً: «لقد تولينا السلطة في ثلثي تركيا، والآن نسير نحو تولي السلطة المركزية، وهذا سيحدث في القريب العاجل». وأردف قائلاً: «إذا لم يصل حزب الرفاه إلى السلطة فإن السلام والاستقرار سيستحيل تحقيقهما في تركيا». وقال: «إن تركيا في سبيلها للعثور على نفسها». وأن «حزب الرفاه في الانتخابات البلدية صعد إلى السماء كالصاروخ، بينما أحزاب الوسط ـ مقلدو الغرب ـ فقد هبطت من السماء».

وفي مجال آخر وفي ذات اليوم (1 نيسان/ ابريل 1994) نقلت صحيفة "الصباح" التركية عن محافظ مدينة اسطانبول "خيري قازاقنشي أوغلو" قوله أن أي محاولة فرض تغييرات بالقوة في الحياة الاجتماعية لسكان المدينة، سوف تجابه بالقوة.

وفي 14 نيسان / ابريل 1994، أي بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من الانتخابات وُضع نجم الدين أرياكان قيد التحقيق "للاشتباه" في إثارته اضطرابات أهلية وتشجيع الأصولية الدينية، وذلك بمقتضى المادة 63 من قانون العقوبات التركي. وادعى مدعي عام أنقرة نظمي سرفان أن السبب في فتح هذا التحقيق القانوني هو الخطاب الذي ألقاه أرياكان أمام الكتلة البرلمانية لحزبه. وكان أرياكان قد أبلغ الكتلة بأن حزبه "سيصل إلى السلطة بالطبع". ولكن في رده على سؤال حول هل سيحصل هذا الانتقال دموياً، أم لا؟ قال: «علينا أن ننتظر لنرى كيف سيحصل». ويتمتع أرياكان بحصانة قانونية لأنه عضو في البرلمان، لكن مدعي عام أنقرة قال أنه إذا توصل التحقيق إلى دليل على جريمة محتملة فإن مكتبه سيطلب رفع الحصانة عنه.

ومع انتهاء الانتخابات البلدية في آذار / مارس 1994، يكون قد مر عام تقريباً على موت طورغوت أوزال، ذلك الزعيم الذي كان متميزاً عن غيره من زعماء تركيا، ومن الذين تركوا بصمات واضحة على سياسات تركيا الداخلية والخارجية، على الرغم من فترة حكمه القصيرة. وعلى الأثر حل سليمان ديميريل مكانه في رئاسة الجمهورية، مما أدى إلى فراغ في كرسي رئاسة الحكومة. وهكذا تولت طانسو تشيللر رئاسة الحكومة، تلك

المرأة الفاتنة الجمال، التي لم تتجاوز الخامسة والأربعين عمراً، وكأني بتركيا أخذت تقلد الصرعات الأمريكية باختيار الزعماء منذ كندي وأخيراً كلينتون، الذي يرى المراقبون أن صغر سنه وجماله كانا عاملين هامين في انتخابه من قبل الشعب الأمريكي في مسار جريه وراء الصرعات، التي اشتهر بها.

ومنذ مجيء تشيللر (من حزب الطريق القويم) إلى السلطة توقع المراقبون طوي صفحة الزعامات التقليدية في تركيا ووصول موجة الساسة الشباب، أملاً بإحداث موجة من التغييرات الجذرية التي ستمس البنى التحتية والفوقية في المجتمع التركي على مختلف الأصعدة.

إلا أنه وبعد مرور عام واحد تقريباً على استلام تشيللر رئاسة الحكومة، أصبحت تركيا على شفا الانهيار الكامل، حيث تراجع احتياط العملة الصعبة في البنك المركزي إلى أقل من ملياري دولار (البعض يذكر رقم 600 مليون دولار). وتدهور سعر صرف الليرة من 14 ألف ليرة مقابل الدولار في مطلع 1994 إلى 30 و40 ألف ليرة في ربيع العام ذاته. واتسع العجز في ميزان التجارة الخارجية، وتعدت نسبة التضخم الثلاثة أرقام فبلغت في نهاية أيار / مايو 1994 - 138,6٪ لأسعار الجملة و117,8٪ لأسعار المفرق، وانخفضت مكانة تركيا الائتمانية لجهة قدرتها على تسديد الديون الطويلة الأجل وبالتالي صعوبة حصولها على قروض جديدة، وعرف عدد من البنوك حالات إفلاس، كما تفشت حالات الفساد الوظيفي في مختلف قطاعات الدولة.

يضاف إلى ذلك الذعر الذي دب في أوساط الأحزاب العلمانية بعد انتصار حزب "الرفاه" الإسلامي في الانتخابات الأخيرة، وما تلا ذلك في 10 نيسان / إبريل، من تظاهرات تأييد للبوسنة في المدن التركية الكبرى، اعتبرها العلمانيون "بروفة" لما يخطط له حزب الرفاه وأرياكان للاستيلاء بالعنف على السلطة، والشائعات التي دارت حول احتمال قيام الجيش بانقلاب عسكري لدرء الخطر الإسلامي الجديد.

وهكذا نجد، أنه على الرغم من إصلاحات أتاتورك وممارساته، التي أصابت الإسلام كنظام عبادة وثقافة وحياة بضربة قاسية، إلا أن تاريخ

تركيا الحديثة يشهد للسلطة، لاحقاً، تعاطياً مع التيارات الإسلامية، اتسم بالتذبذب، تارة انفتاحاً، لا سيما في عهدي عدنان مندريس (في الخمسينات) الذي أعدم إثر انقلاب 1960 العسكري وطورغوت أوزال (في الثمانينات)، وطوراً تضييقاً ومطاردة.

لكن يجدر هنا ملاحظة أن الصورة التي يعكسها "الرفاه" خارج تركيا، على أنه الحركة الإسلامية التركية، أو اختزال لها، ليست هي في حقيقة الأمر بتلك الدقة. فالحركات الإسلامية الأخرى في تركيا متعددة، منها الأصولي التقليدي، الذي يتميز بابتعاده عن الحياة السياسية، مثل النوريون والسليمانيون والقادريون والإيشكتشيون وسواهم، ومنها الأصولي الراديكالي، الذي نشط في السنوات الأخيرة بتأثير قيام الثورة الإيرانية وأحداث البوسنة وحرب الخليج الثانية، ويصنف رسمياً، في خانة الحركات "الإرهابية". انطلاقاً من ذلك اقتصر الحضور السياسي للحركات الإسلامية في لعبة السلطة على حزب "الرفاه"، الذي يجسد في برامجه وسلوكه وتحالفاته صورة "الإسلام السياسي" أكثر منه الإسلام الأصولي، الذي يمكن أن يطلق على جبهة الانقاذ الإسلامية في الجزائر أو الجماعات الإسلامية في مصر أو "حزب الله" في لبنان. ولقد توافر عاملان فرضا على حزب "الرفاه" منذ كان "حزب النظام الوطني" عند تأسيسه عام 1970، على يد نجم الدين أرياكان ورفاقه، أن يلتزم اللعبة السياسية في البلد، وفقاً للقواعد التي سنتها الأحزاب العلمانية. العامل الأول هو الحضور الطاغي للجيش، أكان مباشراً أم من خلف الستار، في الحياة السياسية واعتبار نفسه حامي النظام والجمهورية، الأمر الذي تجد له تأسيساً في دستور تركيا. وهذا ما كان واضحاً منذ انقلاب 27 أيار / مايو 1960 ضد نظام عدنان مندريس، وصولاً إلى انقلاب 1980 ، الذي أطاح بنظام سليمان ديميريل. أما العامل الثاني، فهو التجربة الديمقراطية الرائدة المتعددة الأحزاب التي بدأت بانتخابات 1946 وانهت في عام 1950 سلطة حزب الشعب الجمهوري /حزب أتاتورك/، والتي مازالت مستمرة إلى الآن، على الرغم من تدخل الجيش المتكرر بالسياسة وقيامه بثلاث انقلابات عسكرية (1960، 1971، 1980). وانطلاقاً من هذه الثوابت كان

أرياكان يشترك بأحزابه الثلاث (النظام الوطني، السلامة الوطني والرفاه أخيراً) في جميع الانتخابات، أ كانت برلمانية أم محلية "بلدية"، ويأخذ نصيبه، تارة فشلاً، وتارات أخرى انتصاراً.

وإذا تتبعنا مسيرة حزب الرفاه منذ تأسيسه عام 1983 وحتى الانتخابات الأخيرة (27 آذار/ مارس 1994)، نلاحظ صعوداً مطرداً له في كل انتخابات جرت. من نسبة 4,4٪ من مجموع الأصوات في عام 1984، إلى 7,1٪ عام 1987، إلى 8,9٪ عام 1989، و16,9٪ عام 1991، وصولاً إلى 19,7٪ في الانتخابات البلدية الأخيرة، وهي ظاهرة لم تتوفر لأي حزب آخر.

ويرى المفكر الإسلامي التركي علي بولاج أن المواقف العلمانية للنخب الحاكمة في تركيا، التي احتكرت المجتمع السياسي في ظروف ما قبل السبعينات، كانت عاملاً أساسياً في دفع القسم المحافظ المتدين من الجماهير العريضة، الذي يريد أن يأخذ دوره في المجتمع، إلى تأييد التيارات الإسلامية وفي مقدمتها حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أرياكان. كما كان هنالك سبب آخر، هو اقتصادي، خلف اتساع شعبية حزب الرفاه، يكمن في اندفاع الشرائح المحافظة والمتدينة من أصحاب الحرف الصغيرة والتجار الجدد، الوافدين من الأرياف إلى المدن للدفاع عن مصالحهم في وجه طاغوت "طبقة الأغنياء"، التي كانت تلقى أوسع أنواع الدعم من قبل حكومات الأحزاب البرجوازية العلمانية على امتداد التاريخ التركي الحديث، منذ أتاتورك إلى الآن.

إلى جانب انبثاق رغبة شديدة لدى شرائح واسعة من الشعب التركي، تريد المشاركة بالحياة السياسية، مع الحفاظ على إرثها وشخصيتها الإسلامية المحافظة، ترى في الإسلام عاملاً محركاً أساسياً للتنمية. وتؤكد الكاتبة الإسلامية أمينة شينليك على هذا الأمر، حينما تقول: « هذه الدولة لنا أيضاً. ولنا حق المشاركة فيها »، متهمة كل العهود، باستثناء عهد أوزال، بعدم التسامح واغتصاب حقوق الفئات الإسلامية.

مقابل ذلك، هنالك من يحمل الأحزاب البرجوازية في تركيا جزءاً من المسؤولية عن انتشار المد الإسلامي، لأنها بهدف كسب أصوات الشارع الإسلامي لاعتبارات انتخابية، سمحت بفتح معاهد لتدريب أئمة

المساجد، ومعاهد ودورات لتدريس القرآن وعلومه، بحيث تجاوز عدد طلابها اليوم الـ 400 ألف، وبالشهادة التي تعطى لهم استطاعوا "التسلل" إلى وظائف الدولة، كأفراد جيش وشرطة وقضاة ومهندسين ومدرسين ....إلخ، الأمر الذي مكنهم من لعب دور مؤثر جداً في محيطهم.

إضافة لذلك، تجدر الإشارة إلى أن هنالك علاقة طردية بين انتشار المد الإسلامي ومقدار المخاطر التي يتعرض لها الوطن التركي، إن كانت داخلية أم خارجية، اقتصادية أم سياسية. فحينما يجرب المجتمع المؤمن خيارات سياسية مختلفة، لا يقوده أحدها إلى بر الأمان والطمأنينة والكرامة الوطنية، تجده يلجأ إلى خيار الدين كملاذ أخير. هذا ما يحدث في تركيا، وحدث ويحدث في عالمنا العربي الإسلامي. فالجزائر ومصر والسودان أمثلة فاقعة على ذلك. وفي تركيا بالذات، مركز الإمبراطورية العثمانية التي يفخر شعبها بأنه كان يحكم بقاعاً شاسعة من العالم باسم الإسلام، لا بد أن يعود لاجئاً إلى الإسلام، أملاً منه في إمكانية استعادة مجد غابر.

وهكذا نرى أن أرباكان وحزبه بعد انتخابات 1994 يسبحان في حقل ألغام، بعض ألغامه كُسحت والأخرى تنتظر من يستطيع كسحها أو الاصطدام بها. فالجيش من جهة، والأحزاب البرجوازية العلمانية من جهة اخرى، وأوروبا وأمريكا، المجتمع العلماني المدني، المجتمع المتدين المسلم، الأكراد، التيارات الإسلامية الأخرى، التي لا ترى بحزب أرباكان حزباً إسلامياً، الوضع الاقتصادي المترهل، مشاكل تركيا مع جيرانها، موقفه من علاقات تركيا مع الدولة العبرية، الوعود التي قدمها في برنامجه الانتخابي لجمهوره المسلم (بناء الجوامع في ساحة "التقسيم" بالذات في قلب أنقرة، منع بيع المشروبات الكحولية، إغلاق مراكز الدعارة الرسمية ...إلخ). فهل يا ترى سيجيد أرباكان وحزبه السباحة في هذا الموج العاتي؟.

وفي مجرى السياسات اليومية لحزب الرفاه، بعد فوزه في الانتخابات البلدية، لا سيما بلديتي اسطانبول وأنقرة، اللتان أصبح رئيسا بلديتيهما رفاهيين، أكد هذا الحزب بالممارسة العملية، من خلال رجاله، على أنه

حزب مستقيم يقدم الخدمات دون تفرقة وتمييز بين مناصر ومناوئ، إلى تلك الدرجة التي لم تجد الصحافة في هاتين المدينتين الرئيسيتين أية ثغرة تنفذ منها لمحاربتهم وإظهار عيوبهم ونواقصهم أو تقصيرهم. فرجال الصحافة حينما كانوا يقفون أمام ذلك الشاب الوسيم طيب أردوغان رئيس بلدية اسطانبول، أو مليح غوشكار رئيس بلدية أنقرة، وهما يرتديان آخر ما أنتجته أفخم بيوت الأزياء الرجالية وأحدثها في تركيا وأوروبا، وهما مع ذقون حليقة وشعر رأس مصفف وابتسامات لا تضاهيها ضحكات وتبسمات جاك شيراك عندما كان عمدة لمدينة باريس، رجال الصحافة هؤلاء يقفون مشدوهين أمام هذه الظاهرة التي لم يكونوا يحلمون بها من رجال ينتمون إلى حزب الرفاه "الإسلامي". وفي الآونة الأخيرة أشارت استطلاعات الرأي في هاتين المدينتين إلى أن شعبية كلا الرجلين قد ازدادت بشكل ملحوظ، الأمر الذي جعل الغرب يقتنع بأن أصوات أقدام الوافدين الجدد هؤلاء، ليس هدفها غزو أو تحرير فيينا أو كوبنهاغن أو المضي لحرق مكتبات باريس ولندن أو نقمة على أوروبا لا يخمدها إلا فتح برلين أو ستوكهولم من الداخل.

ومن جهة أخرى حصل مراسل إيتار تاس على رصد لإحدى المدن التركية الهامة التي فاز فيها حزب الرفاه، والتي كانت ولا زالت معقل نجم الدين أرياكان، هي مدينة قونيه. جاء في هذا الرصد:

« عندنا كل الأمور يقررها الشعب، ونحن بدورنا لا نلجأ للضغط عليه. فإذا رغب سنُقْدِم على إغلاق دور الدعارة أو محلات الاتجار بالمشروبات الكحولية. فنحن لا نقوم إلا بما يريده المواطنون ». هذه هي كلمات خليل يوردن – رئيس بلدية مدينة قونيه التركية، الذي يعتبر من أحد الشخصيات الهامة في حزب الرفاه الإسلامي الحاكم في تركيا.

تقع هذه المدينة على بعد 300 كم من أنقرة، يبلغ عدد سكانها 2,5 مليون، وهي من المدن التي اعتادت على التصويت لصالح الإسلاميين في الانتخابات. ففي هذه المدينة بالذات تم انتخاب نجم الدين أرياكان عن حزب الرفاه، الذي أعلن عن تأسيس "النظام الإسلامي العادل"، والذي لاقى في مدينة قونيه تأييداً عارماً لبرنامجه، لا سيما ذلك البند المتعلق

بتشكيل "الناتو الإسلامي" وإنقاذ العالم من كازاخستان حتى المغرب. وفي هذه المدينة تتركز أضخم الشركات الصناعية والمؤسسات المالية، التي تعود ملكيتها لرجال الدين. وبشكل عام فإن الحياة في قونيه تختلف اختلافاً جوهرياً عنها في المدن التركية الأخرى.

فهنالك 80٪ من السكان، إذا احتكمنا إلى الانتخابات، يؤمنون بسيادة القيم الدينية على القيم الدنيوية، في تحقيق العدالة. وعلى التوازي مع ذلك، لا أحد من النساء يتعرض في هذه المدينة إلى أية عقوبة أو لوم إذا لم يرتد الحجاب، كما هي عليه الأمور لدى الجارة أفغانستان. وكشهادة على ذلك نورد ما قالته ديفيز الطالبة الوحيدة في الجامعة المحلية التي ترتدي ثياباً سافرة (دون إشارب). لن أتعرض في يوم من الأيام إلى أية مضايقة فيزيائية، لكن لا أحد يرغب في صداقتي أو الحديث معي.

وفي قونية لا تستغرب حينما ترى أن المحلات التجارية والبقاليات والمقاهي جميعها تغلق أبوابها أثناء أداء صلاة الجمعة، وغالبية محطات الإذاعة في هذه المدينة تقوم ببث التراتيل الدينية، وذلك خلافاً لمحطات العاصمة واسطانبول الإذاعية، التي تبث بدلاً من ذلك الموسيقى المعاصرة. وهنا، في هذه المدينة، لا يضطر الزبون الذي يبتاع قنينة من المشروبات الكحولية، أن يطلب من البائع وضعها في كيس من النايلون قاتم اللون، بل هذا ما يقوم به البائع بصورة أوتوماتيكية. وقبل أن يدخل أي شخص إلى أي بار في المدينة، تجده ينظر بصورة عفوية يمنة ويسرة، وذلك خشية أن يراه أحد من المعارف.

«لم يطرق باب مكتبي أي مواطن طالباً الترخيص بفتح مخزن لبيع المشروبات الكحولية» - هذا ما صرح به رئيس بلدية قونيه. لكن رئيس البلدية هذا لا يقول الحقيقة، إذ هنالك العديد من المواطنين ممن حاول الحصول على مثل هكذا تصريح، وبعد أن كلَّ من التسويف، توقف عن المطالبة. أما من استطاع الحصول على ترخيص بذلك، فلم يتسن له ذلك إلا بعد دفع مبلغ 4 آلاف دولار كضمان أولي.

«في قونيه، صاحب القرار الوحيد هو الشعب» - كما يؤكد رئيس مجلس هذه المدينة. فمنذ 3 سنوات وبأمر من الأخير تم إغلاق دار الدعارة.

في بادئ الأمر، ربح أصحاب هذه الدار القضية في المحاكم المحلية، التي قضت بإعادة فتح هذه الدار. إلا أن المجلس البلدي لم يكن على عجلة من أمره في تنفيذ هذا الحكم. فقبل أن تذهب إلى تنفيذ هذا القرار، كانت السلطة تريد التأكد من نسبة النساء اللواتي يعملن في دار الدعارة هذه انطلاقاً من رغبة ذاتية وأولائي اللواتي يعملن مكرهات.

« إن غالبية سكان قونيه لا يتعاطون المشروبات الكحولية » - هذا ما أكده رئيس المجلس البلدي للمدينة. إلا أنه إذا عدنا إلى الإحصائيات نجد أن تعاطي الكحول في هذه المدينة وضواحيها، هو في أعلى مستوياته، إذا ما قورن بالمناطق الأخرى من تركيا.

وفي معرض التعليق على مثل هذه الحالات المتشابهة، يقول أحد الإيرانيين جواباً على سؤال مشابه، إننا، قبل الثورة، كنا نمارس تعاطي المشروبات الروحية خارج بيوتنا، وكنا نصلي فيها وخارجها، أما اليوم، في عهد آيات الله، فإننا نمارس هذا التعاطي داخل المنازل ونصلي خارجها، على ذات السوية. وهذا ما يحدث في قونيه بالذات، على الرغم من أن العديد من ممارسي هذا التعاطي لم يتوصلوا إلى الآن، إلى درجة التقية بما لهذه الكلمة من معنى.

تجار المشروبات الكحولية - هم الشريحة الوحيدة التي تعلم حقيقة مجرى الأمور. - في البداية نلف قنينة الكحول بصفحة من صفحات جريدة مستهلكة، بعدها نضعها في كيس قاتم، وليس لدينا أي مشاكل بهذا الخصوص.

كما يرى بعض المطلعين على الشأن التركي، أن علاقة أرباكان بالغرب علاقة ممتازة، حيث عاش الأخير في ألمانيا مدة طويلة، وكان يعمل مديراً لأحد المصانع هناك ... ولا يزال يتقاضى راتباً شهرياً من هذا المصنع. ومن خلال إقامته في أوروبا، نسج أرباكان علاقات خاصة مع العديد من سياسيي ومثقفي دولها وأصحاب القرار فيها. وهو، أي أرباكان، يرى أنه « طالما هنالك علاقات طبيعية مع الغرب، فلماذا لا تكون هنالك علاقات طبيعية مع الشرق أيضاً ». كما تجدر الإشارة إلى أن حزب الرفاه يضم بالإضافة إلى المتدينين كل من يظهر اهتماماً به، حتى

ولو كان غير متدين. بل إن أرياكان نفسه حرص، بعد الهالة التي أحيطت بها تشيللر كامرأة جميلة، على أن يضم إلى صفوفه، وسط همروجة إعلامية، إحدى الطبيبات الجميلات السافرات ويقدمها على أنها نسخة "تشيللر الرفاه". وتجدر الإشارة إلى أن أرياكان وحزبه استطاعا استمالة جمهور واسع من الناخبين من مختلف المشارب، تجمعهم قناعة واحدة وهي التخلص من الأحزاب اليمينية الفاسدة ،حيث أن هنالك 80 في المئة من سكان البلاد فقراء وقادة الأحزاب الحاكمة لايقومون بأي شيء من أجلهم، فالفساد والرشوة هنا تعديا كل حدود (هذا حسب أحد الشباب الأتراك العلمانيين، جواباً على سؤال طرحه عليه مراسل صحيفة نيويورك تايمز في أنقرة).أردف هذا الشاب الذي يدعى أردال نرغيز وعمره 23، يعمل في دكان ويعيل أمه الأرملة، قوله: "صديقتي مسيحية. أحب السفر إلى أوروبا. وفي المساء أذهب إلى الملاهي وأشرب الكحول. كل هذا يعني أنه يجب أن لا أحب الرفاه، إلا أنني أعطيتهم صوتي. فصوتي لم يكن للإسلام وإنما لحكومة أنظف وأفضل. وما يقوله نرغيز يردده معظم أبناء الطبقة المسحوقة في تركيا. فقد اشمأز الناس من روائح الفساد التي أزكت الأنوف. فحزب الرفاه اليوم يُعتبر حزباً جماهيرياً، بما لهذه الكلمة من معنى، فهو يعرف حاجات المواطنين ومطالبهم ويشاركهم أفراحهم وأتراحهم، وهو بهذا يختلف عن الحركات الإسلامية التركية الأخرى، التي تنظر في أحيان كثيرة إلى الآخرين نظرة شفقة فحسب.

إن الغرب حينما يتخوف من الإسلام السياسي التركي، ينطلق من اعتبار أنه بالإضافة إلى أبعاد هذا الإسلام السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، يمتد تأثيره الجيو- سياسي إلى مناطق ودول خارج الحدود التركية، ويتجاوز منطقة الشرق الأوسط ليصل إلى أبعد مناطق أوروبا والولايات المتحدة، أي إلى الجاليات الإسلامية المتواجدة فيها.

إلى جانب أن حزب الرفاه وأرياكان، بصورة خاصة، يعلمان تماماً أنهما لا يستطيعان تطبيق الشريعة الإسلامية دون الأخذ بنظر الاعتبار وجود كتلة تقدر بـ 20 مليوناً تقريباً من العلويين (ثلث عدد السكان) وبأنهم (أي العلويون) يشكلون قاعدة قوية للأحزاب العلمانية، وهم

محرومون، بضغط من رئاسة الشؤون الدينية (السنية) من التمثل والاعتراف بهم كمذهب أو كدين. ومن هنا يرى أرياكان أن الأزمة في تركيا ليست اقتصادية بحتة، بل متصلة بمسائل سياسية واجتماعية أخرى.

وهؤلاء العلويون الأتراك يقولون كما يقول الأكراد الذين يزيد عددهم على 12 مليون نسمة، أنهم لا يتمتعون بحقوق مساوية لتلك التي يتمتع بها أبناء الأغلبية. وانطلاقاً من إحساسهم بالظلم بدأ العلويون خلال العقد الماضي في تصعيد حملتهم الرامية إلى تثبيت هويتهم التاريخية. ويدعون أنهم محرومون من حقوقهم الدينية الأساسية ويتعرضون إلى حملة "اضطهاد خفية" من أجل دمجهم في هوية الأغلبية. ومن هذا المنطلق أخذوا يناضلون في الآونة الأخيرة للحصول على عدد من المطالب، من أهمها، ما يتعلق بمديرية الشؤون الدينية التي تديرها الحكومة. إذ أن العلويين يعترضون بشدة على إشراف "الدولة العلمانية" على هذه المديرية وعلى تخصيص ميزانية ضخمة لها، على الرغم من أنه ليس للعلويين أي تمثيل فيها برغم عددهم الكبير. وهم يحاججون بأنهم لا يريدون تمويل هذه المديرية كدافعي ضرائب لأنها مقصورة على أبناء الأغلبية التي يدعون أنها تسعى لصهرهم فيها. كذلك يطالب العلويون بإلغاء دروس الثقافة الدينية الإجبارية في المدارس، ويعترضون على تعيين أئمة وخطباء من السُنة في مساجدهم. ويعترضون أيضاً على الطريقة التي يصنفهم الأتراك السنة وهي أنهم إما "ليبراليون" أو "يساريون". ويتهم العلويون الدولة بأنها تسعى إلى تصفية مذهبهم. وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية الثمانينات وقعت اضطرابات عنيفة بين السنة والعلويين. ففي عام 1979 وصلت البلاد إلى شفا حرب أهلية عقب الاشتباكات التي وقعت بين الطرفين في مدينة خرامانماراش، مما أدى آنذاك إلى مقتل 117 شخصاً. وفي عام 1980 قتل 63 شخصاً في مدينة قوروم في أواسط تركيا وفي العام نفسه قتل 20 شخصاً في مدينتي مالاطيا وشيفاس العلويتين. ولم تنته الأزمة إلا بوقوع انقلاب 12 أيلول/ سبتمبر 1980. يضاف إلى ذلك الهجوم الذي شنه (آذار/ مارس 1995) مسلحون مجهولون على أحد المقاهي التي يرتادها أبناء الطائفة العلوية في مدينة اسطانبول، الذي أدى إلى اندلاع اضطرابات عنيفة على

نطاق واسع في المدينة وإلى اشتباكات بين أبناء الطائفة العلوية ورجال الشرطة، خلفت وراءها أكثر من 20 قتيلاً و120 جريحاً.

إلى جانب ذلك، تجدر الإشارة أن في تركيا 24 مجموعة عرقية مختلفة، أكبرها الأكراد ويتبعها الأرمن ثم العرب ثم اليونان والبلغار والفرس ...إلخ.

وبعيداً عن المظاهر البراقة والخارجية، نجد أن تجربة الإدارات المحلية "البلديات" التي يترأسها الرفاه اليوم، في المدن التي فاز فيها، ومع مرور الزمن تؤكد أن هذا الحزب تكيف ويتكيف مع ما يجري من حوله، أكثر مما يحاول هو تعميمه ونشره وفرضه. فهو لم يتدخل في الكثير من المسائل الحياتية والاجتماعية والتربوية والثقافية، باستثناء بعض الحالات الخاصة أو حملات التغيير أو التعديل البسيطة التي فرضتها قاعدة الرفاه العريضة في بعض الأماكن كقونيه وقيصرى، أو أنها أتت عن قناعة كاملة بأنها تتعارض كلياً مع مبادئه الإسلامية ونهجه العقائدي. فالبلديات التي يترأسها الرفاهيون لم تفصل بين حافلات النقل العام المخصصة للنساء والرجال، كما كان يروج عنهم بعض مزاحميهم في الانتخابات السابقة، ولم تغلق الأندية والمطاعم الليلية ودور السينما وأماكن تسلية الشباب. ولم تتدخل البلديات أيضاً في طريقة لباس أو تصرفات أو عادات وتقاليد أحد. وكل ذلك يثبت أن السياسة الرفاهية القائمة، ليست سياسة تطمح إلى تغيير جذري انقلابي لا تقبله الأكثرية ولا ترضاه الأرضية والقاعدة السياسية والمدنية.

ومن جهة أخرى، نعتبر أن شعارات توحيد العملة الإسلامية (الدينار الإسلامي) وبناء منظمة الدول الإسلامية، على غرار منظمة الناتو، ونشر المفهوم الإسلامي للفن والتوسع في بناء المساجد ...إلخ هي مسائل يطلقها حزب الرفاه، خصوصاً زعيمه نجم الدين أرياكان، للاستهلاك الداخلي والدعاية أمام ناخبيه وقواعده، أكثر مما يطرحها ويعمل على تحقيقها في برامجه السياسية. وهو بهذا يعبر عن براغماتية عالية المستوى، تعرف الحدود فتقف عندها، ولا تجتازها إلا في الوقت والمكان المناسبين. ومن الملاحظ على حزب الرفاه هو أن توجهاته وشعاراته أصبحت أكثر

اعتدالاً وتكيفاً مع الحياة السياسية العامة، إذا ما قارناها بمرحلة الحملة الانتخابية الأخيرة. ولم يكتف حزب الرفاه بذلك، بل ذهب بعيداً في "إزاحة" الكثير من كوادره والأصوات والشخصيات المتطرفة، التي كانت تطالب بسياسة وتوجه أكثر جذرية في التعامل مع الآخرين. ومن هنا نرى أن حزب الرفاه وزعيمه أرياكان يسيران بخطى محسوبة، تنطلق وفق الحسابات الدقيقة لموازين القوى السياسية والاجتماعية في الداخل التركي. فالقوة التي يمتلكها حزب الرفاه الإسلامي لا تتجاوز الـ 20٪ من مجموع أصوات الناخبين (بما فيها أصوات علمانية وقفت إلى جانب حزب الرفاه في الانتخابات البلدية الأخيرة لأسباب شتى) وهي كتلة، حتى لو أضيفت إليها أصوات بعض الحركات والجماعات الإسلامية القريبة من الرفاه فكرياً وعقائدياً، لن تتعدى بأحسن حالاتها الـ 30٪ من مجموع الأصوات. وبذلك فإن عملية أي تغيير في العمق الدستوري أو السياسي أو الأيديولوجي أو الحياتي اليومي في النهج التركي قد تطرحها هذه المجموعة فهي غير كافية لمواجهة الـ 70٪ الأخرى التي تمثلها المؤسسة الكمالية السياسية والمدنية والعسكرية المتمركزة منذ العشرينات في البلاد، بالإضافة إلى الشرائح العلمانية الأخرى من المجتمع التركي، زائداً الحركة القومية التركية.

وانطلاقاً من ذلك نجد أن حزب الرفاه يحاول أن لا يهدم ويهدر ما توصل إليه، ولا يزال يعمل بصبر وتأن ويحاول أن لا يرتكب أي هفوة ولا يقوم بأية فورة أو هبة تحول دون حلمه الرئيس في الوصول إلى السلطة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حزب الرفاه هو أكثر قرباً من الاعتبار أنه حزب إسلامي تركي، عنه أن يكون حركة إسلامية عالمية، على الرغم من أن نقطة انطلاق الرفاه هي نفسها نقطة انطلاق الحركات الإسلامية العالمية المتطرفة الأخرى أو الأصولية، أما الفرق بينهما فقد ظهر فيما بعد عندما تحولت الجماعات الأصولية أو المتطرفة أو كلاهما معاً، إلى كتابات ومؤلفات كبار الكتاب في هذا الشأن كحسن البنا وسيد قطب وابو الحسن المودودي وعلى شريعتي وعلي مداري فيما بعد، وأخذت تعتمدهما كمراجع وتطلعات وأهداف، بينما اختارت جماعات وقواعد الرفاه التتلمذ على

أيدي أساتذة وكتاب أتراك بالدرجة الأولى، أعطوا للحالة الإسلامية في تركيا وصفاً خاصاً مميزاً ونهجاً كلاسيكياً مختلفاً عن بقية الجماعات. فللحركات الإسلامية المتطرفة أو الأصولية أهدافها الأكثر شمولية وعمومية، فهي تخاطب العالم الإسلامي بأسره وتعطيه الأولوية على السياسات المحلية أو الوطنية، بينما حزب الرفاه على النقيض من ذلك تماماً، فهو يخاطب المواطن التركي، لما لهذه الكلمة من معنى.

وهنا نستطيع القول أن نجم الدين أرباكان من خلال الأحزاب الإسلامية الثلاثة التي شكلها (النظام الوطني، السلامة الوطني، الرفاه) كان سياسياً أقرب منه إلى رجل الدين المسيس، كما هو الحال عليه في زعماء الأحزاب والجماعات والشيع الإسلامية، إن كان في تركيا أو في العالمين العربي والإسلامي. ونعتقد أن أرباكان أراد ولا يزال يريد إلى الآن أن يلعب اللعبة السياسية الديمقراطية، جنباً إلى جنب مع الأحزاب العلمانية التي تزاحمه على كسب ود الجماهير التركية المختلفة المشارب والمذاهب والمتنوعة طبقياً. فهو وأحزابه الثلاث تخلوا عن الذهنية الانقلابية والثورية و عملوا ويعملون على التحويل السلمي للمجتمع بما يؤدي في نهاية المطاف إلى السيطرة على الدولة، أو على الأقل المشاركة بالحكم، بالإضافة إلى الإيمان بالتحويل الإصلاحي للمجتمع ونبذ المواجهة الأيديولوجية المباشرة ونبذ التطرف والعنف والإرهاب. وأخيراً التحول نحو الانفتاح النسبي على الساحة السياسية الأوسع، بما ينطوي عليه ذلك من قبول ضمني وصريح بالتعددية ودعوة الآخرين إلى ممارستها. هذه الأطروحات الثلاث هي التي تطورت على يد أرباكان وأحزابه، لا سيما حزبه الأخير حزب الرفاه في تركيا. وهي التي تفسر إلى الآن الانتقال من حركة على هامش الحياة السياسية في الثمانينات إلى حزب سياسي له دور هام ومميز في الساحة السياسية التركية. فقد حسم حزب الرفاه، حسماً كاملاً لا لبس فيه، أن طريقه هو التحويل السلمي والسلمي المنظم، جنباً إلى جنب مع العمل على مستوى قواعد الحياة الاجتماعية والسياسية. كما أن "إصلاحية" الرفاه صارت أكثر من واضحة من خلال تأكيده على العمل من داخل النظام العلماني التركي وليس من خارجه أو

ضده. وهو بذلك يأمل في إحداث تغييرات تراكمية وليست قطعية مع التراث السياسي الحديث في تركيا، كما أنه من المعروف عنه تركيزه على المسائل الثقافية والدينية والشخصية.

وهنالك أسباب أخرى أدت إلى تقوية الرفاه وعززت من دوره ونفوذه وموقعه السياسي ورفعت من شأنه. فالرفاه استفاد من حركة النزوح السكاني الداخلي من الجنوب الشرقي ومناطقه الفقيرة تحديداً، نحو الشمال الغربي بالدرجة الأولى. حركة النزوح هذه، كان سببها الأساسي التدهور الأمني والاقتصادي الاجتماعي في تلك المناطق. هؤلاء الذين نجح الرفاه في مخاطبتهم وكسب ودهم لصالحه. استفاد الرفاه أيضاً من كون الإسلام يُعتبر عامل توحيد حياتي وثقافي واجتماعي وأخلاقي، يحدد هوية معظم الأتراك (90٪ من الشعب التركي وفي مصادر أخرى 99٪) وانتماءاتهم. وهو، أي الرفاه، بضربته المحكمة على هذا الوتر الحساس جمع حوله كتلة جديدة لا يعجبها النهج السياسي والاقتصادي في تركيا بمواضيع داخلية وخارجية شتى.

وانطلاقاً من جميع الأمور والحقائق التي ذكرناها آنفاً والتي وصمت الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي(الإثني والطبقي) في تركيا، دفع حزب الرفاه برنامجاً لحملته الانتخابية النيابية لعام 1995، تميز فيه عن برامج الأحزاب الأخرى، رفع فيه شعارات وطنية مناوئة مباشرة لكل الخيارات التي تُجمع عليها أحزاب النخبة الحاكمة في تركيا: رفض اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا واعتباره مثالاً على خيانة النخبة الحاكمة لمصالح تركيا وتهديداً لأمنها الاجتماعي والاقتصادي، بما سوف يقود لا محالة إلى إغلاق المصانع وتزايد البطالة والفقر، الذي بدأ يتغلغل الآن في صفوف الطبقات الوسطى ذاتها. ومن مظاهر التناقض بين برنامج حزب الرفاه وبرامج الأحزاب التقليدية القومية، ما يتعلق بقضايا تقليدية أخرى، في مقدمتها الحرب المشتعلة في المناطق الكردية، فمن دون أدنى شك، بدأ قسم كبير من الرأي العام يرى في تأكيد أرباكان على أهمية الإسلام وضرورة الابتعاد عن التمييز بين شعوب الدولة، والعمل على حذف كل ما يتعلق بالتفرقة والتمييز بين هذه الشعوب في الدستور

التركي، والبحث عن حل سلمي للنزاع الكردي التركي الراهن، إمكانية مقاربة جديدة لمشكلة تركيا الرئيسية، أي القضية الكردية، مختلفة عن المقاربة العسكرية التقليدية للحكومات ذات النزعة القومية. ومن النقاط الأخرى التي تميزه عن أحزاب اليمين الأخرى مناداته بإنشاء سوق بين الدول التي تعيش فيها أغلبية إسلامية، وكذلك إلغاء نظام القروض بالفائدة والربا.

الفصل الخامس

الرفاه ـ أرباكان والقفز إلى السلطة

في 24 كانون الأول / ديسمبر 1995 خاض حزب الرفاه الإنتخابات البرلمانية، حيث جاءت بنصر مؤزر له على بقية الأحزاب، وحصل على نسبة 21,3٪ من إجمالي أصوات الناخبين الأتراك وعلى 158 مقعداً في البرلمان، بينما حصل حزب الطريق القويم على 135 مقعداً، أما حزب الوطن الأم فعلى 133. فعلى جبهة اليمين لم تحسم الانتخابات الزعامة حيث كان الفارق هنا ضئيلاً. وبخلاف التعادل في جبهة اليمين، خرج بولند أجاويد زعيم حزب "اليسار الديمقراطي" بنصر كبير هو الأول من نوعه منذ أكثر من 15 سنة، حاسماً زعامة اليسار الديمقراطي على حساب تراجع كبير في شعبية حزب "الشعب الجمهوري". وشكل حزب "الديمقراطية الشعبي" الكردي، الذي يرفع شعار الخبز والحرية والسلام، ظاهرة مثيرة للاهتمام، حينما حل بالمركز الأول في المحافظات الكردية، وحصل على نسبة 40-50٪ من أصوات الناخبين فيها، إلا أنه لم ينل إلا نسبة 4.7٪ على مستوى تركيا، الأمر الذي لم يمكنه دخول البرلمان. وعلى الجبهة القومية، شاهدنا خروجاً تاريخياً من البرلمان لشخصية تركية بارزة وهو ألب أصلان توركيش، زعيم حزب الحركة القومية، الذي فشل في تخطي نسبة الـ 10٪، حيث حصل على 8,18٪، الذي علل أحد أسباب فشله بتضخيم الإعلام لدعوة أحد مرشحي حزبه برفع الأذان باللغة التركية عوضاً عن العربية، الأمر الذي أفقده جزءاً من أصوات الإسلاميين في قاعدته. أما الأحزاب الصغيرة الأخرى، فلم تستطع تجاوز نسبة الـ 1٪ من الأصوات. وفازت 12 امرأة في هذه الانتخابات، بالإضافة إلى فوز أول نائب غير مسلم منذ العام 1960، وهو رجل الأعمال اليهودي جيفي قمحي.
أما بالنسبة لعدد الأصوات فقد حصل حزب الرفاه على تأييد 6 ملايين ناخب وحصل حزب الوطن الأم على 5,5 مليون صوت، أما الحزب الحاكم "الطريق القويم" فقد انخفضت نسبة تأييده 20٪. وبذلك أصبح حزب

الرفاه الحزب الرقم واحد في الخارطة السياسية التركية، حيث احتل 158 مقعداً من مقاعد البرلمان من أصل 550. ولا يزال أرياكان، وهو في الواحدة والستين من العمر يقود حزبه بشكل مباشر، حتى في اختيار الشعارات الانتخابية. ويبدو حريصاً على أناقته إذ يرتدي سترات "شبابية" بألوان زاهية وربطات عنق ثمينة من الحرير الصافي، كما يحرص على صحته في تناول وجبات الغذاء عبر حمية مميزة، فيرش قمح الشوفان على الفاكهة ليشكل مادة غذائية كاملة، تكفيه نهاره كاملاً. ويقول أحد مساعديه « إنه طبيب نفسه وقلما يستخدم الأدوية ».

في حملته الانتخابية، كان أرياكان يتحدث في مدينتين أو ثلاث مدن يومياً، ينتقل بينها بطائرة هليوكبتر أو طائرة نقل خاصة. فالرفاه لا يعاني من مشاكل مادية، ذلك أنه قاد واحدة مّن أقوى الحملات الانتخابية في أكثر من ألف مركز انتخابي في كل منها جهاز كومبيوتر على الأقل، يتضمن أسماء الناخبين وعناوينهم وأي معلومات يحتاجها متطوعو ومتطوعات الحزب، الذين بلغ عددهم 90 ألفاً. ومن طرائفه أنه كان أثناء هذه الحملة الانتخابية يقلد رئيسة الوزراء طانسو تشيللر زعيمة حزب "الطريق القويم"، إذ كان يقول: « اتصلت تشيللر بالرئيس الأمريكي كلينتون وأخذت تشكو له وتقول: يا بيل إن أرياكان قادم وسيقيم دولة إسلامية في تركيا، إن "الرفاه" قادم ليقيم جيشاً إسلامياً قوياً في تركيا. إنه قادم ليقيم وحدة إسلامية بين الدول الإسلامية ». ويستطرد بطريقة خطابية مميزة: « لكن كلينتون لا يجديها نفعاً بشيء لأنه يعلم أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً، فهو لا يملك حق التصويت في تركيا... وأنتم الذين تملكون هذا الحق، استعملوه بما يرضي ضمائركم ». هذه هي الطريقة الحذرة التي يخاطب بها أرياكان جمهور الناخبين وذلك حرصاً منه على عدم الوقوع تحت فك المحاسبة الدستورية لمؤسسة أتاتورك العسكرية، أملاً منه البقاء لخوض انتخابات نيابية قادمة يحقق فيها الأغلبية، التي تخوله تشكيل الحكومة منفرداً. وإذا تمعنا في منظومة أفكاره بعد الانتخابات نجده لايعترف بأن حزبه حزبٌ إسلاميٌ، بل يقول عنه أنه حركة سياسية .وبخصوص الديمقراطية، يعلن أن حركته تفهمها جيداً

وتريد تطبيقها بصدق، فهي تعطي الحرية للجميع في المعتقد الديني والفكر « نحن سنأتي بالحرية الكاملة لكل فرد والديمقراطية تعني احترام عقائد الناس ».

وفي معرض إجابته عن سؤال عن سوريا، الجارة الجنوبية لتركيا وموضوع المياه. قال أرياكان: « هدفنا الأساسي الذي أعلناه في الانتخابات الأخيرة هو تطوير علاقاتنا مع الدول الإسلامية عموماً والمجاورة خصوصاً، ولتحقيق هدفنا الأسمى وهو تأسيس وحدة إسلامية أو اتحاد للدول الإسلامية، لا نجد أي موانع حقيقية للعمل المشترك بين الدول الإسلامية. أما مشكلة المياه فهي من المشاكل التي زرعها الغرب بيننا وكذلك مشاكل الحدود والأقليات وغير ذلك، ليفسدوا العلاقات بين الدول الإسلامية بشكل دائم. والمشاكل بين سوريا وتركيا تأتي في الإطار نفسه، بينما حلها سهل. أما فيما يتعلق بالعراق « هذه مأساة أخرى في العلاقات بين الدول الإسلامية. ونحن في تركيا نتضرر من الحظر المفروض على العراق بملايين الدولارات يومياً، ناهيك عن الضرر الواقع على الشعب العراقي المسلم. في بداية مشاركتنا في الحكم عام 1976، كان حجم التبادل التجاري مع العراق لا يتجاوز مليوني دولار ورفعناه خلال وقت قصير إلى 200 مليون دولار. وعندما كنت في مدينة أورفة القريبة من الحدود السورية إبان الحملة الانتخابية، سألني الناس هناك إذا كنت سأفتح الباب مع سوريا والعراق، فقلت إننا لن نفتح الباب لأنه لن يكون هناك باب أصلاً. نحن سنلغي الحدود بين البلدين ولن نكتفي بفتح باب واحد فقط ».

وفي جواب عن سؤال صحفي حول عملية السلام بين الدول العربية والدولة العبرية والسوق الشرق أوسطية، أجاب أرياكان: « نحن أولاً مع السلام والتفاهم مع الجميع وبين الجميع، ولكن لكي نصل إلى خير المسلمين، لا إلى بيع أراضيهم التي روتها دماء شهدائهم. ونحن غير مقتنعين بأعمال (الرئيس الفلسطيني) ياسر عرفات، فاتفاقاته لن تؤدي إلى السلام. ثم إننا، قبل كل شيء، لا نرضى بالقدس إلا مدينة للمسلمين. ولا يمكن أن نقبل بأن تكون يوماً عاصمة لليهود. وعلى هذه المبادئ ستتعامل حكومة "الرفاه" مع عملية السلام في الشرق الأوسط ». وفيما يتعلق

بإمكانية تكليفه بتشكيل الحكومة قال أرياكان: « أنا أعرف الرئيس ديميريل وهو رجل عاقل، وبالتالي يجب أن يكلف الرفاه ونستطيع بإذن الله تشكيل الحكومة. على رغم ما تقوله وسائل الإعلام وما ترده بعض الأحزاب. ودستورياً أمامنا مهلة 45 يوماً. وإذا فشلنا فليشكلوا حكومتهم عندئذٍ إذا استطاعوا ».

وهنا تجدر الإشارة إلى الأسباب التي جعلت الرفاه ينتصر في الانتخابات الأخيرة، التي نستطيع أن نلخصها بالتالي:

1 - تركيز الرفاهيون في حملتهم الانتخابية على فساد أجهزة الدولة.

2 - الوعود التي قدمها الرفاهيون بتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية للمناطق المتخلفة في تركيا، لا سيما الجنوبية الشرقية منها.

3 - انحسار قوة الأحزاب اليسارية في تركيا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستيلاء أمريكا على الحكم العالمي.

4 - استشراء الفساد في حكومات اليمين المتعاقبة على تركيا، مما جعل الناخبون يبتعدون عنها.

5 - الانقسامات والانشطارات المتوالية في أحزاب اليمين واليسار على حدٍ سواء في العقد الأخير.

6 - مساهمة المرأة الرفاهية مساهمة فاعلة في الانتخابات.

7 - الوعود التي قدمها الرفاه بإقامة علاقات حسن جوار وأخوة مع الدول الإسلامية، التي كان لها صداها لدى الناخبين المتدينين خصوصاً.

وعلى الرغم من فوز حزب الرفاه بالمركز الأول في الانتخابات، إلا أن سليمان ديميريل (رئيس الجمهورية) لم يكلف زعيم حزب الرفاه نجم الدين أرياكان بتشكيل الحكومة، متعللاً بأن الدستور التركي لا يلزمه بذلك أبداً وبأن أرياكان لن يجد من يدعمه أو يأتلف معه من أحزاب اليمين، على الرغم من أن الأعراف كانت عكس ذلك تماماً.

كلف سليمان ديميريل زعيمة حزب الطريق القويم طانسو تشيللر بتشكيل الحكومة، إلا أن الأخيرة بعد مناورات طويلة مع أرياكان فشلت في تشكيلها. بعد ذلك رمى ديميريل الكرة في مرمى مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم ليشكل الحكومة. وكان واضحاً أن الفرصة الوحيدة أمام الأخير

لتشكيل الحكومة هو تحالفه مع حزب الرفاه، فهو بذلك يحقق جملة من الأهداف: أولها إبعاد منافسته اليمينية الرئيسة تشيللر عن رئاسة الحكومة، وثانيها إبعاد شبح خيار إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، لأنه كان يعتقد أن الفائز الأكبر منهما ستكون تشيللر وحزبها. على التوازي مع ذلك كان أرياكان يقدم تنازلات إعلامية ويعرب عن استعداده لفتح صفحة بيضاء مع الجميع والانطلاق في كل القضايا من نقطة الصفر. وجسد هذا التحول في مواقفه من العديد من المسائل الهامة. وأعلن أنه ليس ضد اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، بل ضد بعض بنودها، بعدما كان يرى فيها "عبودية لأوروبا". ونفى أنه يريد إلغاء العلمانية في تركيا، بل قال إنه مع تطبيق العلمانية الموجودة في الغرب.

وهكذا التقت هذه اللغة الأرياكانية الجديدة البراغماتية مع براغماتية مسعود يلمان الذي على الفور، متعللاً بذلك، مد يده لأرياكان. وفي مجرى المفاوضات بين الأخيرين لتشكيل حكومة ائتلافية، قدم أرياكان كل التنازلات الممكنة، وأهمها تخليه عن ترؤس الحكومة في سنتها الأولى، رغم أنه زعيم أكبر كتلة في البرلمان (158 مقعداً مقابل 133 مقعداً للوطن الأم) وتخليه عن تخصيص بعض الوزارات المهمة لحزبه، لا سيما الخارجية والدفاع. وبعدما كانت كل الدلائل تشير إلى أن حكومة من الرفاه والوطن الأم ستبصر النور، أعلن يلماز في مؤتمر صحفي مشترك مع أرياكان أن لا مجال لمثل هذه الحكومة بسبب خلاف اقتصادي مفاده أن أرياكان لم يرض التخلي عن المشاركة في السياسة الاقتصادية على مدى السنوات الخمس المقبلة. لكن هذا التعليل لم يكن مقنعاً، ويبدو أنه كانت تدور أمور ما من وراء الكواليس بين حزبي الوطن الأم والطريق القويم من جهة ورئيس الجمهورية سليمان ديميريل والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى. في معرض ذلك يبدو أن حدثين، قام بهما أرياكان أثارا حفيظة مراكز القوى السابقة الذكر في تركيا: أولهما إقدام أرياكان أثناء إفطار لسفراء الدول الإسلامية في أنقرة على عرض نموذج من "الدينار الإسلامي"، الذي يقترحه كعملة نقدية مشتركة بين الدول الإسلامية، وثانيهما: قوله للسفير الإيراني في الذكرى 16 للثورة الإيرانية « إن الثورة الإيرانية حدث فيه خير

كثير، وإذ أشكر من قاموا بهذه الثورة فإنني، في الوقت ذاته، أهنئهم». وهذا ما اعتبر صوتاً نشازاً على آذان العلمانيين الأتراك، لاسيما العسكريين منهم.

ويمكننا القول أن جميع مراكز القوى في تركيا كانت مجتمعة على عدم ترك الطريق سالكة، أمام حزب الرفاه، وأن كل طرف منها على حدة كان أحياناً يتقرب من هذا الحزب أملاً منه في الحصول على تنازلات من مراكز القوى الأخرى لصالحه.

وهكذا مد يلمار نفس اليد التي مدها لأرباكان، إلى منافسته طانسو تشيللر، التي على ما يبدو تخلت عن مطلبها بتولي رئاسة الحكومة، بعد ضغوط مختلفة تعرضت لها.

بعد مباحثات ائتلافية مديدة، اتفق مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم مع طانسو تشيللر نجمة حزب الطريق القويم على التناوب على رئاسة الحكومة ابتداءً من الأول، بدعم من حزب اليسار الديمقراطي من دون أن يتمثل فيها. وهكذا تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزبي الوطن الأم والطريق القويم في 12 آذار / مارس 1996. وقد امتنع نواب حزب اليسار الديمقراطي عن التصويت في البرلمان على نيل الثقة، متيحين بذلك لائتلاف الأقلية الجديد الحصول على أصوات أكثر من أصوات المعارضين وهو 257 مقابل 207، مع امتناع ثمانين نائباً عن التصويت. لكن مجموع أصوات المؤيدين لم يصل إلى نسبة 51٪ من المقترعين، الأمر الذي اعتبره حزب الرفاه مخالفاً للدستور. فتقدم بشكوى أمام المحكمة الدستورية العليا لنزع الثقة عن الحكومة.

لم تمض أيام معدودة على تشكيل الائتلاف الحاكم، حتى شبت الخلافات بين طرفيه. خلافات على كل شيء: على التعيينات الإدارية والسياسة الاقتصادية وما إلى ذلك، إلى درجة أن أحداً من ركني الائتلاف لم يحاول التستر حتى بـ "ورقة التوت". ومن الأمثلة على ذلك أن يلماز رئيس الوزراء عندما أعلن عن "برنامج إصلاح اقتصادي"، بدا كبرنامج "حزب الوطن الأم" وليس برنامجاً لحكومة ائتلافية، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل عكسية لدى الطرف الآخر، عُبر عنها بغياب جميع وزراء حزب "الطريق القويم" عن هذا المؤتمر. وسرعان ما أعلنت تشيللر أنه لا علم

مسبق لها بمثل هذا البرنامج. وكانت تشيللر في كواليسها تعلن أنه لا بديل عن حكومة ائتلافية، يشارك فيها حزب الرفاه.

بعد مرور أربعين يوماً فقط على تشكيل الائتلاف العلماني الحاكم في تركيا بين حزب الطريق القويم والوطن الأم، وجه زعيم حزب الرفاه (الإسلامي) نجم الدين أرياكان ضربة انتقامية ضد (السيدة الحديدية) زعيمة حزب الطريق القويم، التي يعتبر الإسلاميون أنها وقفت حجر عثرة في طريقهم إلى الحكم بمشاركة حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلمان.

وكان واضحاً منذ البداية أن أرياكان يخطط للانتقام. وبسرعة انخرط حزبه في إعداد مشاريع قرارات تطالب بالتحقيق مع تشيللر في فضائح مالية وفساد في أثناء رئاستها للحكومة السابقة.

وهكذا باشر حزب الرفاه، الذي استبعد عن تشكيل الحكومة على الرغم من أنه أصبح الحزب الأول برلمانياً في تركيا، باشر إبراز ما لديه من أوراق على طاولة اللعبة السياسية في البلاد. أولها ظهر نتيجته بالموافقة بعد التصويت في البرلمان (232 ضد 179 من مجموع 550 صوتاً)، على تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مخالفات، يتهم "الرفاه" تشيللر فيها بأنها ارتكبتها في شأن منح مقاولات قيمتها 47 مليون دولار لتنفيذ مشاريع تتعلق بـ "الشركة التركية لتوزيع الكهرباء"، التي شملتها الخصخصة. وكان بين المصوتين إلى جانب القرار نحو 40 من نواب حزب الوطن الأم (شريكها في الائتلاف)، الأمر الذي اعتبره حزب الطريق القويم (تشيللر) "خيانة" وطعنة في الظهر. كما قدم حزب الرفاه لاحقاً مشروعي قرارين آخرين يتعلق أحدهما بمخالفات في منح مقاولات لشركة "توفاسي" التركية لانتاج السيارات والآخر بمصادر الثروة الشخصية لتشيللر.

وبلغ التأزم ذروته في العلاقات بين زعيمي الائتلاف الشابين "يلماز وتشيللر"، حينما كشف في هذه الأثناء، عن أن تشيللر وقبل يوم واحد من تخليها عن رئاسة الحكومة السابقة، سحبت مبلغ خمسمئة مليار ليرة تركية (نحو 7 ملايين دولار) من حساب "المدفوعات السرية"، الذي لا يمكن التصرف به إلا بأمر خطي من رئيس الجمهورية. وكان الاعتقاد

الذي ساور يلماز أن تشيللر تصرفت بهذا المبلغ الكبير لغايات شخصية ومنافع حزبية وليس لتمويل عمليات خاصة بأمن الدولة. وصرح الأخير على أنه لا يمكن له أن يصمت عن هذه القضية إلا بعد أن تقدم تشيللر تصريحاً حول طريقة إنفاق هذه الأموال أو اطلاعه أو رئيس الجمهورية على وجه هذا الإنفاق. وكان رد تشيللر أنها «لن تفشي أسرار الدولة». فيجيبها الأخير بأن «أسرار الدولة ليست ملكاً لأحد». وبدأ هذا الأمر يؤثر سلباً على قواعد حزب "الطريق القويم"، التي بدأت بدورها تطالب زعيمته بحسم هذه القضية، التي يقال أن يلماظ نفسه كان قد سرب الوثيقة الخاصة بذلك إلى صحيفة "حرييت" اليومية. وكان يلماز يهدف من وراء ذلك شق صفوف حزب الطريق القويم منافسه اليميني وانضمام المنشقين إليه، الأمر الذي اتسق مع رغبة المؤسسة العسكرية في رؤية حزب يميني يستطيع زعامة البلاد منفرداً، للحيلولة دون وصول حزب الرفاه إلى السلطة، ذلك الحزب الذي تكن له هذه المؤسسة عداءً مستميتاً. لكن حزب الرفاه لم يسمح بمرور هذه المسرحية على حسابه الخاص. لذا بدأ الأخير يلعب لعبته الخاصة في فتح ملفات يلماظ وحزبه، المتلئة أيضاً بالفساد والتجاوزات. وفي هذه الأثناء حذر يلماز من إمكانية تدخل الجيش لإنهاء الأزمة السياسية، التي قال أنها مستمرة عملياً منذ الانتخابات التشريعية التي أجريت في تركيا في كانون الأول / ديسمبر 1995 ولم تسفر عن غالبية مطلقة لأي من الأحزاب الخمسة الممثلة في البرلمان وفي مقدمتها حزب الرفاه، الذي جاء أولاً. كما صدحت دعوات كي تقوم الأحزاب السياسية بتحمل مسؤولية هذه الفترة العصيبة من حياة تركيا منذ (تأسيس الجمهورية - 1923) والقيام بتشكيل حكومة وحدة وطنية لمدة 18 شهراً، تتبنى برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً محدداً، ثم بعد ذلك تجري انتخابات برلمانية مبكرة.

ومن جهة أخرى حضَّ عبد الله غيول نائب زعيم حزب الرفاه رئيس الوزراء مسعود يلماز على تقديم استقالة حكومته في ضوء قرار المحكمة الدستورية الذي اتخذ في 16 أيار / مايو 1996 والقاضي بعدم شرعية الاقتراع البرلماني بالثقة على الحكومة في آذار / مارس الماضي. و قال إن على يلماز أن «يعيد التفويض بتشكيل حكومة إلى رئيس الدولة، الذي عليه أن يكلف حزب الرفاه بمهمة تشكيلها».

ويدورها أعلنت تشيللر. استباقاً لأمور متوقعة. إثر اجتماع عقدته مع هيئة حزبها التنفيذية وذلك في 24 أيار / مايو أن الحزب سيسحب تأييده لحكومة الأقلية اليمينية. وهكذا أصبح يلماز أمام خيارين، إما الاستقالة أو انتظار سقوط حكومته في تصويت على الثقة.

وبينما كان الإئتلاف اليميني الحاكم يتخبط في أزمة سياسية لا مخرج منها سوى التسليم بضرورة رمي كرة لعبة الحكومة إلى حزب الرفاه، كان زعيم حزب الرفاه منشغلاً بأعمال المؤتمر الإسلامي ، الذي يُعقد سنوياً، في اسطانبول على ضفاف البوسفور، على هامش الإحتفال السنوي بفتح القسطنطينة. و في هذا المجال أصبحت تصدر تكهنات من الصحافة وسواها عن الهدف الذي يرمي إليه أرياكان من وراء عقد مثل هذه المؤتمرات الإسلامية. وهل هذا المؤتمر هو على شاكلة المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، الذي يُعقد سنوياً في الخرطوم ؟ وهل هنالك تشابه ما بين حسن الترابي وأرياكان، من حيث رغبة الأول ومحاولتة تزعم الحركات الإسلامية في العالم أجمع، وأن يكون بالتالي هو المرجع الأول والأخير لها؟ ونحن نظن أن أرياكان كان من وراء ذلك يهدف إلى تنشيط القاعدة الإنتخابية لحزب الرفاه قبيل الإنتخابات التكميلية التي ستجري في 2 حزيران / يونيو القادم، وإجراء بروفة حقيقية على كيفية التعامل مع الحركات الإسلامية غداة تسلمه المتوقع للحكم، ومحاولة تصدير النمط الرفاهي في السياسة إلى تلك الحركات، وجس نبض وردة فعل المؤسسة العسكرية التركية على ذلك. أما الصحف التركية فقد اتهمته بأنه يريد نقل مشاكل تركيا إلى الخارج ومشاكل الخارج والإرهاب إلى تركيا. هذا وقد جرت أعمال المؤتمر في جو إحتفالي شارك فيه زهاء 100 ألف من الأتراك. وحضر المؤتمر محمد نزال ممثل حركة "حماس" الفلسطينية في الأردن وفتحي يكن زعيم الجماعة الإسلامية في لبنان "الإخوان"، وكان أرياكان حريصاً على دعوة ممثلين رسميين عن سوريا، فقد حضر المؤتمر الشيخ أحمد كفتارو مفتي الجمهورية والشيخ أحمد فرفورة، الذي أدلى بتصريح قال فيه أن الرئيس والحزب في سوريا كلها مع الإسلام. وفي ختام أعماله ناشد المؤتمر الحركات التي تعتمد العنف سبيلاً للتغيير، الإقلاع عن أسلوبها هذا الذي لا يفيد الإسلام بل يضره. وحسب تصريح

فتحي يكن المقرب من أرباكان وحزب الرفاه يكون أنه ليس لدى أرباكان مشروع مستقل عن "إخوانه"، وأن هذا المؤتمر وما حوله من لقاءات ونشاطات يدخل في إطار التنسيق بين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في الباكستان وحزب الرفاه في تركيا، مؤكداً أن التنظيم الدولي للإخوان هو جزء من المشروع وليس خارجاً عنه. إلا أنه أُستشف من وراء الكواليس أن هنالك مسافة شاسعة بين هذا التجمع الجديد والسودان. وفي هذا المجال يقول يكن أن مؤتمر الخرطوم "سوداني بطرحه وقراراته وإداراته، أما مؤتمرنا هذا فهو عالمي بطروحاته وقراراته وإداراته وليس تركياً تابعاً للأستاذ أرباكان". وتجدر الإشارة أن مؤتمر التجمعات الإسلامية "التركي" أفضل حالاً مالياً وبفارق كبير، ذلك أن لجانه تعقد جلساتها في منتجعات جميلة كدافوس في سويسرا أو على شواطئ البحر الأسود. كما أن الرفاه يمتلك آلية قوية وواسعة الانتشار في تركيا وأوروبا. ففي ألمانيا لوحدها يعيش أكثر من 700 ألف رفاهي.

في النهاية وأمام هذه المستجدات جميعها قرر يلماز تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل.

في هذه الأثناء كان الرئيس التركي سليمان ديميريل يستقبل رئيس هيئة الأركان في الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي. ويتشاور معه في الأزمة السياسية، لما للجيش من نفوذ وتأثير على الساحة السياسية في تركيا. كما أجرى ديميريل مشاورات مع زعماء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وهي: الرفاه والطريق القويم ـ طانسو تشيللر، الوطن الأم ـ مسعود يلماز، الشعب الجمهوري ـ دينيز بايكال، اليسار الديمقراطي ـ بولند أجاويد، وتبين لديميريل أنه لا أحد من الأحزاب العلمانية الأربعة قادرٌ على تشكيل حكومة إئتلافية تحظى بثقة البرلمان. وبالنتيجة أثمرت هذه المشاورات، بعد جهد جهيد، عن إقتناع الأحزاب والمؤسسة العسكرية بتكليف نجم الدين أرباكان زعيم "حزب الرفاه" الإسلامي بتشكيل الحكومة، بعدما كان الجيش يرفض استقدام الإسلاميين إلى السلطة، لما بينه وبينهم من حساسيات.

الفصل السادس

الرفاه - أرباكان
على رأس السلطة

تم تكليف زعيم حزب الرفاه "نجم الدين أرباكان" بتشكيل الحكومة، وذلك إلتزاماً بالتقليد القاضي بتكليف زعيم أكبر كتلة برلمانية بتشكيل الحكومة، وبعدما تبين لديميريل أن حزب الرفاه هو اللاعب السياسي الأكبر في الساحة السياسية التركية وبدونه يكون أي ائتلاف مقلقزاً. بعد ذلك وجه أرباكان نداءً إلى الأحزاب البرلمانية في تركيا للائتلاف في تشكيل حكومته: « إنني الحزب الأكبر وأنا على استعداد للتفاهم معكم. فتعالوا من أجل خدمة البلاد ». وكان جواب مسعود يلماز أنه لن يتفاهم مع الرفاه قبل أن يغير الرفاه أفكاره وبرامجه بشكل جذري. فرد عليه أرباكان: « الحكومة الائتلافية تعني التفاهم ما بين حزبين أو أكثر على ما يتفقون عليه، وتأجيل ما يختلفون عليه، شريطة أن لا يمس ذلك مصلحة البلاد. وهذه ليست المرة الأولى التي ائتلفنا فيها مع أحزاب أخرى. لقد تعاملنا مع اليسار واليمين في السبعينيات وخدمنا البلد قدر المستطاع. لم نتنازل عن أي شيء قد يضر بالبلد. وإن دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح. ولله الحمد ».

صرح نجم الدين أرباكان أن حزبه على استعداد لتشكيل حكومة جديدة بمهلةٍ أقصاها نهاية شهر حزيران / يونيو 1996، فيما حذر قيادي في حزب يلماز من إمكانية تدخل الجيش وأكد معلق سياسي آخر أن الجنرالات "غاضبون جداً". في هذه الأثناء صرح عبد الله غيول، نائب زعيم حزب "الرفاه" أن حزبه يرغب في تشكيل حكومة ثلاثية تضم حزبي الوسط، وهما الوطن الأم والطريق القويم، وكشف أن الوثائق، التي استخدمها حزبه في البرلمان لإثبات تهمة الفساد على تشيللر، حصل عليها من شريكها في الحكومة، حزب الوطن الأم. لكنه لم يستبعد في حال عدم تمكنه من تشكيل مثل هكذا حكومة، أن يلجأ إلى تشكيلها مع حزب الطريق القويم، على الرغم من تهمة الفساد الموجهة إلى تشيللر، وذلك وفق

"شروط نحددها". كما صرح أن حزبه لن يتنازل هذه المرة عن منصب رئاسة الوزراء، كما فعل في المفاوضات التي سبقت تشكيل الحكومة الحالية، وأكد أن حزبه سيكون الأول في الانتخابات البلدية التكميلية الجارية الآن في 29 دائرة. وأضاف أن الرفاه سيسعى إلى الحصول على نسبة 30٪ من الأصوات في حال إجراء انتخابات تشريعية جديدة. وفي معرض إجابته عن سؤال حول هل لحزبه "علاقات خاصة" مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر والدول العربية، أجاب قائلاً: « يتعامل الرفاه مع مصر والدول العربية بشكل كامل، أي مع حكوماتها وأحزابها وجميع قواها الوطنية الحية مثل "الإخوان المسلمون" وإن ما يهم الرفاه هو إصلاح ذات البين بين تلك الحكومات وشعوبها. ونحن من أجل مصلحتنا الاستراتيجية في تركيا، نحن بحاجة إلى مصر قوية وسودان قوية وسورية قوية. ونحن على اتصال مستمر بهذه الحكومات وبيننا وبينها حوار بناء». وأردف قائلاً: « إن من مصلحة الدول العربية وصول الرفاه إلى الحكم في تركيا، مؤكداً أن الرفاه سيلغي الاتفاق العسكري مع إسرائيل». واستبعد أن يؤدي ذلك إلى الاصطدام مع الجيش، معتبراً أنه إذا كانت الحكومة قوية فإن الجيش سيطيعها.

بعد رفض يلماز المشاركة بحكومةٍ ائتلافية مع حزب الرفاه، لجأ أرباكان إلى طانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم، التي رأت أن مشاركتها في الحكومة مع أرباكان تخلصها من الورطات القضائية التي تعرضت لها في الآونة الأخيرة، وتوقف الحملات الشعواء ضدها، سواءً من اليمين أو من حزب الرفاه ذاته. وهكذا أدت المفاوضات التي دارت بين الطرفين إلى الاتفاق على التوقيع على اتفاق بروتوكولي ائتلافي لتشكيل الحكومة التركية الرابعة والخمسينن على أن يتولى أرباكان رئاسة الحكومة مقابل أن تكون الوزارات السيادية من نصيب حزب الطريق القويم (الخارجية، الدفاع، الداخلية). كما اتفق الطرفان على أن يكون من نصيب حزب الطريق القويم 17 وزيراً من أصل 37 يشكلون مجموع المناصب الوزارية، والبقية تكون من نصيب حزب الرفاه، وعلى أن تنتقل صلاحيات رئيس

الحكومة إلى تشيللر في بداية النصف الثاني من عمر الحكومة البالغ أربع سنوات.

وهكذا تحقق ائتلاف بين طانسو تشيللر، التي كانت تنعت أرباكان بأنه "رمز للتخلف والرجعية" والتي كانت من أشد "الخائفين" منه، وبين نجم الدين أرباكان الذي كان دائماً يقول أن الأتراك لا يرضون بحكم "النسوان". ويبدو أن هذا أصبح "أسوأ الشرور"، الذي يحقق مصلحة لكلا الطرفين.

في 29 حزيران / يونيو أُعلن رسمياً عن التشكيل الوزاري الإئتلافي التركي بين حزبي الرفاه "الإسلامي" والطريق القويم، الذي يضم 20 نائباً ينتمون إلى حزب الرفاه و17 من حزب الطريق القويم، وفقاً لقائمة تلاها أرباكان في مؤتمر صحفي، جاءت على الشكل التالي:

رئيس الوزراء: نجم الدين أرباكان.

نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية: طانسو تشيللر.

وزير الداخلية: محمد اغار.

وزير الدفاع: توران تيان.

وزير المالية: عبد اللطيف سنر.

وزير العدل: سفكيت كازان.

وزير التعليم: محمد سفلام.

وزير الثقافة: اسماعيل كهرمان.

وزير الإسكان والأشغال العامة: سفات ايهان.

وزير الصحة: يلدريم اكتونا.

وزير الزراعة: موسى دمرسي.

وزير العمل: نساتي سليك.

وزير التجارة: بليم ايرين.

وزير الطاقة والموارد الطبيعية: رساي كوتان.

وزير السياحة: بوهاتين بوسيل.

وزير الأحراج: هاليت دغلي.

وزير البيئة: زياد الدين توكار.

وزير النقل: عمر براتسو

وزراء دولة: فهيم أداك، نغزات ارسان، عبدالله غول، ايسلاي سيغين، صبري تكين، نافذ كرت، محمد التنسوي، نامق كمال زيبق، لطفو اسنقون، سليم انسار اوغلو، أحمد سنبل تونس، بكرا اكسوي، غرسان دغداس، يوفوك سويليمين، تيومان رضا غونري، ايفر يلماظ، ساسين غونييه، جهاد الدين سكن، أحمد دمرسان.

وهكذا نجد أن حزب الطريق القويم استولى على أهم الوزارات في هذه الحكومة. فهل يا ترى سيصبح أرياكان مجرد "وزير" عند السيدة تشيللر؟ أم أنه قدم جميع هذه التنازلات ليراهن على الوقع النفسي ـ السياسي لمجرد وصوله إلى رئاسة الوزارة؟ وهو يعرف أن ثمن هذا الوصول لن يكون اقل من هذه التنازلات المشار إليها. وحتى في تشكيل الوزارة، كانت العادة، كما حصل في السبعينات، أن يحصل الأصوليون على ترضية "وزارة الداخلية"، بدل اقصائهم عن وزارتي الدفاع والخارجية ... وهنا حتى وزارة الداخلية تنازل عنها، التي حتى الآن هنالك لغط يُشير أنها منذ تلك الآونة تعج بالرفاهيين. بل حتى أن العادة قد جرت في أي بلد إسلامي يأتلف فيه الإسلاميون ، يأخذون وزارة التعليم (الأردن)، غير أن أرياكان تخلى عنها أيضاً. حصل الرفاه على وزارتي العدل والثقافة، فضلاً عن إدارة حساسة تابعة لرئيس الوزراء هي إدارة الشؤون الدينية. ومن الوزارات التي حصل عليها الرفاه أيضاً وزارة الطاقة والمصادر الطبيعية، الوزارة المسؤولة تقنياً عن مشروع "غاب" الشهير، موضوع الخلاف مع سوريا والعراق على نهر الفرات، كما أصبحت وزارة الزراعة من نصيبه.

إن الائتلاف الذي جاء للمرة الأولى برئيس "إسلامي" إلى رئاسة الحكومة التركية هو أساساً وليد وضع تركي متعدد العوامل. لكن يجب أن لا يغيب عن بالنا أمر جوهري هو أن النظام السياسي التركي يثبت أنه قادر على الذهاب إلى الذروة المنطقية لأي سياق ديمقراطي ـ تسليم رئاسة الحكومة إلى حزب فائز في الانتخابات بالكتلة الأكبر، حتى لو كان حزباً إسلامياً.

كـان يـوم السـبت الموافـق لـ 29 حزيـران / يونيـو 1996 يومـاً مميـزاً في تـاريخ تركيـا. إننـا أمـام مشهد فريـد مـن نوعـه. رجـل في السبعين مـن عمـره، متدين منـذ صغـره، ويريـد في نهايـة المطـاف تطبيـق الشـريعة الإسـلامية، وامـرأة في نهايـة العقـد الخـامس، سـافرة، جميلـة شـقراء ورمـز للمـرأة العصريـة ورئيسة أحد أكبر الأحزاب العلمانيـة في تركيـا. الرجـل هـو نجـم الديـن أربـاكـان زعيـم حـزب الرفـاه الإسـلامي، والمـرأة هـي طانسـو تشـيللر زعيمة حزب الطريق القويم، جلسا ظهيرة ذلك اليوم جنباً إلى جنب ليعلنـا انبثـاق أول حكومة يرأسـها إسـلامي في تركيـا العلمانيـة منذ عـام 1923، في حـدث لعلـه الأهـم في التـاريخ الإسـلامي الحديـث، تتكثـف فيـه الـدلالات والرمـوز بصـورة لم يسـبق لهـا مثيـل. حيـث في هـذا اليـوم شـكلت حكومـة ائتلافيـة بـين حزبـي الرفـاه والطريـق القويـم، لتعلـن في أول دلالاتهـا، طـي مرحلة وبدء صفحة جديدة من تـاريخ تركيـا. فهـل يـا تـرى نسـتطيع القـول أن صفحـة "الكماليـة" قـد انطـوت وانضمـت إلى قائمـة الأيديولوجيـات الكبرى التي كـان القـرن العشرون شـاهداً على بزوغهـا وعلـى موتهـا أيضـاً، الشيوعية، الفاشـية، النازيـة والصهيونيـة بمعناهـا الجغـرافي؟ فهـل يـا ترى، أيضاً، نستطيع القول، أنه بترأس إسلامي، يدعـو علنـاً إلى تطبيـق الشريعة الإسلامية، حكومة في ظل ظروف تـاريخية جديدة، يُعاد الاعتبـار فيهـا إلى المثـل والقيـم الاجتماعيـة التقليديـة، دون وصد الأبـواب أمـام الدخول إلى العصر الحديث بكل منجزاته الإيجابية، التي قدمتها الحضـارة الغربية للبشرية.

جاء تشكيل الحكومة الجديدة ليفتح صفحة "الاعتراف المتبـادل" بين النظام العلماني والحركة الإسلامية في تركيـا. ومن خلال البيـان الوزاري أُكد على مبادئ الجمهورية التي أسسها أتـاتورك، وفي مقدمتهـا العلمانيـة، ولعصمـت أينونـو الـذي أتـى بعـده إلى رئاسـة الجمهوريـة التركيـة ليدشـن الديمقراطية والنظام التعددي، والخضوع لشروطها وقواعدها والقوانين التي تحكمها. وهل ستكون التجربة التركية منارة لبلداننا العربية الإسلامية في التعـامل الحـاصل بين أنظمة الحكم والحركات الإسلامية، حيث تتواجـه في لعبـة تجـاهل متبـادل، فـلا توفـر الأنظمـة ديموقراطيـة حقيقيـة، تتـاح الفرصـة

فيها للجميع لممارسة حقهم في العمل االسياسي، والوصول إلى السلطة. ولا تجد الحركات الإسلامية سبيلاً سوى اعتماد أساليب غير ديموقراطية من العنف والاغتيالات والارهاب؟.

جاء أرياكان إلى السلطة وتركيا تواجه مشكلات ومصاعب كثيرة وكبيرة، فهنالك أحزاب سياسية ينخرها الفساد، وأزمة اقتصادية واجتماعية مستعصية، والمسألة الكردية(13 عاماً من الصراع مع حزب العمال الكردستاني التركي PKK) ، التي تستقطع جزءاً هاماً من الميزانية(35 بالمئة، حسب بعض المصادر)، بالإضافة إلى الأنفس التي تقتل في كل يوم، زائداً التقارب والاتفاق العسكري مع الدولة العبرية، التي يعتبرها أرياكان الشيطان الأكبر. فقبيل استلام أرياكان السلطة، عقدت حكومة يلماز- تشيللر اتفاقية عسكرية مع الدولة العبرية يمكن تلخيص بنودها بالآتي:

- في مجال القوات الجوية:

1 - السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات في المجال الجوي للدولة الأخرى، منفردة أو مشتركة.

2 - تبادل المعلومات والخبرات في مجال التدريب العسكري للقوات الجوية.

3 - السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام القواعد الجوية التركية، على الأخص، في قونيه وقاعدة انجرليك.

4 - تحديث إسرائيل 54 طائرة حربية تركية من طراز F4 بتكلفة تبلغ حوالي 635 مليوناً من الدولارات.

- في مجال القوات البحرية:

1 - زيارات متبادلة للقطع البحرية للدولتين.

2 - القيام بدوريات بحرية مشتركة.

3 - تنفيذ مناورات بحرية مشتركة سنوياً، قد تشترك فيها وحدات بحرية أميركية.

- في مجال القوات البرية:

1 - تنفيذ مناورات برية مشتركة.

- في مجال الاستخبارات:

1. تبادل المعلومات والخبرات.

2. تبادل الوفود العسكرية لمراقبة المناورات التي تجريها كل دولة على حدة.

3. الاستخدام المتبادل للأفلام العسكرية الوثائقية لكل دولة، والتعاون التام بين استديوهات الأفلام والصور والوثائق العسكرية.

4. بناء شبكة الكترونية متطورة تسمح بالتجسس ورصد التحركات والاستعدادات العسكرية على طول الحدود التركية مع كل من سورية والعراق وإيران.

5 ـ وضع معلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس الالكترونية تحت تصرف الجيش التركي في مواجهته الأمنية مع متمردي "حزب العمال الكردستاني".

6 ـ تبادل المعلومات في الميادين العسكرية والاجتماعية والثقافية، والتعاون في مجالات التاريخ والمتاحف وحفظ الملفات العسكرية.

- في مجال التدريب والتأهيل:

1. تعاون وتنسيق كاملان في تخطيط التدريب والتأهيل العسكري.

2. تبادل المعلومات والتجارب في ميدان التدريب العسكري.

3 ـ زيارات متبادلة بين المنشآت التعليمية في البلدين، وبين المجموعات العسكرية في مجالي الرياضة والفن.

منذ الأيام الأولى لتوليه السلطة، عبر أرياكان عن امتعاضه الشديد من العلاقات بين تركيا والدولة العبرية، ففي حديثٍ له أمام عدد من المسؤولين الأتراك عن أطماع الدولة العبرية في العالم العربي، قال أن جزءاً من هذه الأطماع يصل إلى الأراضي التركية، ملقياً مسؤولية الأزمات في الشرق الأوسط عليها. وقال أرياكان من خلال لقائه رئاسة الأركان العامة التركية ومسؤولين في وزارة الخارجية في 9 تموز / يوليو 1996 أن «الخطين الأزرقين فوق وأسفل نجمة داوود في علم إسرائيل هما رمزان، يشير الأعلى منهما إلى نهر الفرات والأسفل إلى نهر النيل، وأن اليهود حسب معتقداتهم يعتبرون هذه الحدود، هي الحدود الطبيعية لدولتهم». أضاف في

هذا الحديث: « إن لإسرائيل أطماعاً توسعية، حيث تعتبر أن جزءاً من الأراضي التركية يقع ضمن حدودها الطبيعية، وذلك حسب الخطين المذكورين في العلم الإسرائيلي ». وأرياكان بموقفه هذا، من الاتفاقيات التي أبرمت بين الحكومة التركية وحكومة الدولة العبرية، أو الاتفاقيات التي ستبرم، يخرج عن سرب مراكز القوى الرئيسة في البلاد وهي المؤسسة العسكرية التي يمثلها مجلس الأمن القومي وشريكه في الائتلاف حزب الطريق القويم بزعامة تشيللر وحزب المعارضة الرئيسي الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز. وسرعان ما أخذت ردود الفعل تترى. فهذه هي قيادة الجيش التركي تقرر تسريح 29 ضابطاً وصف ضابط بسبب نشاطاتهم الإسلامية، متعللة بأن هذا القرار اتخذه المجلس العسكري الأعلى الأسبوع الماضي، الذي نص على أن تسريحهم تم بسبب "نشاطاتهم الرجعية" وهو التعبير الذي تستخدمه عادة المؤسسة العسكرية التركية لوصف النشاطات الإسلامية الأصولية. وما كان من أرياكان إلا أن أقر قرار التسريح هذا لأنه كرئيس وزراء يعتبر الرئيس الشكلي لمجلس الأمن القومي، وذلك لتجنب حدوث أزمة بين حزبه "حزب الرفاه" والمؤسسة العسكرية. ويذكر أن أرياكان وآخرين في قيادة حزبه كانوا قد انتقدوا قيادة الجيش لأنها أقدمت على تسريح "آلاف" العسكريين لميولهم الإسلامية، وذلك إبان الحملة الانتخابية في كانون الأول / ديسمبر الماضي. إلا أن حزب الرفاه وأرياكان توقفا عن توجيه الانتقادات للمؤسسة العسكرية منذ أصبح الأخير رئيساً للحكومة الائتلافية.

ومن جهة أخرى توقفت حملات أرياكان، التي كان يوجهها ضد الغرب، أثناء الحملة الانتخابية، كما أعلن عن احترامه للاتفاق العسكري الذي وقعته تركيا في شباط / فبراير الماضي مع الدولة العبرية، وعن تمسكه بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، متراجعاً عن تعهداته السابقة بأنه سيلغي الاتفاق مع الدولة العبرية وسينهي علاقة بلاده مع الاتحاد الأوروبي. وجاء أكبر تراجع له عندما دعا نواب حزبه إلى التصويت على تمديد بقاء "قوة المطرقة" الغربية في الأراضي التركية المكلفة بمهمة حماية أكراد العراق.

وأرباكــان في مقــابل هــذه التوازنــات، أعلــن أنــه ســيزور طهــران في الأسبوع المقبل لبحث تطور العلاقات الاقتصادية، لا سيما إمكانية تزويد إيران لتركيا بالغاز في صفقة وصفها بأنها إذا تمت ستكون من صفقات العصر، وذلك على الرغم من توتر العلاقات بين أمريكا وإيران. وسرعان ما أتى رد الفعل الأمريكي عن طريق دبلوماسي أمريكي في طهران بتصريح قال فيه: « قد تؤدي زيارة أرباكان لإيران إلى مشكلات بين تركيا والولايات المتحدة »، لأنها تتم في وقت وصلت فيه العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية إلى "مسار تصادمي". وتبعه نيكولاس بيرنز (المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية) بتصريح آخر قال فيه: « لقد قلنا بوضوح كبير للحكومة التركية أن إيران دولة يجب عزلها » وأضاف: « نعتقد أن مواصلة العلاقات مع إيران وكأن شيئاً لم يكن ليست أمراً عاقلاً ». وهدد الأخير بتطبيق القانون الذي وقعه الرئيس كلينتون قبل يومين، على الشركات التركية. ذلك القانون الذي يقضي بمعاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر مبالغ تفوق 40 مليون دولار في قطاع الطاقة في كل من إيران وليبيا. وفي تطور آخر شهدت تركيا نقاشاً متفاعلاً أطلقته مبادرة أرباكان من أجل حل المشكلة الكردية، دار هذا النقاش حول ما إذا كان ملائماً فتح حوار ولو غير مباشر مع حزب العمال الكردستاني. وكان أرباكان قد استقبل مرتين متتاليتين الكاتب الكردي الإسلامي إسماعيل نجار، المعروف بأن لديه اتصالات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان، الأمر الذي أثار تكهنات بأن حكومة أرباكان تستعد لإطلاق مبادرة لحل المشكلة الكردية. لكن تشيللر كان موقفها حاسماً حينما صرحت أنها ضد الحوار مع حزب العمال الكردستاني: « ليس من الوارد أن تتحادث الدولة مع إرهابيين، في حين يستمر سفك الدماء ». كما رفض رئيس الدولة ديميريل هو أيضاً فكرة الحوار، حيث قال: « إن القوانين تحدد كيفية معاملة العصابات المسلحة (متمردي الحزب الكردي) ويجب ألا نسعى إلى مصالحة مع المسلحين المنتشرين في الجبال والمدن والقرى ». وأشار

وزير الداخلية محمد أنمار، وهو من حزب "الطريق القويم" إلى أن: « موقف حزب الرفاه (الذي يتزعمه أرباكان) لم يرد، لا في بروتوكول الائتلاف ولا في برنامج الحكومة ولا يلزم سوى الرفاه ».

ورغم الضغطين الأمريكي والداخلي، بدأ أرباكان زيارة رسمية إلى إيران في 10 آب/ أوغسطس 1996 على رأس وفد رسمي، يضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال. وهي جولته الخارجية الأولى، التي صرح خلالها أنه سيزور ثلاث دول إسلامية كبرى إضافة إلى سنغافورة. فهل، يا ترى بدأ نجم الدين أرباكان، أول رئيس وزراء إسلامي لتركيا العلمانية، في تنفيذ أكبر تحول في السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الأولى؟ يبدو أن أرباكان مهتم بتطوير علاقات تركيا التجارية والاقتصادية مع الدول الإسلامية، لا كبديل تام للعلاقات مع الغرب، بل انطلاقاً من قناعته التامة بأن هذا يصب في المصلحة الوطنية التركية، وأن دول "المحيط الإسلامي" يمكنها أن تتبادل منافع كثيرة وتحقق لذاتها قدراً أكبر من الاستقرار في الوقت ذاته. لذا أدرج على جولته الخارجية الأولى إضافة إلى إيران كلاً من باكستان وأندونيسيا وماليزيا. وهكذا باشر أرباكان يدير سياسة اللعب على الحبال وسط أمواج عاتية لا تعرف الرحمة. فمرةً تجده راضخاً وأخرى متمرداً. يتحدى الجيش ويرضخ له، يقف في وجه أمريكا والغرب، ثم يتراجع قليلاً، يتعامل مع شريكته في الائتلاف مرة تعامل الكلي القدرة، وأخرى يقفز فوق إرادتها. إلا أن المؤسسة العسكرية بناءً على قول صحيفة "يني يوزيل" التركية، أعلنت أنها تشعر بعدم ارتياح إزاء ثلاث مسائل هي: رغبة أرباكان في حل مسألة "الارهاب" من خلال الحوار مع العناصر "الارهابية" (الكردية). كما أنها لا ترغب في التعامل مع إيران لتأييدها (الإرهاب). وترى ضرورة إنجاز الاتفاق العسكري مع الدولة العبرية الخاص بالتعاون بين الدولتين في مجال الصناعات العسكرية. وبالنسبة للموضوع الأخير، برز جدل وتناقض في التوجهات الإقليمية للشريكين في الائتلاف، مع الإعلان في 9 آب / أغسطس 1996 عن رسالة وجهها الرئيس السوري حافظ الأسد إلى رئيس الوزراء التركي نجم الدين أرباكان يؤكد فيها رغبة سوريا بتوثيق العلاقات مع جارتها، فرد

أرياكان بتأكيد رغبة مماثلة لديه. في حين سارعت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر إلى الاجتماع بسفير الدولة العبرية لتبحث معه سبل تطوير العلاقات بين البلدين، ولطمأنة تل أبيب بأن أنقرة ملتزمة بالتوقيع على اتفاق التعاون الشامل في التكنولوجيا العسكرية في "فترة قصيرة".

وفي تحدٍ آخر، أعلن أرياكان من إيران أنه يولي شخصياً "أهمية خاصة" للتعاون الثلاثي بين تركيا وإيران وسوريا، وذلك في أثناء توقيعه على اتفاقية ستحصل تركيا بموجبها على الغاز الطبيعي لمدة 22 عاماً ابتداءً من 1999 وتبلغ قيمة الصفقة 20 بليون دولار. ستزود إيران تركيا بموجب هذه الاتفاقية 190 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة 22 عاماً. كما اتفق أيضاً على مد خطوط أنابيب غاز من تبريز في محافظة أذربيجان الإيرانية إلى أنقرة طولها 1200 كم. وصرح أحد رجال الأعمال الأتراك، كان مرافقاً للوفد، بأن الحكومة التركية «عازمة على دفع بعض الشركات الأجنبية للمساهمة في تمويل هذا المشروع رغم الحظر الأمريكي» على إيران.

وفي معرض تصعيد الرد على الموقف الأمريكي الشديد الانتقاد لزيارة إيران، أعلن وزير العدل التركي شوكت قازان في 9 آب/ أغسطس أن «الحكومة التركية موجودة لحماية مصالح تركيا وليس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية».

وفي معرض التخفيف من حدة ردود فعل المعارضة التركية ضد هذه الزيارة، التي تعتبر أن إيران تدعم الارهاب ضد تركيا، رتب نجم الدين أرياكان قبيل الزيارة عملية تفقد على الحدود التركية - الإيرانية شارك فيها مسؤولون إيرانيون وأتراك، وكان بين المسؤولين مبعوثاً خاصاً لرئيس الوزراء التركي هو قائد شرطة الأقاليم التركية الواقعة على الحدود وقادة الشرطة في إقليم أرومية شمال غربي إيران. وعلى الأثر بثت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء، من دون أن تشير إلى المعارضين الأكراد، أن الجانبين بحثا أيضاً في تعزيز الأمن على امتداد حدود البلدين.

وفي خطوة تصعيدية أخرى مع أمريكا قام وفد من رجال الأعمال الأتراك بزيارة إلى بغداد للاجتماع مع مسؤولين عراقيين. وكانت هذه

الزيارة هي الثانية التي يقوم بها ممثلون لقطاعات الأغذية والأدوية التركية للعراق منذ مطلع تموز / يوليو الماضي. ومن المقرر أن تقوم شركات تركية تنتج مواد طبية بفتح معرض لمنتجاتها بين 25-27 آب / أغسطس في بغداد وفق اتفاق كان قد أبرم سابقاً.

وفي هذه الأثناء أكد رئيس الوزراء التركي نجم الدين أرياكان أنه يولي شخصياً "أهمية خاصة" للتعاون الثلاثي بين تركيا وإيران وسوريا فيما يتعلق بالعراق، أثناء محادثاته مع وزير الخارجية الإيراني "للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية". وأوضح أرياكان أنه يؤيد استمرار اللقاءات الثلاثية على مستوى الوزراء، مؤكداً أن أنقرة ستستضيف قريباً اجتماعاً لهذه الغاية. وعلى نفس الصعيد كشف وزير العدل التركي شوكت قازان في تصريحات نسبت إليه في 11 آب / أغسطس على أن أرياكان ينوي الدعوة إلى عقد قمة تضم رؤساء إيران والعراق وسوريا لإيجاد حل لمسألة شمال العراق، في إشارة منه إلى كردستان العراقية، وذلك أثناء محادثاته مع الرئيس هاشمي رفسنجاني، الذي بدا مرتاحاً في حديثه إلى أرياكان كرئيس للحكومة التركية وزعيم لحزب الرفاه "الإسلامي"، فشكره على اختياره طهران محطته الأولى خارج بلاده بعد توليه مسؤوليته في رئاسة الحكومة. وشدد رفسنجاني على "المشتركات الدينية والثقافية والتاريخية، التي تربط الشعبين التركي والإيراني".

وعلى صعيد آخر أكدت نائبة رئيس الوزراء التركية، وزيرة الخارجية طانسو تشيللر في معرض تحليلها لسياسات أرياكان الخارجية، أكدت على أن « تركيا تطلق سياسة ذات وجوه عدة بحكم موقعها كجسر بين الشرق والغرب »، وأنها « تستعد لتعزيز علاقاتها مع جيرانها في الشرق » ولكن « في الوقت ذاته لا نتخلى عن علاقاتنا مع العالم... مع الغرب ». وأردفت قائلة أن محور هذه السياسة هو "مصلحة تركيا". كما دافعت عن اتفاق الغاز الموقع مع إيران لأن « تركيا تعاني من نقص جدي في الطاقة ». وقالت إن الاتفاق « يهدف إلى سد هذا النقص، خاصة أن واردات تركيا من الغاز الطبيعي الروسي لا تلبي كل احتياجاتنا ».

وفي معرض شرح نجم الدين أرياكان لسياسات حكومته وللتخفيف من نهجه المتشدد، سواء إبان الحملة الانتخابية أو بزيارته الأخيرة لإيران، قال رداً على سؤال حول دعوته، إبان الحملة الانتخابية، إلى رحيل "قوة المطرقة" ونكوصه عن ذلك بعدما أصبح في السلطة: أن الصورة لم تكن واضحة لنا من جوانب عدة. وأن ترحيل "قوة المطرقة" بصورة فورية كان سيؤدي إلى نتائج سلبية. وأننا في هذا التمديد الأخير وضعنا شروطاً تعبر عن مصالح تركيا، وطلبنا ضمانات لهذه الشروط. إضافة إلى أننا حكومة ائتلافية تسير وفق "روزنامة" مشتركة، غايتنا تطبيقها، وهذا أمر يجب أن يعرف جيداً، وهو من هذه الزاوية، سبب لعدم تحقيق بعض ما كان ينادي به حزب الرفاه، ومن ذلك مسألة "قوة المطرقة".

وفي مجرى هذا المؤتمر الصحفي لم يجب أرياكان على جميع الأسئلة التي تتعلق باتفاقيات التعاون العسكري والتكنولوجي بين تركيا والدولة العبرية وتلك المتعلقة بالعراق. أما فيما يخص السياسة الداخلية فأكد أنه مع النظام العادل، الذي يعني حسب القاموس الرفاهي: إلغاء التفاوت في توزيع الدخل في تركيا ورفع الضائقة الاقتصادية عن الناس وإنهاء الظلم. « نحن نقصد نظاماً يفتح الطريق أمام الإنسان، ليصبح سعيداً، ولا يعود هناك من ظلم ليصبح ظلم، وبإمكان كل واحد منا أن يظهر كفاءته ». وأكد أن حكومته ليست ضد السوق الحرة واقتصادها.

وفي معرض تخفيفه من حدة ردات الفعل العربية على الاتفاقات التي عقدتها تركيا مع الدولة العبرية، وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية، قام نجم الدين أرياكان رئيس الوزراء التركي في 2 تشرين الأول / أوكتوبر بزيارة إلى كل من مصر وليبيا على رأس وفد ضخم جداً وصل عدده إلى "700" شخص، بالإضافة إلى أكثر من "50" صحفي وإعلامي تركي. ضم هذا الوفد إلى جانب أعضاء الحكومة سياسيين وبرلمانيين كباراً، ورجالات دولة وأصحاب رؤوس أموال من خارج حزب الرفاه ومن ذوي الاتجاهات العلمانية المتشددة وأنصار الأتاتوركية المحسوبين على الجناح الغربي، الذين ينظرون إلى بلدان آسيا والشرق والدول ذات التوجه الإسلامي باعتبارها بلدان بعيدة عن التطور والحضارة.

كانت المحطة الأولى للزيارة هي مصر، حيث التقى الرئيس حسني مبارك وسلمه رسالة من نظيره التركي سليمان ديميريل. وقال أرياكان الذي تمحورت زيارته حول التعاون الاقتصادي بشكل خاص، حيث كانت تبلغ المبادلات التجارية بين تركيا ومصر زهاء 457 مليون دولار: إن محادثاته مع الرئيس المصري تناولت مسائل عديدة بينها التعاون الثنائي الذي سيتطور ويقوى خلال المرحلة المقبلة. وفي معرض تلطيفه من أهمية الاتفاقيات التركية مع الدولة العبرية، أشار إلى أنها عبارة عن صفقة تجارية أشبه بـ "شراء كيلوغرام من التفاح من السوق". وشدد أرياكان، أمام الرئيس المصري، على أن التعاون مع الدولة العبرية لا يرقى إلى تحالف بينها وبين تركيا لأن « بلداً كتركيا له علاقات قوية مع العالم الإسلامي، لا يمكنه التورط في أمر مثل التحالف مع الدولة العبرية ».

وعلى الرغم من أهمية زيارة أرياكان لمصر، إلا أن محطته التالية في الجولة أي ليبيا طغت على ما عداها، بفعل الانتقادات الأمريكية لها، والانتقادات من داخل تركيا، من قبل اليمين المحافظ الغربي الاتجاه.

وكانت محادثات تركية ـ ليبية قد جرت قبل الزيارة في طرابلس تحضيراً لزيارة أرياكان ولبحث سبل التعاون المشتركة في كافة الميادين. وبالفعل تم تشكيل ثلاث لجان فرعية للاقتصاد والتجارة، للتعاون الصناعي والمصرفي، وللتعاون التقني.

أثناء الزيارة هبت زوبعة عنيفة، سببها التصريحات النارية التي أطلقها زعيم ليبيا معمر القذافي، متهجماً فيها على سياسة تركيا الخارجية، متهماً إياها بالتعاون مع "العدو الإسرائيلي" وبالعداء للأكراد، وأعلن تأييده لإنشاء دولة كردية مستقلة، وانتقد أيضاً انتماء تركيا إلى الحلف الأطلسي.

أوردت صحيفة "صباح" التركية الواسعة الانتشار، تصريحات القذافي في صدر صفحتها الأولى، التي حملت عنوان "ليلة العار" وقالت إن زعيم حزب الرفاه « أفقد تركيا ماء الوجه لعدم خبرته ». أما صحيفة "حرييت" الواسعة الانتشار أيضاً فقد أوردت في صدر صفحتها الأولى، مانشيتاً عريضاً "الأمة ستطلب تقديم حسابات" وقالت: « لم يصدر عن أرياكان

أي ردة فعل ضد تصريحات الزعيم الليبي المتعجرف مكتفياً بالنظر إلى السقف عندما كان يتكلم »، مما يشكل، بحسب قولها، « إهانة وفضيحة لا سابق لها في تاريخ تركيا ». لكن صحيفة "صباح" كانت أكثر قسوة بوصفها القذافي بأنه « صعلوك يطلق شتائم ضد تركيا أمام رئيس وزرائها وأعضاء الوفد التركي، ضيوف بلاده ». وقال زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماز: « إذا حاول ديكتاتور إرهابي أن يعطي العبر للدولة التركية فإن المشكلة تكمن في خفة أرياكان »، وأنه « يتوجب على السيد أرياكان أن يعود فوراً إلى تركيا. عليه أن يعود مباشرة من المطار إلى جنكايا "القصر الجمهوري" ليقدم استقالته ».

وهكذا كان لا بد أن يستقبل نجم الدين أرياكان إثر عودته من زيارة ليبيا بعاصفة شديدة من الاحتجاجات والتهديدات والتحديات. وفي معرض رد حزب الرفاه على هذه العاصفة، قالت صحيفة "مللي غازيته" لسان حال الحزب: « إن أولئك الذين يحاربون لوضع بلادنا تحت السيطرة الغربية، دون مراعاة سياسة مستقلة ووطنية بوصفها في مسار سياقها التاريخي لإنقاذ بلادنا، جن جنونهم بسبب اعتزام أرياكان زيارة ليبيا الشقيقة، فاشتكوا رئيس وزرائهم إلى الغرب وأخذوا يستعدونه ضد بلادهم... ألا فليخسأوا ». إلى ذلك فقد دافع رئيس الوزراء التركي عن ليبيا ضد اتهامها بالإرهاب، فقد وصف المزاعم الأمريكية بأنها « دعاية، فنحن نعرف أن ليبيا ضد الأنشطة الإرهابية، ليبيا من أكثر الدول التي تعاني من الإرهاب ». وعرض أرياكان زيادة حجم العلاقات التجارية بين البلدين إلى ملياري دولار، مقارنة بما كان عليه (622 مليون دولار) عام 1995. وأثناء زيارة قام بها أرياكان إلى مقر الزعيم الليبي الذي قصفته الطائرات الأمريكية عام 1986، دعا القذافي تركيا إلى العودة إلى حلفائها الطبيعيين العرب، كما دعا الشعب التركي إلى الانضمام لحزب الرفاه.

بعد عودة أرياكان بأيام قليلة، افتتح في 13 تشرين الأول / أوكتوبر المؤتمر السنوي لحزب الرفاه "الإسلامي"، بعد أن كانت أحزاب المعارضة قد تقدمت من البرلمان باقتراح حجب الثقة بحكومته بسبب زيارته لليبيا والطريقة التي قوبل فيها هناك.

أمام هذه الموجة الهجومية الصاعقة من الخارج (أمريكا) والداخل (أحزاب المعارضة)، ما كان من نجم الدين أرباكان إلا أن يخفف من لهجته ويغير شعاراته لكسب ود الغرب والمعارضة. وهكذا افتتح أرباكان هذا المؤتمر وهو في قمة السلطة لأول مرة منذ قيام تركيا الحديثة. وتحت صورة كبيرة لمؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال "أتاتورك"، أكد أرباكان أنه يرغب لقاء قادة الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، ليطمئنهم على عزمه "التعاون" معهم وتوضيح زيارته الأخيرة إلى ليبيا، التي أثارت موجة استياء داخل وخارج تركيا.

وقال أرباكان: « رحلاتنا الخارجية لم تكن ضد حلفائنا الغربيين ولا ضد الولايات المتحدة». وأضاف: « إننا نعمل في اتجاه تحسين الروابط الوثيقة بالفعل، مع الاتحاد الأوروبي». وأشار إلى: « أننا نريد علاقات جيدة مع كل الدول في الشرق وفي الغرب وفي أماكن أخرى». ونذكر هنا إلى أن أرباكان قد وعد قبل وصوله إلى رئاسة الحكومة بإخراج تركيا من حلف الأطلسي والتخلي عن المساعي الهادفة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ودعا أيضاً إلى: « تحرير البوسنة والشيشان والقدس » و« القتال في سبيل وحدة إسلامية، بدلاً من وحدة مسيحية ».

وفي هذا المؤتمر الذي حضره أكثر من عشرة آلاف شخص، لاقى أرباكان استقبالاً حافلاً وحاراً، وانتخب من جديد زعيماً للحزب وفازت اللائحة التي اختارها لعضوية الجهاز التنفيذي للحزب. ويذكر أن هذا الاجتماع لحزب الرفاه، كان قد خلا من المظاهر المألوفة الاستفزازية في مناسبات "الرفاه". إذ منع المنظمون إدخال أعلام غير تلك التي وزعتها اللجنة المنظمة، كما صودرت الأعلام الخضراء الحاملة لآيات قرآنية، التي يلوح بها عادة "أنصار الرفاه في كل المناسبات". كما لجأ المنظمون إلى تغطية الهتافات "غير المحضرة" من قبل اللجنة المنظمة عبر تشغيل مكبرات الصوت، مذيعة الهتافات المختارة.

وبعد ذلك، أخذ أرباكان يشدد على انتماء تركيا لأوروبا، وانتقد أوروبا على عدم قبولها تركيا عضواً فيها « يبدو أن الغربيين لم يكونوا جديين

عندما وقعوا (في عام 1963) اتفاق أنقرة، الذي يربط تركيا بالاتحاد الأوروبي» وأضاف: «يبدو أنهم كانوا يريدون خداع تركيا» وتابع: «انظروا إلى المعاملة التي لقيتها تركيا خلال هذه المرحلة». وتساءل: «هل هي (تركيا) عضو في أوروبا، أم لا؟ ولِمَ لم يتحقق بعد انضمامها كعضو كامل إلى الاتحاد الأوروبي، علماً بأنه أمر منصوص عليه في الاتفاق. إن أي حجج من حججهم ليست مقبولة». فأرياكان كان بتصريحاته هذه يضرب عصفورين بحجر واحد: الأول هو التأكيد للغرب وللمعارضة العلمانية في الداخل أنه يؤمن بأورية تركيا، والثاني هو إقناع عامة الشعب بأن تركيا ليست أوروبية، بدليل أنها مرفوضة من الغرب.

وفي خطوة لاحقة أقر نجم الدين أرياكان رئيس الوزراء التركي في 1 كانون الأول/ديسمبر اتفاقاً مع الدولة العبرية بقيمة 600 مليون دولار لتطوير طائرات (إف - 4) تابعة لسلاح الجو التركي، وسارع دبلوماسي للدولة العبرية في أنقرة إلى الترحيب بهذه المبادرة الأرياكانية. وذكرت المصادر أنه كان للعسكريين باعاً طويلاً في إقناع أرياكان بالتصديق على هذه الاتفاقية.

ومن جهة أخرى وفي معرض فضحه للأحزاب العلمانية وعلاقاتها بالمافيا، استغل نجم الدين أرياكان حادث وقع في هذه الأثناء وأثار فضيحة كبرى. فقد قتل أحد كبار رجال الشرطة وملكة جمال وعضو عصابة هارب في نفس السيارة في حادث اصطدام وقع قرب بلدة سوسورلوك الغربية. وكان في السيارة أيضاً النائب الكردي سيدات بوجاق الذي يرأس ميليشيا كردية تقاتل إلى جانب القوات الحكومية ضد حزب العمال الكردستاني. وينتمي بوجاق إلى حزب الطريق القويم المشارك في ائتلاف أرياكان. وقال أرياكان في هذا الصدد أن الدولة تستخدم كل إمكانياتها للتحري عن هذه الفضيحة التي هزت الحكومة والتي تدور حول صلات بين الجريمة المنظمة والأجهزة الأمنية. وفي وقت لاحق أجبر وزير الداخلية الذي ينتمي إلى حزب الطريق القويم والذي له مواقف متشددة من حزب الرفاه، أجبره على الاستقالة.

وفي إطار آخر افتتح رئيس الوزراء التركي نجم الدين أرباكان في اسطانبول في 4 كانون الأول / ديسمبر اجتماعاً وزارياً لسبع دول إسلامية بهدف دعم التعاون الاقتصادي بينها. وهذه الدول هي إيران وباكستان ونيجيريا وبنغلادش وماليزيا وإندونيسيا وتركيا. وتم في هذا الاجتماع بحث احتمال عقد قمة بين زعماء هذه الدول السبع في وقت لاحق من هذا العام. وقال أرباكان في هذا الاجتماع: « هدفنا أن يكون هذا الاجتماع مثمراً ليس بالنسبة إلى الدول الممثلة فيه فحسب، بل إلى الإنسانية كلها ». وتجدر الإشارة إلى أن أرباكان كان قد زار جميع هذه الدول، ما عدا بنغلاديش. وفي ذات الشهر قام رئيس الجمهورية الإيرانية هاشمي رفسنجاني بزيارة إلى تركيا، وذلك بدعوة منها، مما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية ثانية. كما دعا أرباكان إلى إنشاء ما أطلق عليه "منظمة الدول النامية الثمانية"، بعد إضافة مصر إلى الدول السبع السابقة الذكر، التي ستتخذ من اسطانبول مقراً لها. وقال أرباكان أن مجالات التعاون ستشمل البنوك والسياحة والطاقة والبيئة والبحث العلمي. وجاء هذا الإعداد في وقت متزامن مع توتر العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وتوقف المساعدات التي يمنحها الأخير لتركيا بسبب مخاوف من سجل حقوق الإنسان التركي ومعارضة اليونان لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أوقفت مبيعات سفن وطائرات هليوكبتر لتركيا. وفي تشرين الأول/ أوكتوبر أوقف البرلمان الأوروبي مساعدةً لأنقرة باتحادها الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وذلك جميعه بحجج انتهاك الحكومة التركية لحقوق الإنسان. كما نصح البرلمان الأوروبي بأن يركز على مساعدة منظمات حقوق الإنسان ووكالات الإغاثة المستقلة وتشجيع العمل من أجل الديمقراطية.

وهكذا نرى أن أرباكان مع كل هدوء في حربه مع الغرب والأحزاب العلمانية في تركيا، نرى أنه يطرق الباب ثانية لتنفيذ بعض توجهاته السياسية الاستراتيجية التي يؤمن بها هو وحزبه، ليرى ردات الفعل عليها، والتي حسبها يقرر الاستمرار بسياساته أو التراجع عنها. وكانت أشد ردات الفعل على سياساته الداخلية والخارجية، تصدر عن المؤسسة

العسكرية، التي أخذت منذ بداية تسلم أرياكان لسدة رئاسة الحكومة تضع له العصي في الدواليب، وكانت ترسل له التحذير إثر الآخر. وآخر تحذير له من المؤسسة العسكرية كان ذلك الذي وجه إثر الجهود التي بذلها حزب الرفاه للتشكيك أمام القضاء بأحقية تسريح 69 ضابطاً من الجيش بتهم الميول الإسلامية. وجاء تحذير المؤسسة العسكرية هذا على لسان ضابط كبير، عقب سلسلة انتقادات وجهتها الصحف الإسلامية وعدد من برلمانيي حزب الرفاه على قرار التسريح. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أرياكان كان قد وقع على قرار المجلس العسكري بتسريح هؤلاء الضباط، قبل يومين من التحذير الذي قدمته المؤسسة العسكرية. ونقلت الصحف عن هذا الضابط الكبير، الذي لم يذكر اسمه، تأكيداً مفاده أن هؤلاء العسكريين المسرحين «كانوا مدعومين من أوساط أصولية مسلمة»، وأن الجيش قد «نظف بيته». وقال «إننا نشكل جيش جمهورية أتاتورك العلمانية، وصفات جنوده واردة في النظام الداخلي الذي ينص على أن يكون لعائلات العسكريين نمط الحياة الحديثة». وذلك في إشارة واضحة إلى حظر ارتداء زوجات العسكريين للحجاب. وننوه هنا إلى أن مجلس الأمن القومي هو برئاسة رئيس الجمهورية ويضم في عضويته رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقادة الجيوش والدرك.

وكانت المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب العلمانية الأخرى قد سارت على أسلوب التحشيد الجماهيري، الذي يستخدمه أحياناً حزب الرفاه. فقد حشدت أكثر من 1,5 مليون شخص لزيارة ضريح أتاتورك "مؤسس الجمهورية التركية العلمانية" في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، وذلك لتوجيه رسالة مفتوحة إلى حزب الرفاه. وفي هذه المناسبة حذر رئيس هيئة أركان الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي قره دابي من أي محاولة لـ "تغيير النظام الديمقراطي العلماني" في تركيا، و"جر البلاد إلى ظلامية القرون الوسطى" واعتبر أن قيام 1,5 مليون شخص بزيارة ضريح أتاتورك في ذكرى وفاته "يظهر بوضوح تمسك الشعب التركي بذكراه".

حتى نجم الدين أرياكان رأسه بعض الوقت حتى تمر هذه الموجة العاصفة التي أطلقتها المؤسسة العسكرية. لكن ما أن هلَّ شهر رمضان وبعد ستة أشهر من عمر سلطته، رأى أن هذه الحكومة الائتلافية تملك تصميماً أكيداً على البقاء، بما كانت قد خلقته من جو استقرار اقتصادي وسياسي، إذا ما قورنت بحكومات أنقرة الائتلافية في العقد الأخير، الأمر الذي ساهم فيه بعض الاجراءات الاقتصادية ورفع الرواتب. لهذا كله أقدم أرياكان مرة أخرى وبجرأة ليطرح عدة مواقف وذلك اغتناماً لشهر رمضان بحيث يكون لدعواته ومواقفه هذه صداها المؤثر على شرائح الشعب التركي المسلم، والتي رأى أنها ستنعكس إيجاباً على صورته ووضعه الحزبي، أياً كانت النتائج وردود الفعل التي ستولدها، إن كان لدى المؤسسة العسكرية أو أقطاب الأحزاب العلمانية التركية، وجاءت هذه المواقف لتطرح عدة قضايا، كان المتشددون من حزبه يدعون إليها ويلومونه على عدم تنفيذها:

1 ـ تشريع حرية ارتداء الحجاب في دوائر الدولة.

2 ـ السماح للحجاج الأتراك بالانتقال براً إلى مكة المكرمة، وذلك توفيراً للنفقات.

3 ـ بناء جامع في منطقة "تقسيم" وفي منطقة قصر تشانكايا الجمهوري، وهما من أرقى الأحياء في العاصمة أنقرة.

4 ـ تنظيم دوام العمل في دوائر الدولة في شهر رمضان، بحيث يتناسب مع أداء فريضة الصيام.

وبعد هذه المقترحات التي أطلقها أرياكان أقدم بصفته الرسمية كرئيس لمجلس الوزراء على استضافة بعض رؤساء الطرق الدينية في حفل إفطار في 3 رمضان الموافق في 11 كانون الأول/ ديسمبر، مع العلم أن مثل هذه الاستضافات الرسمية لرجال الدين ممنوعة قانونياً منذ عام 1925.

ولم يمر على ذلك طويلاً حتى أقدم رئيس بلدية "سنجان" التابعة لأنقرة وهو من قياديي حزب الرفاه ويدعى بكير يلديز في 3 شباط/ فبراير، على تنفيذ احتفال ديني بيوم القدس، دعا إليه السفير الإيراني محمد رضا باقري، ألقى فيه الأخير خطاباً دعا فيه الإسلاميين الأتراك إلى المضي قدماً في مسيرة تطبيق الشريعة الإسلامية. هذا الفعل وسابقوه، كان بمثابة

"القشة" التي قصمت ظهر البعير، والذي أجج المشاعر العدائية وال "وطنية" لدى المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية الأخرى، التي لم تكتف بالتنديد بتدخل إيران في الشؤون الداخلية التركية، بل ذهبت إلى حد العمل على إسقاط حكومة حزب الرفاه التي تشكلت في 29 حزيران/ يونيو 1996.

وإذا تساءلنا عن عوامل "التصعيد الرفاهي" وتوقيته فإن أحداً لا يشك بأنها كانت تهدف إلى واحد من إثنين، وكلاهما مفيد للرفاه: الأول هو "جس نبض" القوى العلمانية في النظام بعد المحاولات لإضفاء طابع إسلامي ولو كان محدوداً على الدولة. أما الثاني فهو خلق حالة عامة من العطف والتضامن، لدى الرأي العام خلال شهر رمضان، تكسبه مزيداً من التأييد وتغير الانطباع الذي ساد خلال المرحلة الماضية من حكمه من أنه كان قد "فرط" بمبادئه الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى استغلال أرباكان أيضاً، تقريراً كان قد صدر في 20 كانون الثاني/ ديسمبر 1997 عن جمعية الصناعيين ورجال الأعمال، التي تضم كل الهيئات والقوى الرأسمالية ذات النفوذ الاقتصادي في تركيا، التقرير الأخطر من نوعه في تركيا، والذي يدعو وبكل جرأة إلى رفع يد المؤسسة العسكرية عن السياسة وإلغاء مجلس الأمن القومي، المؤسسة الأهم في صنع القرار في تركيا، وإتاحة الفرصة أمام الأكراد للتعبير عن حقوقهم وتطلعاتهم. وجاء هذا التقرير إثر شعور من الإقتصاديين الذين رأوا أن الاوضاع الأمنية في شرق البلاد وجنوبها تحرمهم من فرص استثمار وتنمية الأجزاء المتخلفة من شرق البلاد وجنوبها، فيخسرون أرباحاً أكيدة من جهة، وتتأثر استثماراتها في الغرب التركي بالإنعكاسات السلبية للإنماء الغير متوازن، الذي ينتج الهجرات والفقر والبطالة والجريمة في المدن الكبرى. هذا وقد ذهب بالفعل رجل الاعمال التركي، اوزده مير صابنجي، ضحية جريمة في كانون الثاني / يناير 1996، وهو في مكتبه الكائن في اسطانبول. واللافت للنظر أن "التقارير الأكثر بروزاً كانت تصدر عن أوساط اقتصادية لها وزن كبير وتأثير هام على الساحة الاقتصادية التركية. ومنها ذلك التقرير الذي صدر عن اتحاد غرف البورصات التركية الذي يترأسه باليم ايريز النائب عن

حزب الطريق القويم ووزير الصناعة في الحكومة الحالية. وقد وصف التقرير الذي صدر قبل سنتين مشكلة جنوب شرق تركيا بأنها مشكلة تكامل، بمعنى أنها تعكس هوية مختلفة عن هوية المناطق الاخرى. ويتهم التقرير المهربين والموظفين الحكوميين (ومعظمهم من العاملين في الأمن والاستخبارات والقوات المسلحة) بأنهم المستفيدين الأول من استمرار الصدام المسلح مع حزب العمال الكردستاني. ويبرز التقرير النقطة الهامة والمركزية فيه والتي تتعلق برغبة سكان جنوب شرق تركيا (الأكراد في معظمهم) في العيش بسلام و"كما يريدون" في اطار فيدرالية. وإذ يدعو إلى الاستفادة من نماذج عالمية لحل المشكلات العرقية مثل نموذج الباسك ونموذج ايرلندا الشمالية، يرى واضعوه أن المشكلة الكردية خرجت عن كونها مسألة سياسية إلى مسالة نظام، وتالياً الدعوة إلى تصحيح النظام. وكان رد فعل المؤسسة العسكرية استدعاء كاتبي هذا التقرير والتحقيق معهم بذات الطريقة التي تم بها استدعاء رئيس جمعية الصناعيين ورجال الأعمال السابقة الذكر، خالص قوميلي، إلى رئاسة الأركان، بعد نصف ساعة من انتهاء تلاوة التقرير المذكور سابقاً.

إثر ذلك مباشرة، قُرع ناقوس الخطر في المؤسسة العسكرية، وتداعت رموزها لاجتماع عُقد في مقر قيادة القوى البحرية بين 22 و25 كانون الثاني/ ديسمبر، سربت عنه معلومات أن رئيس أركان الجيش إسماعيل حقي قره داي، أشار في تلك الاجتماعات إلى أن تركيا جمهورية علمانية وديمقراطية، وإلى أن الأخطار تتعاظم فيما وظيفة الجيش "واضحة" وهي حماية تركيا من "الأخطار الداخلية والخارجية". وترافق ذلك مع تسريبات عن تصريحات أطلقها سليمان ديميريل رئيس الجمهورية، من أن المؤسسة العسكرية قلقة وغير مرتاحة، ناصحاً بالاستفادة من تجارب الماضي، التي قام بها الجيش (1960، 1971، 1980).

وفي تصعيد آخر من قبل المؤسسة العسكرية، أقدم الجيش بصورة استفزازية في 4 شباط/ فبراير (أي في اليوم اللاحق لاحتفالات يوم القدس)، على إنزال دباباته في محلة سنجان التي قام فيها الاحتفال بيوم القدس.

وفي خطوة من الأحزاب العلمانية لدعم تحركات المؤسسة العسكرية، قدمت كتلة حزب اليسار الديمقراطي المعارض بتاريخ 5 شباط/ فبراير اقتراحاً إلى البرلمان مؤداه حجب الثقة عن الحكومة الائتلافية التي يرأسها زعيم حزب الرفاه "الإسلامي" نجم الدين أرياكان. وأكد حزب معارض آخر هو الإشتراكي الديمقراطي أنه أيضاً يعتزم تقديم اقتراح منفصل بحجب الثقة عن الحكومة. واعتبر البيان الذي قدمه بولند أجاويد عن المجموعة البرلمانية لحزب اليسار الديمقراطي، اعتبر أن «الجمهورية التركية الديمقراطية والعلمانية أصبحت مهددة».

استطردت المؤسسة العسكرية التركية حملتها على حزب الرفاه "الإسلامي" وذلك بتصريح أدلى به مسؤول عسكري كبير في 25 شباط/ فبراير، أشار فيه إلى أن نشاطات الإسلاميين في تركيا تشكل "خطراً أكبر" من تلك التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني الانفصالي. كما أكد القائد الأعلى للقوات البحرية الأميرال غوفين أركايا أن «النشاطات الأصولية الدينية أصبحت المشكلة الرئيسة في تركيا». وأضاف أن «التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني أصبح الآن في المرتبة الثانية وتقدمت عليه حركة التطرف الديني». وتعتبر مثل هذه التصريحات الأولى من نوعها من حيث اعتبارها أن الخطر الإسلامي أدهى من الخطر الانفصالي الكردي، لأن الأولوية ومنذ مرحلة زمنية مديدة سابقة، كانت للخطر الذي يشكله الأكراد، الأمر الذي جرى بسببه، كما ذكرنا سابقاً، غض الطرف نوعاً ما عن الممارسات الدينية، التي استفادت كثيراً من ذلك.

وفي اجتماع لاحق لمجلس الأمن القومي، وجه الأخير على لسان العسكريين نقداً لاذعاً وتحذيراً شديداً لرئيس الوزراء "الإسلامي" نجم الدين أرياكان. وتسربت إلى وسائل الإعلام أنباءٌ تفيد أن المجلس سيضع تدابير مراقبة صارمة للمؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية. وأن المجلس قد طالب بإغلاق معاهد تعليم القرآن الكريم، التي يسيطر عليها الإسلاميون. كما دعا البلديات التي يسيطر عليها الإسلاميون من حزب الرفاه إلى الكف عن توظيف الضباط المسرحين من الجيش بسبب

ميولهم الإسلامية. كما التقى الأمين العام لمجلس الأمن القومي في 2 آذار/ مارس كلاً من أرياكان ووزيرة خارجيته طانسو تشيللر شريكته في الائتلاف الحكومي، وعلى الرغم من أنه لم يتسرب أي شيء عن الاجتماع، إلا أن الصحافة خمنت أنه دار حول تنفيذ التدابير التي اقترحها مجلس الأمن القومي في اجتماعه الأخير.

وفي هذه الأثناء جاء الموعد الدوري للاجتماعات السنوية لمجلس العلاقات الأمريكية ـ التركية الذي شهد أسبوعه قبل الأخير 19 ـ 23 شباط/ فبراير استنفاراً تركياً تمثل في حضور متنوع وكبير، سياسي وعسكري واقتصادي ذهب من أنقرة واسطانبول إلى واشنطن. وكان الوجه المدني الأبرز للوفد التركي هو وزير الدولة عبد الله غيول، أحد أهم شخصيات حزب "الرفاه".

فـ "الرفاه" بدوره يركز بشكل مكثف على صورته الأمريكية. (سبق لنجم الدين أرياكان قبل سنوات، ثم لأحد قياديي حزبه الرئيسيين، أن زارا واشنطن).

اللافت للنظر أن الوزير الرفاهي غول فاجأ الأوساط السياسية التركية بمداخلة في واشنطن، قال فيها صراحة أن «الرفاه يحبذ النموذج الأمريكي للعلمانية». وأنه «يقترح نقل هذا النموذج إليها باعتباره لا يتضمن منع أية أفكار».

جاءت تصريحات غول بهذا الشكل المختصر. وعندما سُئل نائبا رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "الطريق القويم" شريك "الرفاه" في الحكومة الحالية، علي رضا غينول وصفوت أريكان بيدوك، عما إذا كانا يوافقان على مضمون تصريح غيول.. أجابا بسرعة شديدة أن هناك نموذجاً واحداً للعلمانية في تركيا، هو النموذج التركي!

في الواقع.. النموذج التركي للعلمانية مشدود إلى النموذج الفرنسي الذي يفصل الدين عن الدولة بهدف منع الكنيسة من لعب أي دور سياسي.. تبعاً للسياق التاريخي الذي ولد فيه وعبرت عنه الثورة الفرنسية. أما النموذج الأمريكي، فقد وُلد في سياق كانت مطلوبة منه حماية المجموعات الدينية للتنوع الاجتماعي الأمريكي.

لا نعرف طبعاً إذا كان عبد الله غيول يعني هذا الفارق الأساسي في طرحه الموجز، لكن الأمر الأكيد الذي ينم عنه تصريحه، هو وعيه بأن "العلمانية الأمريكية" لا تتخذ موقفاً سلبياً من المؤسسات الدينية، كالموقف السلبي من الكنيسة الذي طبع شخصية النموذج الفرنسي.

وفي مثل هذا الجو المتوتر حاول أرياكان أن يخفف من غلوائه. إذ أعلن في 3 آذار/ مارس أن « قادة الجيش وأعضاء الائتلاف الحكومي ورئيس الوزراء، هم جميعاً في انسجام تام ». إلا أن الأمين العام لرئاسة الأركان في الجيش الجنرال ايرول اوزكاسناك سارع إلى الرد قائلاً: « القوات المسلحة لا تنسجم إلا مع أولئك الذين يعملون من أجل تطبيق المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية التي نادى بها أتاتورك ».

إزاء هذا الموقف العسكري لم يكن بوسع أرياكان غير هجوم مضاد معلناً أن « مجلس الأمن القومي لا يمكنه الطلب من الحكومة اعتماد قوانين، إنه هيئة استشارية »، وذلك لحفاظ ماء الوجه أمام قواعد حزبه.

وفي وقت لاحق اجتمع نجم الدين أرياكان مع زعيم حزب اليسار الديمقراطي بولند أجاويد وزعيم حزب الشعب الجمهوري دينيز بايكال، في إطار لقاءاته مع قادة المعارضة لمناقشة نتائج اجتماع مجلس الأمن القومي. وصرح بولند أجاويد إثر اللقاء بأنه ودينيز بايكال نصحاه بتقديم الاستقالة. لكن أرياكان في تصريح لاحق أمام البرلمان قال: « لن أستقيل ».

وفي مجرى هذا الصراع اعتبر زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماز أن رئيس الوزراء « يبدو وكأنه لا يفهم ما يجري ». وقال يلماز: « عندما سألتقيه سأطلب منه تقديم استقالة حكومته ».

وعلى صعيد آخر، تعرض أرياكان إلى ضغط أيضاً من أحد القياديين البارزين في حزبه، ايدن مندريس، نجل عدنان مندريس رئيس الوزراء الذي أعدمه الجيش إثر انقلاب 1960، حيث دعا "الرفاه" إلى "اتخاذ خطوات لتهدئة" الجيش.

لكن أرياكان صرح أمام كتلة حزبه البرلمانية أن الذين يضغطون عليه على خطأ وهدد بالمطالبة بانتخابات جديدة. وأكدت الصحف التركية أن

أرياكان يرفض مطالب الجيش وتوقيع اللائحة التنفيذية لها. وكانت مطالب الجيش تتضمن 18 بنداً من أهمها:

1. منع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

2. إيقاف شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية.

3. فرض قيود صارمة على ارتداء الملابس الدينية. ومنع ارتداء أزياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها في القانون بأي شكل من الأشكال.

4. فرض إجراءات للحيلولة دون خرق الإسلاميين المتشددين لأجهزة الدولة.

5 - رقابة صارمة على المؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية.

6. فرض رقابة مشددة على شراء البنادق القصيرة الماسورة، التي تُقبل عناصر إسلامية على شرائها.

7 - إحياء المادة 163 من قانون العقوبات التي تنص على تجريم اي نشاط سياسي بدافع ديني (أدخلت هذه المادة في عهد حكومة حزب "الوطن الأم" في عام 1991).

8 - إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران الرامية إلى زعزعة النظام السائد في تركيا، ومواجهتها حيثما كان ذلك ضرورياً.

9 - تحريم العمل بصورة مطلقة ضد النظام الديمقراطي العلماني المفروض بقوة القانون.

10 - التطبيق الكامل لجميع القوانين التي وردت في المادة 174 من الدستور، التي تتعلق بعدم مس الإصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923.

11. على المدعين العامين في تركيا اتخاذ إجراءات فورية ضد أي عمل يعتبر انتهاكاً لهذه القوانين. أما المؤسسات الدينية التي تنتهكها فتغلق.

12 - العمل مجدداً على جعل السياسات التعليمية مشمولة بقانون "توحيد التعليم" ويجب زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى ثماني سنوات وتحديد عدد المدارس التي تعد رجال الدين وتحويل العدد الفائض إلى مدارس مهنية.

13 ـ إغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها أصوليون وربط بقية المدارس بوزارة التعليم.

14 ـ مساءلة الأحزاب على تصريحات وبيانات رؤساء بلديات ينتمون إليها.

15 ـ منع تسليم مجالس بلدية تمويلاً من منظمات دينية في أوروبا.

16 ـ منع إقامة المسجد في حي "تقسيم" وهو أحد أحياء أنقرة، الذي يعد أحد معاقل العلمانية في هذه المدينة.

وعلى التوازي مع ذلك خرجت من ميدان "تقسيم" وسط العاصمة أنقرة في 3 آذار/ مارس مظاهرة ضمت آلاف العلمانيين، غالبيتهم من النساء، رددوا أغاني الجمهورية وشعارات مناهضة لحكومة أربكان ولحزبه حزب الرفاه.

وعلى صعيد استقراء آخر لرأي الشارع التركي أورد مراسل صحيفة الـ"فاينشال تايمز" مقتطفاً على صفحات الصحيفة من تصوراته حول الرأي العام في مدينة "سنجان التي زارها بعد الاحتفال الذي قام فيها بمناسبة يوم القدس والذي أثار حفيظة العسكر: "في الشوارع المغبرة لمدينة "سنجان"، تبدو المكائد السياسية التي تعج في العاصمة التركية الواقعة على بعد ساعة من هذه المدينة، جزءاً من عالم آخر. هنا يجلس الرجال في مقهى "يلدز" لشرب الشاي وتناول بذر عباد الشمس تحت أشعة شمس الربيع البراقة. إن حدود المعركة بين الإسلاميين والعلمانيين هي أقل وضوحاً بالنسبة لرواد مقهى يلدز، فقد قال رجل عجوز وهو يعدل شاربه الكثيف: إن كلا الطرفين على خطأ. فقد كان رئيس البلدية شخصاً جيداً جداً، عمل بنشاط لكنه ارتكب خطأ وهو يدفع الثمن الآن (وهو بهذا يشير إلى اعتقاله، بعد انتهاء الاحتفال بيوم القدس). وأضاف: لقد كان على الجيش أن يعطي تحذيراً أولاً، فنحن لا نريد متطرفين. هذا بلد إسلامي لكن يتعين أن يكون هنالك توازن في كل شيء. واشتكى هذا المواطن لأن القانون يمنع ابنته من العمل في القطاع العام بسبب ارتدائها حجاباً إسلامياً على الرأس. كما يمنع القانون المتخرجين من المعاهد الدينية العمل في الجيش. ولذا يتساءل:لم لا؟ أليس هؤلاء من أبناء هذا البلد؟

أما الشاب محمد، الذي هو من مؤيدي حزب الرفاه والذي يلتزم بالتعاليم الإسلامية بدقة، فيقول: تعني العلمانية أن الإسلام السياسي ليس بوسعه الوصول إلى السلطة. وهي بالتالي لا تسمح للناس بأن يعيشوا بالطريقة التي يريدون.

لكن من الواضح أن الكثيرين لا يتفقون مع وجهة النظر هذه. فروّاد مقهى يلدز يعتبرون أنفسهم مسلمين جيدين وعلمانيين جيدين، فقد انبرى رجل عجوز آخر قائلاً: انظر إني مسلم وأذهب إلى المسجد، لكن لو لم يكن هنالك علمانية لما كان بإمكانك أن تتحدث بهذا الشكل. نحن جميعاً مسلمون لكننا بحاجة للعلمانية لكي ندافع عن حريتنا. ومثل كل الأتراك الآخرين يحترم سكان مدينة "سنجان" الجيش التركي، فقد أظهر استطلاع للرأي مرةً أخرى أن 90 بالمئة من الناس يؤيدونه، رغم المزاعم التي تتحدث عن فساد كبار الضباط.

ومع هذا كله كان الإجماع في مقهى يلدز واضحاً فكل شخص يريد الحفاظ على الديمقراطية والحق في العيش على هواه.

وبعد ذلك أخذت المؤسسة العسكرية تضغط على زعيمة حزب الطريق القويم طانسو تشيللر لتنسحب من ائتلافها مع أرباكان، على الرغم من أن تشيللر كانت قد أخذت موافقة هذه المؤسسة والضوء الأخضر من أمريكا، حينما ائتلفت معه. وفي لقاءات صحفية مع أعضاء قياديين من حزب الطريق القويم (علي رضا غينيول وصفوت أرباكان بيدوك) وهما نائبان في كتلة تشيللر البرلمانية، حرص كلاهما على القول أن مصير التحالف مع "حزب الرفاه" يتوقف على سلوك "الرفاه" نفسه ومدى التزامه بالمبادئ الأساسية للنظام العلماني وعلى بنود اتفاق التحالف نفسه (وبالمناسبة نص اتفاق التحالف على سابقة في العرف الدستوري. وهي ضرورة توقيع نائبة رئيس الوزراء على كل مرسوم يوقعه عادة الوزير المختص ورئيس الحكومة والجمهورية.. أياً كان موضوعه).

أما زعيمة حزب الطريق القويم طانسو تشيللر فإنها في الوقت الذي اعترفت فيه، بعد لقاء أجرته في 4 آذار/ مارس مع رئيس الجمهورية سليمان ديميريل للبحث في الوضع المتأزم، اعترفت بعودة النشاطات

"الرجعية" إلا أنها عزت ذلك لسياسات تراكمت منذ 20 عاماً. وأضافت أنه إذا كانت دروس القرآن ومدارس "إمام خطيب" (المخصصة لإعداد أئمة المساجد) تعتبر« مصادر للنشاطات الرجعية، فإن المسؤول عن ذلك ليس الحكومة الحالية ». لكنها زادت منتقدة أرباكان، إن « بعضهم يريد تسييس الدين وإدخال السياسة إلى المساجد. إنه موقف خاطئ ينبغي ألا يمارس أحد السياسة انطلاقاً من الدين وتحويل بناء مسجد إلى "فتح ثان للقسطنطينية" ».

وفي هذا الوقت تعرضت حكومة أرباكان في 4 آذار/ مارس إلى مواجهة مشروعي قرارين في البرلمان، أولهما بتوبيخ الحكومة وثانيهما لفتح تحقيق مع وزير العدل (من الرفاه) شوكت كازان بسبب زيارته لرئيس بلدية سنجان (إحدى ضواحي أنقرة) بكر يلدز في أحد سجون العاصمة (حيث كان قد احتجز منذ الشهر الماضي لرعايته احتفالاً بيوم القدس، تحدث فيه السفير الإيراني في تركيا). إلا أن كلا المشروعين باءا بالفشل، ورفض مشروع التوبيخ (272 ضد 265)، لكن هذه الأغلبية التي حصل عليها حزب الرفاه، كانت ضعيفة بالمقارنة مع اقتراعات مشابهة في الآونة الأخيرة.

ومن جهة أخرى سربت صحافة 5-6 آذار/ مارس بعض ما دار في اجتماع مجلس الأمن القومي، الذي تمخض عن مطالب عددها 18 للمؤسسة العسكرية من حكومة أرباكان ـ تشيللر. تضمن هذا البعض عرض لفيلم فيديو قدمه ممثلو المؤسسة العسكرية، شوهد من خلاله طلاب من الإسلاميين يرددون قسماً يندد بالنظام العلماني وبالعمل على الإطاحة به، وبعد القسم يقوم هؤلاء الأطفال بالبصق على تمثال لمصطفى كمال "أتاتورك" مؤسس الجمهورية التركية. وجاء نص هذا القسم، حسب الصحافة، على الشكل التالي:

« أقسم بالله.. بأن أجاهد من أجل إقامة دولة تقوم على أساس الدين والشريعة الإسلامية في تركيا، واهباً نفسي للحرب ضد إلحاد مصطفى كمال ».

كما أوردت الصحافة إحصاءً يقول أن هناك 160 ألف طفل تركي يدرسون الإسلام في مدارس غير مشروعة لتعليم القرآن، الأمر الذي جعل بسط وزارة التربية سيطرتها على هذه المدارس، من أحد مطالب الجيش الثمانية عشر الأخيرة.

في 6 آذار/ مارس أجريت محادثات بين سكرتير مجلس الأمن القومي الجنرال إلهان قليش وزعيم حزب الرفاه، أعلن على إثره الأول أن هذا الاجتماع أدى إلى توقيع أرياكان بصفته رئيساً لمجلس الوزراء على مطالب الجيش من "دون أي تغيير". وفي محاولة لاحقة من أرياكان للتسويف بتطبيق مطالب الجيش ، الذي حدد له مهلة من 2-3 شهر، حصل أرياكان على موافقة شريكته في الائتلاف طانسو تشيللر على تقديم هذه المطالب لمناقشتها في البرلمان.

في هذه الأثناء انتقدت الصحافة طلب أرياكان تقديم هذه المطالب للبرلمان لمناقشتها، متعللة بأن هذا الأمر سيؤدي إلى مواجهة بين الجيش والبرلمان، مما يشكل خطراً على البلاد، كما أعلنت الأحزاب المعارضة أنها ستقاطع جلسات البرلمان التي ستناقش هذه المطالب. واعترض رئيس مجلس النواب مصطفى قلحلي على طرح الموضوع على البرلمان وقال أن رئيس الجمهورية سليمان ديميريل يشاطره هذا الموقف.

وعلى ذات الصعيد نقلت صحيفة "ييني ساكا" التركية اليمينية أن أرياكان قال أمام مجموعة من الصحفيين في 7 آذار/ مارس خلال عشاء أقيم في ذلك اليوم « لا يمكن لأحد أن يقضي على شعب مؤمن ». وأضاف « أولئك الذين حاولوا أن يعملوا هذا الأمر هنا فشلوا. وستالين أيضاً حاول محاربة الدين وفشل ». كما دعا أحد مساعدي أرياكان، في تصريح له، إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة لتسوية الخلاف بين الجيش والحكومة.

وفي رد لاحق للمؤسسة العسكرية على نوايا أرياكان، وجه له تحذيراً آخراً على شكل بيان صدر عن الأمانة العامة لرؤساء الأركان، جاء فيه:

« إن القوات المسلحة التركية مؤسسة دستورية واجباتها ومسؤولياتها محددة بالقانون ». و« إنه أمر محزن للغاية أن تصبح القوات المسلحة التركية في بعض الأحيان عرضة للهجوم السياسي. مجلس الأمن

القومي هو جهة شرعية. وقادة الجيش باعتبارهم أعضاء في المجلس يستمعون بحرية ويدلون بوجهة نظرهم وأفكارهم».

وفي هذه الأثناء تقدم مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم، أكبر أحزاب المعارضة، ليدلي بدلوه في هذا الصراع ليأول قلق الجيش إلى عاملين أساسيين، أولهما: جهود "الرفاه" الحثيثة في إدخال كوادره في معظم مؤسسات الدولة، خصوصاً في دوائر وزارة التربية الوطنية، وثانيهما: سعي حزب الرفاه إلى "تسليح" قواعده خصوصاً في محافظتي قونيه وسيواس وغيرها من المحافظات "الحساسة" حيث تسجل مبيعات البنادق ذات الفوهتين "انفجاراً مذهلاً"، على حد تعبير يلماز. هذا فضلاً عن ظهور بعض العناصر الحزبية المرافقة لأرباكان في زي موحد. ويرى يلماز أن مثل هذه المظاهر لا تعكس "مجادلة سياسية"، بل "مواجهة مسلحة"، الأمر الذي يذكرنا بما كان أرباكان قد قاله في ربيع 1994 حول الوصول إلى السلطة « عن طريق الدم أو من دونه ».

كما شارك مسعود يلماز قلقه هذا، بولند أجاويد، زعيم حزب اليسار الديمقراطي حيث ذهب إلى القول أن: قلق الجيش لا يقتصر عليه، بل هو جزء من قلق المجتمع ككل، والجيش جزء من هذا المجتمع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه صدحت عدة دعوات من زعماء أحزاب المعارضة، تدعو فيها أرباكان إلى تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل.

أمام هذه العاصفة العاتية، لم يكن من نجم الدين أرباكان إلا أن يعمل على تلطيف الجو السياسي المشحون بإجراءات عملية، أولها عقد جلسة لمجلس الوزراء لمناقشة اللوائح التنفيذية لمطالب الجيش، التي تم عقدها في 13 آذار/ مارس في جو مشحون. إلا أن أرباكان خضع للعاصفة التي أحدثها الجنرالات وكلف طانسو تشيللر نائبته المضي في الإجراءات التي تهدف إلى تطبيق مطالب الجيش في "تحجيم التيار الأصولي".

وفي مجال آخر وأمام مؤتمر لـ "الرفاه" وفي محاولة أخرى منه لتلطيف الجو السياسي وتخفيف غلوى التطرف في حزبه، قال أرباكان: « إن

العلمانيين الفاشيين لا وجود لهم الآن سوى في التاريخ، وحل محلهم الآن في تركيا علمانيون متحضرون وعلمانيون غربيون ».

وعلى صعيد آخر، فتحت صحيفة "حرييت" العلمانية، المعادية لحزب الرفاه، ملفاً قديماً لأرباكان وهو تصريح أدلى به لصحيفة الأنباء الكويتية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1993 تهجم فيه، عندما كان في المعارضة، على النظام العلماني في تركيا متهماً إياه بأنه جلب الفقر والتخلف للبلاد واتهم فيه مصطفى كمال "أتاتورك" بأنه أعلن الحرب على الإسلام وأنه قام بتحويل المساجد إلى اصطبلات عبر فرض العلمانية على الشعب التركي عام 1926. وسرعان ما تلقفت النيابة العامة التركية هذا النبأ وقامت بالتحقيق القضائي الأول، الذي على إثره رفعت دعوى أمام المحكمة الدستورية لحظر حزب الرفاه بزعامة أرباكان بحجة أن هذا التصريح يعد انتهاكاً لقانون الأحزاب السياسية في تركيا. وعلى التوازي وجهت النيابة العامة في محكمة التمييز التركية طلباً إلى القضاء المصري، عبر وزارة الخارجية، تطلب فيه الحصول على تسجيل لتصريح أرباكان سابق الذكر.

وفي هذه الأثناء استقبل أرباكان وزير خارجية الدولة العبرية ديفيد ليفي، بعد ضغوط من المؤسسة العسكرية وتردد من طرفه. إلا أن لهجة أرباكان كانت قاسية في حديثه مع ديفيد ليفي، حيث وجه إليه الحديث قائلاً: « على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها منذ سنوات ويجب عليها أن تتخلى عن خططها الجديدة في بناء المستوطنات » و« أن القدس مدينة مقدسة ليس بالنسبة لليهود والمسيحيين فحسب، وإنما للمسلمين أيضاً ». و« أن السيناريو وبعض الأفكار المطروحة الآن تزعج مليار مسلم ». وما كان من ليفي الذي كان مشدوهاً، إلا أن أجاب كما يجيب التلميذ المذنب معلمه: « إن إسرائيل كانت مخلصة لكافة اتفاقات السلام ». وأن « القدس لم تكن ابداً عاصمة لدولة أخرى ». وكانت الشرطة التركية قد اقدمت على اعتقال عشرة إسلاميين كانوا يشاركون في تظاهرة في اسطانبول احتجاجاً على بناء المستوطنة اليهودية في جبل "أبو غنيم" في القدس، والقمع الاسرائيلي بحق الفلسطينيين، أحرقوا خلالها علم الدولة العبرية.

باشرت الحكومة التركية بتطبيق الإجراءات الضرورية لتحقيق مطالب المؤسسة العسكرية، إذ أقرّت وزيرة الداخلية ميرال اكسين، وهي من الجناح العلماني في الحكومة، بإغلاق مدارس تحفيظ القرآن غير المرخصة ومكاتب الطرق الصوفية، والتي يقول الجيش بأنها: «تربة خصبة للنشيطين الإسلاميين». كما أقرت الحكومة بإقالة الموظفين الإسلاميين الأصوليين من الوظائف العامة. وطلبت وزيرة الداخلية من 80 محافظاً اجتمعت بهم، أن يصار إلى «تسريح من الوظائف العامة، كل من يشارك في نشاطات دينية تخريبية».

وفي جلسة احتفالية للبرلمان التركي بمناسبة يومي السيادة والطفل في 24 نيسان/ابريل، جرت مشادة كلامية أعادت إلى الأذهان طرح الثقة بمصير حكومة أرياكان. وذلك عندما خاطب بولاند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي نواب البرلمان قائلاً: «إن الجيش التركي لن يسمح لمجموعة من ذوي العقول الرجعية بهدم النظام». فقاطعه نواب حزب "الرفاه" بالهتاف ضده ويدق المناضد الخشبية بعنف. غير أن أجاويد استمر بحملته ضد حزب الرفاه قائلاً: «إن حزب الرفاه أخطر على النظام القائم من منظمة حزب العمال الكردستاني». فسار بعض نواب حزب الرفاه نحوه وهم يصيحون صيحات الاستنكار ضده، ودعا آخرون إلى إسكات هذا الصوت النشاز، في حين سُمع صوت نجم الدين أرياكان وهو يردد: «اسكت أيها الكذاب، واترك الخطاب». وقال دينيز بايكال رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض، عندما جاء دوره في الخطاب: «إن هؤلاء النواب الذين يريدون إقامة جمهورية على غرار جمهورية الجزائر، يجب أن يتركوا الحكم، وعليكم أيها النواب أن تسقطوا هذه الحكومة إذا كنتم لا تريدون أن تُذبحوا كالشياه في وضح النهار». وفي هذا الجو المكهرب والمشحون بالحقد، لوحظ انسحاب الجنرال حكمت كوكسال قائد القوات البرية ووكيل أركان الجيش من صالة الاحتفال.

وفي 26 نيسان/ ابريل اجتمع مجلس الأمن القومي في جلسة طارئة ليناقش مدى تطبيق الحكومة للاجراءات التي طالب بها وذلك لوضع حد لتغلغل الإسلاميين من أنصار حزب الرفاه في مؤسسات الدولة.

وعلى التوازي مع ذلك نصح ايدين مندريس نائب رئيس حزب الرفاه ويعتبر من المعتدلين فيه، وكان قد انضم إلى الحزب قبل أسابيع من الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 1995، نصح الحكومة بتقديم استقالتها قائلاً: « إن الحكومة لا تستطيع البقاء في السلطة ما دامت المواجهة قائمة مع الجيش ». وأيده بذلك عضو في حزب الرفاه، يعمل مستشاراً لنجم الدين أرياكان للشؤون الخارجية، إذ قال: « يجب الامتثال لإرادة الشعب التركي المطالب بإنهاء الائتلاف الحكومي ». وجاء هذا التصريح إثر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة "توركيش ديلي نيوز"، أجرته في أنقرة واسطانبول وازمير وأعلن فيه أن 72٪ من المشاركين يؤيدون إنهاء الائتلاف الحاكم. وأكد 66٪ أن انتخابات مبكرة هي طريق الخروج من الأزمة، بينما اعتبرت النسبة ذاتها أن المدنيين يمكنهم إدارة البلاد بصورة أفضل من العسكريين. ولم تحظ حكومة وحدة وطنية سوى بدعم 43٪، بينما رفضها نحو 49٪. وقال 60٪ أنهم يعتبرون النزعات المادية للعلمانية أخطر من النزعات الانفصالية لحزب العمال الكردستاني.

وفي ختام اجتماع مجلس الأمن القومي السابق الذكر، صرح رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الجنرال إسماعيل حقي قره دايي أن: « الجيش التركي الذي أطاح بثلاث حكومات مدنية بين 1960 و1980، يراقب التطورات السياسية عن كثب ويطالب البرلمان باتخاذ إجراءات لإنهاء الأزمة السياسية الحالية ». وأضاف أن « القوات المسلحة التركية تقف كلياً خارج السياسة وستبقى خارجها ». وأن « هنالك تطورات في بلادنا تناقض مبادئ أساسية في الدستور، الأمر الذي يثير حساسية كبيرة داخل القوات المسلحة ». وتابع « لا أحد يمكنه أن يبقى لامبالياً تجاه هذه الأمور. ولكن البرلمان هو المكان الذي يجب أن تحل فيه هذه المسائل. ونحن نعتقد بأن كل أمر يمكن، ويجب، أن يحل تحت سقفه ». وفي هذه الأثناء أمر وزير العدل شوكت قازان (حزب الرفاه) بفتح تحقيق مع قائد قوات الدرك لمنطقة الأناضول الجنرال عثمان أوزبك، الذي شن هجوماً على أرياكان واتهم الإسلاميين بأنهم يستخدمون الديمقراطية مجرد وسيلة

للوصول إلى السلطة، وقال إنهم « مثل نظرائهم في الجزائر، مستعدون لقطع الرؤوس تحقيقاً لأغراضهم ». وجاءت تصريحاته هذه رداً على مسرحية عرضتها فرقة إسلامية في شرق البلاد وصفت فيها الجيش بأنه « ملحد وعدو للشعب » ودعت الأمة إلى « الانقضاض عليه »، قامت على إثرها الشرطة باعتقال 15 من المشاركين فيها.

واتهم ضابط كبير في هيئة الأركان أربكان بـ "ممارسة التقية" لإخفاء نواياه الحقيقية. وقال « إنه يحاول أن ينصب فخاً ويكسب الوقت ». وأضاف أن « رئيس الوزراء يقبل كل شيء في مجلس الأمن القومي ويقول أنه موافق ولكن الناطقين باسم حزب الرفاه يقولون خارج (اجتماع المجلس) العكس تماماً ». وجاء هذا رداً على تصريحات لبعض قياديي حزب الرفاه، أشاروا فيها إلى أن حزب الرفاه يستعد لمواجهة سياسية فاصلة مع الجيش والقوى العلمانية التركية لمنع إغلاق مدارس الأئمة والخطباء حتى لو أدى ذلك إلى إسقاط الحكومة. وعقب ذلك تصريحات لآخرين قالوا فيها أن نجم الدين أربكان يسعى إلى عرض قرار عن طريق البرلمان، ينص على تمديد التعليم الإلزامي إلى ثماني سنوات، وذلك لجعل الجيش وجهاً لوجه أمام البرلمان، ومن دون معركة سياسية تحرجه، وفي إدراك منه إلى وجود معارضين لإغلاق مدارس الأئمة والخطباء في الأحزاب اليمينية الأخرى من بين أعضاء البرلمان الحالي، من خريجي مدارس الأئمة والخطباء، جُلهم من حزب الرفاه، وبعضهم ينتمي إلى الحزبين اليمينيين الآخرين، إضافة إلى 7 وزراء من الحكومة الحالية. وكان قد نقل عن أحدهم هو عبد الله غيول وزير الدولة للشؤون الخارجية قوله أنه « يفضل أن تسقط الحكومة الحالية على أن يشارك في جريمة إغلاق مدارس الأئمة والخطباء »*.

---

* مدارس الأئمة والخطباء ـ يدخل التلاميذ هذه المدارس بعد المرحلة الابتدائية فيقضون ثلاث سنوات في مرحلتها المتوسطة وأربعاً في الثانوية، ثم يمكنهم دخول الجامعة في أي تخصص يريدون. وعلى الرغم من صبغتها الدينية، إلا أن هذه المدارس توفر مناهج علمية ولغات أجنبية وغير ذلك من التخصصات

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المدارس تلاقي إقبالاً شديداً، ويعتبر وجودها أحد المطالب التقليدية لشيوخ الطرق الصوفية أصحاب النفوذ في الأحزاب اليمينية. وعلى الرغم من أن هذه المدارس توفر مصدراً لكوادر حزب الرفاه، إلا أن معظم ما افتتح منها كان في عهد الرئيس الراحل طورغوت أوزال، كما أن تشيللر سمحت بفتح مالا يقل عن 100 منها خلال ترؤسها الوزارة السابقة. وننوه هنا إلى أنه سبق أن قدم 70 نائباً مشروعاً لتمديد فترة الدراسة الإلزامية إلى 8 سنوات، لكنه فشل في البرلمان.

في خضم هذه المعركة السياسية الحادة، تبين لكل من نجم الدين أرياكان وحليفته طانسو تشيللر أن ائتلافهم الحكومي آيل للزوال، لذا اقدما على عقد جلسة لمجلس الوزراء للتباحث حول شروط الطلاق الاختياري. وجاء هذا الاجتماع بعد استقالة وزيرين في حكومة أرياكان، هما وزير الصناعة والتجارة بالم اريز ووزير الصحة يلدرم اكتونا، اللذان ينتميان إلى حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تشيللر.

طلبت طانسو تشيللر من أرياكان في هذا الاجتماع أن يتخلى لها عن رئاسة الوزراء اعتباراً من الشهر المقبل، في مسعى لإنهاء النزاع المتفاقم بين الحكومة والمؤسسة العسكرية، ولعل ذلك يساعدها في احتواء التمرد الذي بدأ في قياديي حزبها ونواب يمثلونه في البرلمان. إلا أن كبار مستشاري أرياكان أوضحوا في وقت سابق أن تسليم تشيللر رئاسة الوزراء، قبل الموعد المحدد، غير وارد إطلاقاً.

في غضون ذلك شارك أرياكان في 26 نيسان/ابريل باجتماع للمجلس العسكري الأعلى وصادق خلال الاجتماع على قرار لقيادة الجيش بطرد 141 ضابطاً إسلامياً و20 ضابطاً يسارياً.

وكان أرياكان في هذه المعمعة السياسية الحادة، قد لبى دعوة وجهها له خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، بزيارة السعودية لأداء فريضة مناسك الحج. وغادر أرياكان إلى السعودية مصطحباً معه

الأخرى، لكنها تتميز بالتركيز على القرآن الكريم والعلوم الدينية، ولا يقتصر التعليم فيها على الذكور إذ أن هناك مدارس للفتيات، يدرس فيها أكثر من 200 ألف تلميذة.

وفداً كبيراً يتجاوز المئة شخص، يضم عدداً من الوزراء والنواب، معظمهم من حزب الرفاه الذي يتزعمه. وقام نجم الدين أرياكان والوفد المرافق له بالتوجه من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، عقب اختتام مناسك الحج، وذلك لزيارة مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام والصلاة فيه، وعاد إلى البلاد يوم 22 نيسان / ابريل.

بين 25 و28 نيسان أجرى معهد بيار- غالوب استطلاعاً للرأي العام الرسمي شمل عينة من ألف وتسعة أشخاص في إحدى عشرة محافظة، ونشرت نتائجه في السادس من أيار/ مايو. وتناول الاستطلاع الكثير من القضايا الساخنة التي تشغل بال الأتراك.

والسؤال المركزي الذي تمحور عليه الاستطلاع كان حول الطريقة التي يمكن بها الخروج من الأزمة الحالية بين "الرفاه" والجيش. وكانت النتائج على درجة عالية من الأهمية في وقت كثر الحديث عن احتمالات قيام الجيش بانقلاب عسكري ينهي "عصيان" الإسلاميين. فقد أظهر الاستطلاع أن أقلية ضئيلة جداً تؤيد تنفيذ انقلاب عسكري كوسيلة للخروج من الأزمة. وبلغت نسبة هذه الأقلية 11,4٪ فقط، فيما دعت نسبة 42,1٪ إلى الخروج من المأزق عن طريق إجراء انتخابات نيابية مبكرة. وإذ دعت نسبة 28,1٪ إلى استمرار الائتلاف الحالي مع ضرورة انسجامه مع قرارات مجلس الأمن القومي الداعية إلى الحد من نشاط الإسلاميين فإن 18,4٪ رأت تشكيل حكومة ائتلافية جديدة كحل للتنافر والتشاحن الحالي.

واستمرت القوات المسلحة المؤسسة لتبقى الأكثر وثوقاً من جانب الرأي العام، حيث نالت تأييد 70,9٪ من العينة التي جرى فيها الاستطلاع. وتلاها مقام رئاسة الجمهورية ممثلاً بسليمان ديميريل الذي حصل على ثقة 60,6٪.

واعتبر واحد من ثلاثة أن أياً من الأحزاب الحالية لا تعكس قناعاته، فيما أخذ 72,3٪ على البرلمان الحالي عدم قيامه بما تتطلبه وظيفته. ويشير الاستطلاع إلى أن هذه النتائج تعكس تضاؤل الآمال والتوقعات التي يعلقها المواطن على البرلمان والأحزاب السياسية. وإذ رأى الاستطلاع أن

اهتزاز الأحزاب المركزية يقوي الاتجاهات الراديكالية، فإن إطاحة حزب "الرفاه" من السلطة عن طريق القوة يحمل مخاوفاً مقلقةً، منها انتشار التيارات الإسلامية السياسية المتطرفة. ولكن إجراء انتخابات نيابية مبكرة في ظل قانون الانتخاب الحالي والبنية السياسية القائمة، قد يسفر عن نتائج خطيرة لم يحددها ناشرو الاستطلاع، ولكنهم كانوا يلمحون إلى إمكان فوز أكبر للرفاه في انتخابات مقبلة وفق القانون المعمول به حالياً.

وفي خطوة تصعيدية أخرى من جانب حزب الرفاه، وجه الأخير دعوة إلى شخصيات وقوى إسلامية فاعلة صديقة لحزب الرفاه والشعب التركي لحضور سلسلة من الاجتماعات احتفالاً بذكرى فتح القسطنطينية. ومن هذه التنظيمات التي وجهت لها الدعوة حركة "الاخوان المسلمين" في مصر ومنظمات متهمة أمريكياً بالإرهاب مثل حركة "المقاومة الإسلامية" (حماس) وحركة "الجهاد الإسلامي" وحركة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في باكستان والحزب الإسلامي في ماليزيا والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر والجبهة الإسلامية القومية في السودان، إضافة إلى التجمعات التابعة لهذه التنظيمات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. إلى ذلك دعت منظمة "وقف الشباب" وهي تنظيم شبابي تابع لـ "الرفاه" القيادات الإسلامية إلى حضور احتفال ضخم بمناسبة ذكرى فتح القسطنطينية، يشارك فيه ما لا يقل عن 50 ألف شاب تركي في جو استعراضي حماسي لإحياء ذكرى فتح المدينة على يد السلطان محمد الفاتح. وسيتحدث أرباكان في هذه المناسبة أيضاً، وذلك في خطوة منه إلى استعادة التراث العثماني، تحريكاً للمشاعر الوطنية التركية ممزوجة بالإسلام. هذا مع العلم أن الأوساط العلمانية والمؤسسة العسكرية يعتبران أن هذا الاحتفال بمناسبة فتح القسطنطينية هو بمثابة استفزاز لهما.

وفي تاريخ 11 أيار/ مايو تظاهر مئات الألوف من أنصار حزب الرفاه في ميدان السلطان أحمد، الذي يطل عليه المسجد الأزرق التاريخي للاحتجاج على خطط إغلاق المدارس الدينية، ووصفت التظاهرة، التي جرت ،دون وقوع حوادث، بأنها أكبر تجمع للإسلاميين في تركيا منذ عقود. وحمل المتظاهرون لافتات لدعم المدارس الدينية ورددوا هتافات "الله

أكبر". وقدر عدد المتظاهرين بـ 300 ألف شخص ملأوا الميدان والشوارع المؤدية إليه. وفي خطوة استفزازية ارتدت المشاركات في المظاهرة النقاب، فيما ارتدى مشاركون زياً إسلامياً، متحدين بذلك القوانين التي تحظر على الأتراك استخدام هذا الزي. وردد المتظاهرون هتافات تدعو إلى إقامة نظام إسلامي، ولوح آخرون برايات خضر. كما صدحت هتافات تقول: «هذه تركيا وليست إسرائيل». وكان قد صرح خليل إبراهيم جيليك وهو نائب عن حزب الرفاه، ويعتبر أحد مساعدي أرياكان، صرح موجهاً حديثه للجيش قائلاً: «أنه إذا أقفلتم المدارس الثانوية الدينية فستحصل إراقة دماء». و«في هذه الحال ستصبح تركيا جزائر ثانية، بل إن الوضع سيصبح أسوأ مما هو في الجزائر». وفي مجال آخر أقدم وزير العدل التركي شوكت قازان (حزب الرفاه) إلى إصدار أمر بفتح تحقيق مع ثمانية صحفيين ونقابيين بتهمة "تحريض الجيش عبر الصحف على القيام بانقلاب". ومن جانبه أعلن رئيس الوزراء التركي نجم الدين أرياكان في 13 أيار/ مايو أن المناورات البحرية التي أعلن عنها بين تركيا والدولة العبرية والولايات المتحدة «أرجئت إلى السنوات المقبلة». وتجدر الإشارة إلى أنه تم التخطيط لتنفيذ هذه المناورات، عبر زيارات متبادلة بين القيادات العسكرية في كل من تركيا والدولة العبرية بحضور ممثلين عن الجانب الأمريكي، في كل من أنقرة وتل أبيب في الآونة الأخيرة. وكان رد فعل المؤسسة العسكرية على لسان كبار ممثليها أن "المناورات لن تؤجل" وأيدتهم في ذلك وزارة الخارجية التركية التي صرحت في 14 أيار/ مايو على لسان الناطق الرسمي باسمها بأن «خطط إجراء مناورات بحرية مشتركة مع إسرائيل ستمضي قدماً، رغم تصريحات لأرباكان، لمح فيها باحتمال تأجيلها».

وهكذا نجد أن الوضع السياسي في تركيا وصل في هذه الآونة، إلى حد الانفجار، فمن جهة هنالك مؤسسة عسكرية تقف متذرعة بدستور "أتاتورك" لتحمي "العلمانية" لتحد من النشاط الإسلامي المتنامي في البلاد والذي يمثله حزب الرفاه وتصر على تطبيق مطالبها، التي رفعتها في الآونة الأخيرة إلى الحكومة، يتعاون معها في هذا الشأن جميع أحزاب

المعارضة العلمانية. ومن جهة أخرى هنالك حزب الرفاه الذي أتى إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع الديمقراطي، وله في الشارع التركي شعبية كبيرة تدافع عنه وتحضه على عدم الانصياع لمطالب الجيش، والوفاء بوعوده التي قدمها أثناء حملته الانتخابية الأخيرة (كانون أول / ديسمبر 1995). وكأني بالشارع السياسي التركي وصل إلى حد التوازن بين طرفي الصراع، فلا الجيش يجرؤ على القيام بانقلاب عسكري كما اعتاد (1960، 1971، 1980)، نظراً لخشيته من انقلاب الأمور ضده وتحجيم دوره أو من تحول تركيا إلى جزائر أخرى، لا يعلم أحد نتائج هذا التحول، ولا زعماء حزب الرفاه يستطيعون عدم الاكتراث بمطالب الجيش والذهاب بعيداً في تطبيق سياسة متشددة ترمي إلى تطبيق المبادئ التي قام عليها حزبهم وهي تطبيق "دولة العدالة" الموازية لـ "الدولة الإسلامية" وذلك لتخوفهم من أن يخسروا كل ما جنوه منذ تسلمهم السلطة والعودة مرة أخرى إلى الظل، كما حصل سابقاً لحزبين سياسيين إسلاميين، كانا قد أسسوهما (النظام الوطني والسلامة الوطني) سابقاً، واللذان آلا إلى الحظر من السلطات العسكرية الانقلابية. وفي المقابل لم يذهب هؤلاء الزعماء وعلى رأسهم نجم الدين أرباكان إلى طأطأة الرأس والرضوخ التام لمطالب العسكر، خشيةً من فقدان القاعدة الشعبية التي جاهدوا جهاداً مريراً لخلقها.

أمام هذه اللوحة المعقدة، لم يكن من الجيش إلا أن يصدر أزمته السياسية إلى الخارج. فقد أقدم على شن حملة عسكرية كبيرة* في شمال العراق بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني (PKK).

---

* وقد جرت العلملية الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 واستمرت الثانية من نهاية آذار /مارس حتى مطلع أيار/ مايو 1995 وشارك في كلتيهما عشرات ألوف الجنود. وشن الجيش التركي إضافة إلى هاتين العمليتين سلسلة من العمليات المحددة الأهداف والغارات البرية والجوية ضد حزب العمال الكردستاني. وفي 20 آذار /مارس 1995 شن الجيش التركي عملية أوسع نطاقاً في هذه المنطقة وشارك 35 ألف جندي في العملية الجوية البرية "فولاذ" والتي وصلت إلى عمق 220 كيلومتراً على طول الحدود البالغ 385 كيلومتراً والتي ذكر أن فيها ما بين 2500 و2800 "إرهابي" من حزب العمال الكردستاني. وتلت

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سيطرة القوات العراقية على مدينة أربيل في الآونة الأخيرة، سحبت جميع المتعاملين معها من الأكراد مع عائلاتهم ويقدر عددهم بالآلاف وأناطت بدور الحفاظ على الأمن وعلى مصالحها في منطقة كردستان العراقية إلى الجيش التركي. ففي الآونة الأخيرة كثرت الاجتماعات التصالحية والتنسيقية بين مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم الحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وذلك تحت رعاية تركيا وإشرافها المباشر.

وفي نهاية هذه المشاورات التي جرت جميعها في أنقرة تم التوقيع على اتفاق بين الطرفين وُقع في 31 تشرين الأول/ أوكتوبر 1996، ينص على تبادل مناطق النفوذ بين الأطراف الثلاثة وتخلي مسعود البرزاني عن التعاون مع النظام العراقي. ويهدف هذا الاتفاق والمصالح الأمريكية ـ التركية إلى تحويل شمال العراق إلى كانتونات ـ برزانية، طالبانية، تركمانية . بهذا الشكل تكون أمريكا حافظت على مصالحها عن طريق الروموت كونترول، أما تركيا فحافظت عليها عن طريق الإشراف شبه المباشر. ولاستكمال تنفيذ هذه الخطة البعيدة الأمد، أقدمت تركيا على شن هذه الحملة الأخيرة، بعد أن زودتها أمريكا بما ينقصها من عتاد حديث، كما أقدمت إسرائيل بدورها على تزويد الجيش التركي بمعدات الكترونية خاصة لمراقبة الحدود، بالإضافة إلى إرسال عدد كبير من الخبراء المستشارين العسكريين لإسداء المشورة العسكرية وتقديم الخبرات التي استقاها الجيش الإسرائيلي أثناء حربه العدوانية ضد لبنان وإقامته للمنطقة العازلة على أراضيه.

شارك في هذه الحملة زهاء /50/ ألف جندي من مختلف صنوف القوات المسلحة. ودخلت هذه القوات الأراضي العراقية حتى عمق 200 كم، ساعدتها على ذلك قوات مسعود البرزاني، المنتشرة في تلك المنطقة،

عملية "فولاذ" عملية أخرى مطلع تموز /يوليو 1995 شارك فيها ثلاثة آلاف جندي واسفرت عن مقتل 67 كردياً وحوالي عشرين عسكرياً تركياً خلال ستة أيام من المعارك.

كما صاحب هذه القوات مستشارون من جيش الدولة العبرية مع تجهيزات الكترونية حديثة. لاقت هذه الحملة استنكاراً شديداً ابتداءً من العراق وصولاً إلى أروقة الأمم المتحدة.

ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف الرئيسي من القيام بهذه العملية ليس إلا تصفية حسابات داخلية وتوفير مبررات للمؤسسة العسكرية (تحت اسم الحاجة الوطنية) تساعدها على حسم صراعها مع حزب "الرفاه" الحاكم والدينيين (المدعومين من إيران). وعلى الرغم من أن كل هذه التوقعات تعتبر صحيحة إلا أن أحد الأهداف الهامة لهذه العملية هو إقامة شريط حدودي عازل على الأراضي العراقية شبيهاً بذلك الذي أقامته إسرائيل على الأراضي اللبنانية.

وهنالك مصادر تشير إلى أن عملاء من الدولة العبرية يقيمون مراكز تنصت الكترونية في مدينة "الدهوك" العراقية، مستغلين تحالفهم مع العسكريين الأتراك للتحرك على مسافة لاتزيد عن 100 ميل (160 كم) من حدود إيران مع العراق. وهذا معناه أن مراكز التنصت هذه ستسمح لمخابرات الدولة العبرية بالقفز فوق دائرةٍ قطرها يُقدر بنحو 500 ميل لالتقاط نشاطات إيران والعراق الإلكترونية واتصالاتهما السلكية واللاسلكية باستخدام تجهيزات إلكترونية بسيطة. وأكدت مصادر كردية إلى أن وفداً عسكرياً من الدولة العبرية قام بزيارة تفقدية للقواعد العسكرية لحزب العمال الكردستاني التي دمرتها القوات التركية في هجومها الحالي، كما قام بعملية مسح جوي لمنطقة الحدود التركية ـ العراقية في إطار التعاون المشترك لإنشاء منطقة أمنية تمنع هجمات المتمردين الأكراد.

وأشارت بعض المصادر إلى أن الجيش التركي يرمي من وراء ذلك التذكير بأن له حق بأراض من شمال العراق، وذلك إشارة إلى الموصل وكركوك، اللتين تعتبران من أغنى الأراضي العراقية بالنفط.

وتجدر الإشارة إلى أن قيادة الجيش لم تبلغ رئيس الوزراء نجم الدين أرباكان مسبقاً بخطتها تنفيذ هذه العملية العسكرية في شمال العراق وذلك "خشية أن تتسرب المعلومات إلى حزب العمال الكردستاني إذا أبلغت

الحكومة، وهذا من شأنه أن يفسد العملية"، وهذا القول يعود إلى مسؤول رفيع المستوى في رئاسة الأركان.

وفي خطوة تصعيدية أخرى أقدمت رئاسة أركان القوات المسلحة التركية على تقديم موعد الاجتماع الدوري لمجلس الأمن القومي ليصبح بتاريخ 27 أيار/ مايو بدلاً من نهاية الشهر، وذلك لتذكير أرباكان بالتاريخ الذي أقدم فيه الجيش على القيام بانقلابه الأول في 27 أيار/ مايو 1960. وقدمت ثلاثة من أحزاب المعارضة البرلمانية في 16 أيار/ مايو مذكرة لحجب الثقة عن حكومة أرباكان الائتلافية، وهذه الأحزاب هي "حزب الوطن الأم" بزعامة مسعود يلماز وحزب " اليسار الديمقراطي" بزعامة بولند أجاويد وحزب "الشعب الجمهوري" بزعامة دينيز بايكال. وجاءت هذه المذكرة متهمةً الحكومة بـ "الانتهاك المستمر للمبادئ الأساسية للجمهورية التركية" (أي العلمانية) و"جر المجتمع التركي إلى صراع داخلي بتقسيم المواطنين إلى فرق مثل مؤمنين وغير مؤمنين". كما توالت الاستقالات من الحكومة، إذ قدمت وزيرة الدولة التركية للأسرة وشؤون المرأة أصيلاي سايجين وهي من حزب الطريق القويم استقالتها وأعلنت لتبرير هذه الاستقالة في مؤتمر صحفي: « إنني على طول خط حياتي السياسية سعيت لخير الشعب » وأضافت قائلة: « إن مشاريع القوانين التي تخص المرأة لم تصدق من قبل البرلمان. وأن الحكومة الحالية أخذت تطرح مسائل تمس الديمقراطية والعلمانية في الجمهورية التركية ». وسبق هذه الاستقالة استقالتان لوزيري الصحة والتجارة والصناعة وهما من حزب الطريق القويم أيضاً، جاءت استقالتاهما احتجاجاً على فشل الحكومة في اتخاذ إجراءات للحد من النشاطات الإسلامية. وفي غضون ذلك تظاهر أكثر من 20 ألفاً من العلمانيين في 17 أيار/ مايو في أنقرة للاحتجاج على حكومة أرباكان، رددوا فيها شعارات منها "تركيا ستبقى علمانية"، وانفضت هذه المظاهرة بعد اجتماع أمام ضريح مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال "أتاتورك"، وقيام الجنرال دوغمان غيوريش، الذي كان أبرز المشاركين في المظاهرة، وهو رئيس سابق للأركان، بكتابة كلمة في سجل زوار الضريح: « إننا، كما في السابق، حماة مبادئك

وقوانينك العلمانية». وقبل أيام قليلة من مناقشة الاقتراع بحجب الثقة عن الحكومة في البرلمان، قدم نائب من حزب الرفاه استقالته، وانضم إلى حزب الوطن الأم المعارض. وبهذا نقص عدد المقاعد التي يشغلها الائتلاف الحاكم في البرلمان إلى 280 صوتاً من أصل 550. وتجدر الإشارة إلى أن المعارضة تحتاج إلى 276 صوتاً لحجب الثقة عن الحكومة، الأمر الذي لم يمكنها في هذه المرة من تمرير هذا الحجب.

وبعد هذا الفشل من جانب المعارضة رفع رئيس الادعاء العام فورال سافاش، بتحريض من المؤسسة العلمانية التركية، دعوى أمام المحكمة الدستورية، طالب فيها بحظر نشاطات حزب الرفاه بتهمة إدخال البلاد في دوامة نشاطات تنتهك المبادئ العلمانية المثبتة في القانون الأساسي لتركيا. واتهم سافاش، في مؤتمر صحفي عقده في 21 أيار/ مايو، الرفاه بجرِّ تركيا إلى حرب أهلية. كما اتهم ضمناً سياسيين ينتمون إلى هذا الحزب بالخيانة. وقع ملف الاتهام ضد حزب الرفاه من 18 صفحة، ضمنها رئيس الادعاء العام قائمة بـ "انتهاكات" هذا الحزب تراوحت بين ارتداء أزياء إسلامية في الجامعات ودفاعه العنيد عن المدارس الدينية وصولاً إلى تصريحات لأرياكان وزعماء آخرين من حزب الرفاه. لكن حزب الرفاه لم يقف مكتوف اليدين في مواجهة هذه الاتهامات، إذ أعلن نائب رئيس الحزب، وزير الدولة عبد الله غيول: «سنجعله (أي رئيس الادعاء العام) يمثل أمام القضاء. لقد قدم وثائق غير قانونية ولا أساس لها ضدنا».

وهكذا نجد أن الأزمة السياسية بلغت ذروتها في تركيا، وأصبحت البلاد تُساس برأسين، أحدهما يطالب بالاحتكام إلى الديمقراطية، والآخر بالاحتكام إلى علمانية "أتاتورك"، الأمر الذي خلق فراغاً سياسياً يمكن أن يشل مؤسسات الدولة في حال استمراره. وأمام هذا التأزم وأخطار الانشقاقات من حزب الطريق القويم، الشريك الائتلافي في الحكومة، لم يكن أمام أرياكان وتشيللر إلا أن يبحثا عن حلٍ لهذه الأزمة، يخرجان عن طريقه بحفظِ ماء الوجه.

وفي ضوء هذا الانهيار المتوقع للائتلاف الحاكم، قبل مرور سنة على تشكيله، اتفق طرفاه في 28 أيار/ مايو على إجراء انتخابات مبكرة مع

سعي إلى تحديد شروطها وموعد إجرائها، وذلك في اجتماع لمجلس الوزراء. وبعدها التقى أرباكان بتشيللر على انفراد لإجراء مزيد من المشاورات في شأن شروط "الطلاق"، طالب خلالها أرباكان بإجراء الانتخابات خلال 3 أشهر وذلك قبل الموعد الذي ستبت فيه المحكمة الدستورية بالدعوى التي رفعها رئيس الادعاء العام لحظر حزب الرفاه وهي ستة أشهر. كما تشاورا حول نجاح مساعي تشيللر بإشراك طرف ثالث في الائتلاف وهو زعيم حزب الوحدة الكبرى محسن يازجي أوغلو، الذي يمتلك 8 مقاعد في البرلمان لاستغلالها في مواجهة الاقتراحات المحتملة بحجب الثقة عن الحكومة.

وفي وقت لاحق، رضخ أرباكان لطلب شريكته في الائتلاف بتسليمها رئاسة الوزراء. وجاء رضوخ أرباكان هذا في وقت كانت قيادة حزب الطريق القويم مجتمعة لتقرير فيما إذا كان الحزب سيستمر في الائتلاف أو ينسحب منه. وكان شرط أرباكان الوحيد هو إجراء انتخابات مبكرة في تشرين الأول/ أوكتوبر القادم. إلا أن هذا الأمر بقي موضع خلاف بين الحزبين المؤتلفين، ليس من جهة حتمية إجراء الانتخابات، بل من حيث تحديد موعدها.

في هذه الأثناء وبينما أصبحت أيام نجم الدين أرباكان في رئاسة الوزراء معدودة، احتفلت تركيا بمرور 544 عاماً على "فتح القسطنطينية"*. وكان الاحتفال في هذا العام مميزاً ومعداً إعداداً جيداً، حيث أشرفت كوادر حزب الرفاه على تنظيمه. وفي أحد أيام الاحتفال، الذي دام أسبوعاً، سار حشد كبير من الناس في وسط اسطانبول وهم يرتدون أزياءً عثمانية ويسحبون نموذجين لسفينتين على عجلات حتى القرن الذهبي على البوسفور، وهو الطريق الذي قيل أن قوات محمد الفاتح سارت عليه، بعدما أغلق البيزنطيون المدخل البحري من جهة البوسفور. ويذكر أن أرباكان كان قد أثار ضجة كبيرة وسخط العلمانيين عندما أعلن قبل أشهر أن الإسلاميين « سيعيدون فتح أنقرة » ويشيدون مسجداً مطلاً على

---

* فتح القسطنطينية ـ تم على يد السلطان محمد الفاتح في التاسع والعشرين من أيار/ مايو، قبل 544 سنة، أنجز بعد 54 يوماً. بعد هذا الفتح جعل محمد الفاتح هذه المدينة عاصمة للإمبراطورية العثمانية.

ميدان تقسيم الكائن في مركز المدينة، والذي يعتبره العلمانيون رمزاً لأوروبية تركيا، وينتصب وسطه تمثال مصطفى كمال "أتاتورك".

وفي اليوم الثالث للاحتفال تظاهر حوالي 40 ألف شخص من أنصار حزب الرفاه في تحدٍ واضح للجيش والعلمانيين في اسطانبول. ووصل أرياكان بطائرة هليوكبتر إلى حيث تجمع أنصاره في استاد أينونو الواقع قرب اسطانبول وقال مخاطباً الحشد: « إن استيلاء السلطان محمد الفاتح على القسطنطينية في 29 أيار/ مايو 1453م يشكل يوماً مشرقاً بالنسبة إلى العالم الإسلامي، الذي يضم 1,5 مليار نسمة ». وتابع: « إننا وحدنا قادرون على ملء هذا الاستاد في تركيا ». وتابع أيضاً: « إن الفتوحات التكنولوجية ممكنة بقيادة قائد مؤمن مثل محمد الفاتح".

وفي خطوة استفزازية أخرى وقبل أن يرحل، شارك أرياكان في قمةٍ عقدها رؤساء دول وحكومات ثماني دول إسلامية في مدينة اسطانبول، الذين أعلنوا عن قيام منظمتهم للتعاون الإقتصادي والتجاري، أطلقوا عليها اسم "مجموعة الدول النامية الثمانية"، وتضم بنقلاديش ومصر وأندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا. وكان نجم الدين أرياكان قد أطلق فكرة تشكيل هذه المجموعة في تشرين أول / أكتوبر الماضي. وقال أن هذه المجموعة تشكل "قوة كبيرة يبلغ عدد سكانها 800 مليون نسمة وحجم تبادلها التجاري 400 مليار دولار. ووقع رؤساء دول أو حكومات هذه الدول بياناً مشتركاً أطلقوا عليه اسم "إعلان اسطانبول"، مما أضفى طابعاً رسمياً على المجموعة. وتضمن البيان المبادئ الستة التي تسعى المجموعة لتحقيقها وهي السلام والحوار والتعاون والمساواة والديمقراطية.

أمام هذا الجو المشحون جداً، وأمام هذه الاستقالات المتتالية لنواب ووزراء من حزب الطريق القويم، لم يكن أمام أرياكان إلا أن يُسلم مصير حكومته إلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل، ظاناً أن الأخير سيحترم اتفاق التناوب المبكر للسلطة بينه وبين طانسو تشيللر. وما كان من رئيس الجمهورية إلا أن قبل هذه الاستقالة التي قُدمت له في 19 حزيران / يونيو 1997، هذه الاستقالة التي أُرفقت بتعهدٍ من الحزبين المؤتلفين (الرفاه

والطريق القويم) وحزب يميني صغير هو حزب الوحدة الكبرى الذي يتزعمه محسن يازجي اوغلو، بتعهدٍ مفاده القدرة على تشكيل حكومة تحظى بالأكثرية في البرلمان.

لكن سليمان ديميريل لم يستجب لهذا التعهد الذي قدمته الأحزاب السياسية السابقة الذكر، بل ذهب إلى تكليف مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة. وبهذا حكم سليمان ديميريل على ابنته المدللة طانسو تشيللر بالإعدام السياسي وأدخل نفسه طرفاً في الصراع الدائر بين المؤسسة العسكرية وحزب الرفاه.

وبهذا طويت صفحة من صفحات أول حكومة إسلامية في الشرق الأوسط في العصر الحديث، والتي لم يصبر عليها "العلمانيون الديمقراطيون" سوى أقل من عام واحد.

الفصل السابع

مطاردة
حزب الرفاه "الإسلامي"

في مفارقة، من النادر حدوثها في عالم السياسة، جرت في الفاتح من تموز/ يوليو 1997 عملية التسليم والاستلام بين رئيس الوزراء التركي الجديد مسعود يلماظ وسلفه نجم الدين أرباكان زعيم حزب الرفاه "الإسلامي"، فقبل عام، وفي أواخر حزيران/ يونيو، أيضاً تسلم أرباكان من يلماظ الحكم، ويوم 1 تموز/ يوليو حدث العكس، وكأنه الثأر.

وفورما بدأت حكومة رئيس الوزراء الجديد مسعود يلماظ ممارسة أعمالها، أجرى الأخير تحركاً سريعاً ضد حزب الرفاه، باتخاذ إجراءات عدة ضد مسؤولين في هذا الحزب وضد بعض المؤسسات والمنشآت الإسلامية. وقد صرح يلماظ قائلاً: « حكومتنا لن تسمح للأصوليين بفترة راحة »، وهو بهذا كان يوجه رسالة شكر وامتنان إلى العسكر. كما دعا دينيز بايكال اليساري البارز، زعيم أحد الأحزاب اليسارية المؤيدة للائتلاف الحاكم إلى مساءلة حزب الرفاه بزعامة أرباكان بشأن خلط الدين بالسياسة: « لا يمكن للرفاه مغادرة المائدة قبل دفع الحساب ». كما أدان العلمانيون والجيش تانسو تشيللر لنكوسها عن تعهد سابق والانضمام إلى أرباكان في ائتلاف العام الماضي. ودعا رئيس جهاز الادعاء غور السافاس، أيضاً، من المحكمة الدستورية حظر حزب الرفاه، بدعوى أنه يهدد النظام العلماني في تركيا.

وكشفت الصحافة التركية عن رسالة، كان قد وجهها رئيس الجمهورية سليمان ديميريل إلى أرباكان في آذار/ مارس 1997، جاء فيها:

« إن كافة القوى الليبرالية والعلمانية تتهمكم بالعمل على تحطيم أسس النظام العلماني وإقحام الدين في السياسة. وهي تشعر بالخطر من جراء ذلك. وإننا نشاطر هذه القوى مخاوفها وتحفظاتها على توجهات حكومتكم وحزبكم ».

والواقع فقد كانت هذه الرسالة موحاة من قبل الجيش ولحسابه، حيث شهد الأسبوع الأخير من شهر شباط/ فبراير 1997 تحركات عسكرية بارزة ضد أرباكان وحزبه وحكومته، وتهديدات صريحة للتيار الإسلامي عموماً، صدرت دفعة واحدة من أنقرة وواشنطن وتل أبيب، حين كان قائد الجيش* في عداد وفد عسكري آخر في زيارة للعاصمتين الأمريكية والإسرائيلية وشن من هناك حملة عنيفة ضد الأصولية الإسلامية.

وبعد خروج أرباكان من السلطة، أعلن رئيس هيئة أركان القوات المسلحة تزويد مكتب المدعي العام ملفاً، أكد أنه يتضمن "أدلة دامغة" لمساعدته في دعم الدعوى بحظر نشاط حزب الرفاه.

ومن جهة أخرى اتخذت الحكومة التركية الجديدة قانوناً يقضي تقليص التعليم الديني الإلزامي من ست سنوات إلى ثلاث سنوات، ووضع التعليم الديني الإضافي تحت إشراف مديرية الشؤون الدينية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء. وقد جاء هذا القانون ليشكل صفعة كبيرة لحزب الرفاه وللإسلام السياسي بشكل عام، لأنه سيحرمهم من مصدر رئيس لإعداد كوادرهم الدينية. بعد صدور هذا القانون، عمت المظاهرات الإسلامية الاحتجاجية عليه كافة أرجاء تركيا، التي تعرضت لقمع شديد من قبل الشرطة.

بعد أن أخذت الدوائر المعادية تحيط بحزب الرفاه (ابتداءً بالمحكمة الدستورية باتخاذ الإجراءات لمحاكمة حزب الرفاه وحله، صدور قانون التعليم الديني الجديد، محاولات اغتيال لبعض السجناء الإسلاميين،

* نظرت المؤسسة العسكرية التركية إلى تولي أرباكان الحكم بالقلق وعدم الارتياح، ولكنها أيضاً وجدت فيه مخرجاً مؤقتاً لأزمة البلاد السياسية، وظن كبار ضباط الجيش، كما ظن القطاع الأكبر من السياسيين والمثقفين العلمانيين، أن أرباكان سيفشل في إدارة شؤون الحكم وأن سياساته "الأصولية" ستثير الفزع في البلاد. ولكن أرباكان استطاع خلال شهور قليلة من توليه الحكم أن يحقق إنجازات ملموسة على الصعيد الاقتصادي وعلى مستوى علاقات تركيا بجوارها العربي والإسلامي. وأن يضعها على بداية الطريق نحو التحول إلى قوة إسلامية بارزة. وهنا بدأت متاعبه. كان نجاح أرباكان وظهوره بمظهر رجل الدولة، والتزامه برنامجاً تركياً قومياً وسياسات إسلامية تدريجية، هي السبب في إثارة غضب المؤسسة العسكرية وليس العكس.

حملات صحفية واسعة بتوجيه تهم بممارسات الحكومة السابقة اللاقانونية، التصدي العنيف لظاهرات الإسلاميين)، بعد ذلك أخذت مصادر الحزب تصرح بأنه يعد بفاعلية لإنشاء حزب بديل تحسباً لحظر محتمل لنشاطات "الرفاه".

وفي هذه الأثناء، كان مختلف المحللين والمراقبين السياسيين، باستثناء قلة، متفقين على أن قرار حظر حزب الرفاه "الإسلامي" متخذ، وما نظر المحكمة الدستورية في القضية المرفوعة ضده سوى تدبير شكلي لن ينفع معه رفع هذا الحزب راية الديمقراطية للدفاع عن نفسه، كما أكدت صحيفة "توركيش ديلي نيوز". على أن «الانطباع السائد أن ما يجري الآن ليس سوى شكليات وأن الحظر مقرر سلفاً.. والقوى التي أبعدت هذه الحكومة (حكومة أرباكان) عن السلطة مصممة على تدمير الرفاه وما يمثل .. وهي تعتقد أن النظام بعد التخلص من حزب الرفاه سيكون أكثر أمناً». ومن جهة أخرى، اتهم حزب الرفاه "الإسلامي" المدعي العام الرئيسي في تركيا، الذي يدير إجراءات حل هذا الحزب بأنه يريد خلق جو من الاضطهاد شبيه بالأجواء التي خلقها أدولف هتلر، وقد جاء هذا التصريح على لسان عبد الله غول، نائب رئيس الحزب. وفي معمعة هذه الحرب القانونية، تسربت أخبار تقول أن كبار المسؤولين الأتراك عقدوا اجتماعاً سرياً مع مسؤولين أمريكيين في بريطانيا حضره عن الجانب الأمريكي مارك كروسمان، مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا وسفير أمريكا السابق في تركيا، بحث الاجتماع وقف نشاط حزب الرفاه، ومناقشة وثيقة سرية أعدها مجلس الأمن القومي التركي الذي يهيمن عليه الجيش، تحل محل الدستور الحالي وتتضمن خطوات للقضاء على الحركات الرجعية، وهو التعبير الذي يستخدمه العسكريون لوصف الإسلاميين في تركيا.

والمتتبع لسير الدعوى المرفوعة ضد حزب الرفاه، يلاحظ تصاعد حدة الاتهامات بشكل متواتر، ففي لقاء مع "يكتاي غونغور أوزدان" رئيس المحكمة الدستورية العليا مع القناة الأولى للتلفزة التركية الرسمية، ورداً على طرح الإسلاميين: « لا يجوز في النظام الديمقراطي إغلاق حزب

سياسي»، أجاب: «لو اجتمعت زمرة من الناس للنصب، والاحتيال، وقطع الطرق، وقالت عن نفسها أنها حزب سياسي، فكيف لا يغلق هذا الحزب؟ » هذا الجواب يرينا بوضوح الموقف المتشدد من حزب الرفاه، بتشبيهه بعصابة للنصب والاحتيال وقطع الطرق.

يقول المدعي العام "فورال صاوراش" يجب أن يُحاكم قياديي حزب الرفاه حسب المادة /146/ من قانون العقوبات التركي "جريدة الصباح - المليت - حرييت، 12/11/ 1997". وتنص المادة /146/ على الإعدام لمن يشكل مجموعة تنظيمية بهدف التخريب الكلي أو الجزئي للدستور، وإعاقة عمل البرلمان، والتحريض على هذا العمل. أي أنه من الممكن ألا تنتهي الدعوى عند حدود إغلاق حزب الرفاه، بل تنتقل إلى المدعي العام للجمهورية، ومثول قيادات هذا الحزب أمام محكمة أمن الدولة، وهذا بعد إسقاط الحصانة عنها.

وهكذا وبعد صدٍ و ردٍ وعلى الرغم من المرافعات التي قدمها نجم الدين أرباكان دفاعاً عن حزبه، والتي استمرت إحداها 11 ساعة على مدى ثلاثة أيام، هذا الدفاع الذي قدمه وهو واقف، رغم أنه رجل طاعن في السن، نال إعجاب أعضاء المحكمة الدستورية لما فيه من دقة وتفصيلات وعلى الرغم من ذلك، اتخذت المحكمة في 16 كانون الثاني / يناير 1998 قراراً كان متوقعاً بحل حزب الرفاه "الإسلامي" وإسقاط عضوية رئيسه نجم الدين أرباكان في البرلمان التركي ومنعه من ممارسة العمل السياسي خمس سنوات، بعد صراع مرير مع المؤسسة العسكرية التي حاولت جاهدة الحد من نشاط الإسلاميين المتنامي في تركيا واتهامهم بالإساءة، بل وبتهديد هذه الدولة العلمانية.

وأوضح رئيس المحكمة أحمد نجدت سيزر* في مؤتمر صحافي أن المحكمة حلت حزب "الرفاه" الذي يحتل العدد الأكبر من مقاعد البرلمان

---

* في آيار/مايو عام 2000، قفز أحمد نجدت سيزر إلى قمة الهرم السياسي. وبذلك أصبح الرئيس العاشر لتركيا والأول القادم من خارج البرلمان. وهو من أشد أنصار الاصلاحات الرامية إلى تعزيز حرية التعبير واحترام حقوق الانسان وكذلك من أشد المدافعين عن المبادئ العلمانية التي تقوم عليها الدولة التركية. وسيزر هو الرئيس التركي الوحيد في تاريخ الجمهورية التركية التي أسسها مصطفى كمال الذي يقدم من خارج المؤسسة العسكرية والطبقة السياسية، وهو الأول من رجال القانون.

(150 من أصل 550) والذي يضم 4,2 مليون عضو ويؤيده قرابة ستة ملايين ناخب، لمساسه بـ "علمانية الدولة".

وقال سيزر إن المحكمة اتخذت قرار حل هذا الحزب لقيامه بأنشطة تمس بالنظام العلماني للدولة عملاً بالمادتين 68 و69 من الدستور واستناداً إلى قانون الأحزاب السياسية، مشيراً إلى أن المحكمة التي تضم أحد عشر قاضياً اتخذت قرارها بأكثرية تسعة أصوات بمقابل صوتين عارضاه.

وقد اتهم أرياكان بأنه دعا إلى مقر إقامته الرسمي رجال دين، وهو أمر لا سابقة له، وبأنه طلب من أنصاره تقديم دعم مالي لإحدى شبكات التلفزة المؤيدة للرفاه من أجل "الجهاد".

كما ورد في نص الاتهام تصريح أرياكان وجاء فيه أن الرفاه "سيصل إلى السلطة ولكن المسألة تبقى معرفة ما إذا كان ذلك يتم مع أو بدون إراقة دماء". كذلك تحظر ممارسة السياسة خمس سنوات تلقائياً بموجب المادتين 68 و69 على خمسة من نواب "الرفاه" من بينهم وزير العدل السابق شوكت قازان ورئيس بلدية مدينة "قيسارية" (وسط البلاد) وردت أسماؤهم في القرار الاتهامي.

وسيجرد أرياكان والنواب الخمسة من ولاياتهم النيابية فور نشر قرارات المحكمة الدستورية في الجريدة الرسمية.

كذلك قررت المحكمة مصادرة ممتلكات حزب "الرفاه" كلها ووضعها تحت تصرف خزينة الدولة. ووجه أرياكان دعوة إلى مؤيديه إلى التزام الهدوء وعدم الاستجابة إلى أية استفزازات محتملة.

ولد أحمد نجدت سيزر في ايلول/ستمبر عام 1941 في افيون غربي تركيا لوالدين يعملان في حقل التدريس وحصل على شهادة الحقوق من جامعة أنقرة سنة 1962. وفي عام 1983 عُين قاضياً في محكمة النقض ثم عُين في عام 1988 عضواً في المحكمة الدستورية التي أصبح رئيساً لها في عام 1998 بقرار من رئيس الدولة. وكان أول قرار اتخذه في منصبه هو حل وحظر حزب الرفاه "الإسلامي" بزعامة نجم الدين أرباكان الذي كان "يهدد" سلطة العسكر بأغلبيته البرلمانية. وبرر سيزر ذلك بقوله "أنا من مؤيدي الحرية.. لكن حتى الحرية لها حدود". وفي ذات العام أصدر سيزر قراراً بحظر ارتداء الحجاب في الجامعات. لكنه حاول في المقابل كسب جماهيرية الإسلاميين الكاسحة في تركيا بمعارضته حرمان زعامات التيار الإسلامي من حق الاستئناف للأحكام الصادرة ضدهم.

وقال في مؤتمر صحافي، مخاطباً محازبيه: «برغم هذا الإجراء غير العادل أطلب منكم التزام الهدوء وعدم التأثر ببعض المستفزين الذي قد يسعون إلى إثارة الاضطرابات».

وتحسباً لحصول تجاوزات اتخذت إجراءات أمنية كبيرة في مدن عدة في تركيا لا سيما أنقرة واسطانبول. وأكد أرباكان: «أن حل حزب الرفاه خطأ كبير لكن ذلك لن يمنع مهمة الرفاه من التنامي»، مشدداً على أن الحزب «سيحترم القرار على أي حال»، مؤكداً أنه سيرفع شكوى إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

وأعلن: «لقد كان الأمر مفاجأة كبيرة بالنسبة إلينا ولكنها لن تؤثر على مهمتنا».

وفي كانون الأول/ ديسمبر لعام 1997 عمد أعضاء حزب الرفاه مستبقين احتمال حل الحزب بتأسيس حزب إسلامي جديد سموه حزب "الفضيلة".

ومن شأن قرار الحل أن يحول النواب الـ 150 في حزب الرفاه إلى نواب مستقلين باستثناء النواب الخمسة الذين تمت إقالتهم.

وسبق للقضاء التركي أن حل عدداً من الأحزاب السياسية في الماضي لكنها المرة الأولى التي يلاحق فيها حزب سياسي قضائياً وهو في السلطة، إذ لم تكن حكومة أرباكان قدمت استقالتها بعد عندما بدأت الإجراءات القضائي بحق الحزب في أيار/مايو 1998.

ونقل عن أرباكان* ـ الذي أصبح منذ فترة طويلة رمز الإسلام السياسي في تركيا ـ قوله مراراً في الأشهر الأخيرة «حلوا حزب النظام

---

* نجا زعيم حزب الرفاه خلال رحلته الطويلة (حوالي ثلاثين عاماً) في العمل السياسي من ضربات عديدة بدت قاصمة: إغلاق أحزاب تزعمها، انقلاب عسكري، إيداعه السجن، خروجه من المنفى. وفي كل مرة كان يخرج أقوى وأشد تصميماً. إلا أن الضربة الأخيرة التي تعرض لها بحل الرفاه ـ ثمرة عمله السياسي ـ وبإلغاء عضويته في البرلمان ومنعه من العمل السياسي لخمس سنوات ربما كانت القاضية. ومع أنه من الصعب التنبؤ بالمستقبل، فيما يتعلق بشخص استطاع في سنوات قليلة وفي ظل تحديات هائلة قيادة حزبه ليصبح الأكبر في البلاد (أكثر من أربعة ملايين عضو وأكثر من ستة ملايين صوت في انتخابات العام 1995)، إلا أنه ينظر على نطاق واسع إلى قرار المحكمة الدستورية على أنه نهاية الدور السياسي لأرباكان، لسبب بسيط هو أنه الآن في الواحدة والسبعين من عمره.

الوطني (أول حزب إسلامي في تركيا) فأقمنا حزب الخلاص الوطني، الذي حقق شعبية أكبر بكثير وأوصل الإسلاميين إلى المشاركة في الحكومة، ثم حلوا حزب الخلاص الوطني، فأقمنا حزب الرفاه الذي أصبح أكبر الأحزاب التركية ووصل إلى رئاسة الحكومة في ائتلاف، وإذا حلوا الرفاه فإن حزبنا المقبل سيصل إلى السلطة لوحده..».

يقول النائب عن الرفاه عبد الله غول، أحد أقرب المساعدين لأرباكان: «قد لا يكون (في الفترة المقبلة) فاعلاً في السياسة، لكنه سيبقى بطلنا الذي حارب من أجل الديمقراطية..». كان المميز في أرباكان أنه تقدم إلى الأتراك بشخصية تحمل خليطاً من السلوكين الإسلامي والغربي، معبراً عن الإشكال الذي يعيشه العديد من الأتراك عبر التجاذب ما بين قيم الشرق والغرب. فقد أصبحت ربطات عنقه المزركشة من "فرساتشي، وبذاته الإيطالية والفرنسية نوعاً من العلامة الفارقة، لكن زوجته وابنتيه يضعن المناديل على رؤوسهن، كرمز للالتزام الإسلامي.

الفصل الثامن

حزب الفضيلة

في كانون الأول/ ديسمبر 1998 قام نجم الدين أرياكان ومحاميه اسماعيل البتكين بتأسيس حزب الفضيلة، موضحين للجميع أنه سيكون بديلاً عن "الرفاه" في حال حظر نشاط الأخير.

إثر صدور القرار بحل حزب الرفاه "الإسلامي" من المحكمة الدستورية العليا، تداعت قيادات الحزب لدراسة حالة الحزب، بعد هذا القرار. ومن بين أبرز هذه القيادات رئيس بلدية اسطانبول رجب طيب أردوغان، الذي طالما رُشح لخلافة زعيم الحزب نجم الدين أرياكان، ورئيس بلدية أنقرة مليح كوتشك ومسؤول العلاقات الخارجية في الحزب عبد الله غول، والنائب بولند أرينج. وحضر الاجتماعات عدد كبير من نواب الحزب ورؤساء فروعه وزعماء المنظمات المنبثقة عنه.

وكان أبرز ما اتفق عليه العمل ككتلة واحدة وأن لا ينفرد أحدهم بقرار وأن يلتزموا تعليمات الزعامة التاريخية، أرياكان تحديداً، وأن يكون هدفهم هو التوحد في حزب واحد. ووافقوا على دخول عدد محدود قد يصل إلى 20 نائباً في حزب الفضيلة الذي أسس قبل حل "الرفاه" على أن يبقى الآخرون مستقلين في البرلمان خلال المرحلة المقبلة. وسيقوم القياديون بالتجول في تركيا للإلتقاء بالرأي العام وربط أنصار "الرفاه" بحزبهم أو بأية أحزاب جديدة منبثقة عنه. واتفق أيضاً على ترك زعامة الحزب خلال المرحلة المقبلة لأحد الزعماء التاريخيين. وتقول مصادر مطلعة أن المرشح الأبرز هو وزير الطاقة السابق في حكومة أرياكان رجائي كوتان، وهو في العقد السادس من عمره، ويحظى بثقة زعيمه، وله علاقات جيدة مع مختلف الأطراف، بما فيها الأحزاب الأخرى.

وينظر الحرس القديم الموالي لأرياكان إلى حزب الفضيلة، الذي أعلن تأسيسه في كانون الأول/ ديسمبر، باعتباره الماكينة الجديدة للحركة الإسلامية التي يجب أن تحل بدل "الرفاه". علماً بأن تكهنات انتشرت في

الأوساط السياسية مفادها أن "الفضيلة" قد يغير اسمه إلى "الرفاه الجديد" أو "الحزب الكبير" أو "حزب الوسط". ويعتقد كثيرون أن أرباكان قد يختار لزعامة الحزب الجديد وزير الطاقة السابق رجائي كوتان، المعروف بلباقته وهدوئه، إلى حين رفع القيود السياسية التي ستكبل أرباكان خمس سنوات.

ولكن بدا أن تداول السلطة بهدوء عكره محافظ اسطانبول الإسلامي المتشدد رجب طيب أردوغان، وهو في الأربعينات من عمره، عندما أكد أنه يتطلع إلى الزعامة وقد يعلن ترشيح نفسه. وأثار هذا الموقف رد فعل قوي من أرباكان الذي ذكرت صحيفة "حرييت" أنه شكل فوراً "مجلس حرب" من الحرس القديم لإحباط جهود هذا الشاب الطموح الذي يحظى باحترام واسع في القاعدة الحزبية للرفاه. ونقل عن أرباكان قوله بغضب: «لم أمت بعد»، وطمأن أنصاره إلى أنه لن يسمح لأردوغان بأن يغتصب السلطة في الحزب.

بعد تشكيل حزب الفضيلة وانتخاب اسماعيل البتكين رئيساً له وانضمام 140* من أعضاء البرلمان إليه، أصبح هذا الحزب هو حزب المعارضة الرئيس.

وذكر أن وزارة المال أفردت نحو 383 مليار ليرة (1,6 مليون دولار) لحزب الفضيلة الذي أنشئ قبل شهرين من حظر حزب الرفاه الإسلامي بأمر من المحكمة الدستورية.

---

* كان عدد نواب حزب الرفاه في البرلمان هو 147 نائباً، بقي منهم خمسة خارج حزب "الفضيلة" وجرد إثنان من عضويتهما بحكم قضائي (أرباكان ونائبه شوكت كازان). وكان أربعة من أعضاء البرلمان التركي قد أعلنوا عن تشكيل حزب "توركيام" (بلدي تركيا). وكان هؤلاء النواب وهم: فهمي أوزدمير وحمدي أركان ويشار تورك قورور وشرف الدين طاطار، أعضاء في "الرفاه" وانشقوا عليه قبل قرار المحكمة العليا بحله، ولم ينتموا إلى حزب "الفضيلة" كما فعل سائر نواب وأعضاء "الرفاه". وانضم إلى النواب الأربعة في تشكيل الحزب الجديد دورش علي عامر، الرئيس السابق لجمعية الحرفيين الأتراك، والذي انتخب رئيساً للهيئة المؤسسة للحزب الجديد. وعندما سئل أوزدمير، وهو أقوى شخصيات الحزب الجديد، عن رأيه في حزب الفضيلة وعما إذا كانت لحزبه صلة بذلك الحزب، قال باقتضاب: «ندعو الله أن يوفق الفضيلة».

وكـان مـن المقـرر أن يحصل حـزب الرفـاه علـى 5,82 مليـون دولار مـن الميزانيـة كجزء من المنحة السنوية التي تقدمهـا الدولـة لتمويـل الأحـزاب السياسـية الرئيسية لكـن المحكمـة جمـدت أمـوال الحـزب أثنـاء الدعـوى القضائية.

وتنـص لوائـح البرلمـان علـى أن الأحـزاب الـتي تنشـأ في منتصـف دورة برلمانيـة مثل حزب الفضيلة تحصل على أموال أقل من الأحزاب الأخرى.

كمـا دعـا اسماعيل البتكين الأمين العـام لحـزب الفضيلـة، إلى إجـراء انتخابـات مبكـرة: « تركيـا تعـاني من عدم اسـتقرار كبـير. والحـل الوحيـد للتغلـب علـى هـذه المشكلة هـو إجـراء انتخابـات مـن أجـل جعـل الإرادة الشـعبية تنعكـس في البرلمـان ». ومـن جهـة أخـرى طـالب نـواب حـزب الفضيلـة بسحب الثقة عن وزير التربيـة، بسبب إثارتـه قـرار حظـر ارتـداء الحجاب.

وهكذا عـاد الإسـلاميون مـن جديـد القـوة الأولى في البرلمـان، ولم يحصـل في داخل تجمعهم الانشقاق الذي تمت المراهنة عليه، وانتقل غالبية الرفـاهيين إلى "الفضيلـة"، وامتـد نفوذهم إلى أحـزاب أخـرى أصبحـت تعمـل في فلكهـم وبـات بإمكانهم الضغط لإجراء انتخابـات مبكرة فور ترتيب أوضاع الحـزب القانونية ووضع نظامه الأساسي وانتخـاب قياداته وافتتـاح فروعه.

إن انتقـال غالبية أعضـاء الرفـاه إلى الحـزب الجديـد الفضيلـة مـن دون انشقـاق أكـد صلابـة بنيـانهم. كمـا ارتـاح الإسـلاميون بعـد انتقـال أغلبيـة النواب الرفاهيين إلى "الفضيلة".

شعـر الإسـلاميون بـالرضـا بعـد أن خـف ضغـط المؤسسـة العسـكرية نسبياً وتراجع المدعي العام عن تهديداتـه برفـع قضية على "الفضيلـة" بعد معارضة الرئيس التركي سليمان ديميريل ذلك علانية.

كمـا أوقـف المدعي العـام خططـه لمقاضـاة الزعيـم الإسـلامي أربـاكـان بتهمـة التحـريـض علـى العنـف، بعدمـا برأتـه المحكمـة الدسـتورية مـن مسؤولية عبارة نسبت له « إن الرفـاه سيصل إلى الحكم بالسلم أو بـالدم ». ووافـق القضـاء علـى دفـاع أربـاكـان عـن نفسـه، الـذي قـال فيـه: إن الجملـة اقتطعت من فقرة كاملة.

إلا أن المؤسسة العسكرية التركية لم توقف حملتها طويلاً ضد حزب "الفضيلة"، ووفقاً لمعلومات تضمنها تقرير لرئيس الأركان الجنرال اسماعيل حقي قراداي، نشرتها صحيفة "جمهوريت"، فإن الإسلاميين ينفقون خمسة مليارات دولار لـ "استمالة" الفقراء في ضواحي المدن الكبرى، بمساعدة شهرية تتراوح بين عشرة ملايين ليرة تركية وخمسة عشر مليوناً (بين 42 دولاراً و63) لتغطية كلفة شراء الأغذية والأدوية.

وينفق الإسلاميون خمسة مليارات دولار أخرى لتمويل صحف ومحطات إذاعة وتلفزة خاصة لنشر دعوتهم، وكذلك للإنفاق على الحملات الانتخابية للمرشحين الإسلاميين. كما يُنفقون خمسة مليارات دولار على تأمين منح دراسية لعشرات الآلاف من الطلبة والباحثين وإرسال الآلاف منهم للدراسة في بلدان أخرى مثل السعودية وسوريا وليبيا وإيران ومصر.

وللرد على التهم الموجهة من المؤسسة العسكرية على حزب "الفضيلة"، وفي خطوة لإظهار إنجازات حزب الرفاه "الفضيلة"، احتفل رؤساء البلديات التي يديرها أعضاء من حزب الفضيلة بالذكرى الرابعة لانتصار الإسلاميين الذين تسلموا المصالح البلدية في كثير من المدن والقرى بما فيها أنقرة واسطانبول.

كان الاحتفال على شكل معرض في مدينة المعارض في أنقرة، استعرض فيه المسؤولون في البلديات إنجازاتهم بخطب حماسية ولكن حذرة، وكان موضوع الساعة وقتذاك حاضراً، اجتماع مجلس الأمن القومي الذي يتربص بهم، ولكن لم يشر إليه أي من المتحدثين بشكل مباشر. جاءت أقوى إشارة إليه من رئيس بلدية قونيه خليل يورون حين قال: « عندما تسلمت رئاسة قونيه للمرة الأولى حصلت على 40٪ من الأصوات، وفي المرة الثانية على 65٪، وفي المرة الأخيرة على 75٪ (وهي أعلى نسبة حصل عليها رئيس بلدية في تركيا) فبدل أن تحاربونا، ابحثوا عن الأسباب التي جعلت الشعب يؤيدنا ».

رئيس بلدية أنقرة مليح كوشك وهو مستضيف المعرض قال: « إن المعرض يهدف إلى اختراق التعتيم الإعلامي المفروض على إنجازات

بلديـات الفضيلـة ». وتحـدث كوشـك، وهـو مـن قيـادات الفضيلـة الشـابة البـارزين، عـن تجـاهل الإعلام أكبر مشروع في مدينتـه « بنينـا أكـبر محطـة تكرير مياه في أوروبا ». وأشـار إلى مجسمات هائلـة تشـرح المشروع لـلزوار « ولكن التكتلات الإعلامية فرضت حظراً على أخبار هذه الإنجازات ».

وبـالفعل يستطيع رؤاء بلديات "الفضيلة" استعراض مـا يفخـرون بـه، بالإضافة إلى مسألة النزاهة، إذ لم يتهم أي منهم، وعددهم يزيد على المئة، بين رئيس أكبر مدينة تركية ورئيس بلدية قرية نائية في الشرق، بالفساد الذي أصبح سمة رؤساء البلديات الأتراك لحقبة طويلة.

ويعـاني رؤسـاء البلديـات الإسلامية مـن مشـاكل مختلفة أسـوأها مـا حصل لرئيس بلدية مدينة سنجان الموجود حالياً في السجن، بعدما نظم في العـام المـاضي في مدينته احتفـالاً بيـوم القـدس، شـارك فيـه دبلوماسـي إيرانـي، دعـا فيـه إلى الجهـاد وتحريـر القدس مـن فـوق منصـة زينت بصـور لشهداء "حماس" و"الجهـاد الإسـلامي". واعتقـل إثـر ذلـك، بعدمـا تجولـت دبابات الجيش التركي، في استعراض للقوى في شوارع مدينته.

وهنـاك أيضـاً رئيـس بلديـة قيسـارية الـذي طـرد مـن منصبـه بقـرار مـن المدعـي العـام في كـانون الثـاني / ينـاير 1998، بتهمـة الدعـوة إلى تطبيـق الشريعة، وكـان مـن بـين قـادة الرفـاه الذيـن حرمـوا مـن حقوقهـم السياسـية بموجب قرار حل حزب الرفاه.

أمـا رئيـس بلديـة العاصمـة التجاريـة والحضاريـة اسـطانبول، رجـب طيب أردوغـان، فشكى في تصريح له من أن الحكومة المركزية تحرمهم من بعض المخصصات، ومن حقوقهم الأساسية كبلديـات. لكنـه قـال بثقـة: « تعلمنـا أن نقـف علـى قدمينـا مـن دون الاعتمـاد علـى أحـد، وأن لا نـأخذ سوى حقوقنا من الحكومة المركزية، وحتى بعض هذه الحقوق لا نحصل عليهـا. ويتعـاملون معنـا باعتبارنـا حزبـاً سياسـياً يختلـف معهـم، وليـس كإدارة منتخبة من قـاعدة شعبية عريضة، على رغم ذلك نجحنـا وحققنـا إنجازات واعتمدنا العدالة في كل أعمالنا ».

وعلى رغم هذه المضايقات كما يرويها رؤساء البلديات الإسلامية فإن عملهم فيهـا حقق لهم "شـعبية واسـعة" كمـا يقـول الدكتـور مـراد مرجـان

الأستاذ في الاقتصاد في جامعة بيكان في أنقرة: «انتصار الرفاه في الإنتخابات المحلية هو الذي أبرز الحزب بشكل واضح فنقله إلى مصاف الأحزاب الكبرى في الانتخابات الأخيرة، بل أصبح أكبر حزب».

ويرى مرجان أن كثيراً من المتدينين اعتادوا أن يعطوا أصواتهم إلى الأحزاب التي تستطيع أن تصل إلى السلطة، وتوفر لهم خدمات، وبالتالي «كانت الأحزاب اليمينية تستأثر بأصواتهم. ولكن عندما رأوا أن الرفاه يستطيع أن يصل إلى السلطة وأن يقدم لهم خدمات، كان من الطبيعي أن يعودوا إلى الحزب الذي يمثلهم».

والفائدة الكبرى من هذه البلديات للإسلاميين هي أنها توفر عشرات الآلاف من فرص العمل للكوادر الإسلامية المحاربة في رزقها في المؤسسات الحكومية الأخرى، بشتى التهم. فمجرد التخرج من إحدى مدارس الأئمة والخطباء الحكومية تهمة، أما التخرج من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة أو الأزهر فإنه جريمة، وبالتالي وجد هؤلاء وغيرهم فرص عمل في البلديات (الإسلامية). فبلدية اسطانبول على سبيل المثال تشغل نحو 35 ألف موظف وأنقرة 20 ألفاً آخرين.

وفي هذه الأثناء أخذت تصدح أصوات من داخل حزب الفضيلة داعية إلى إعادة النظر بقيادات الحزب والتعويل في المستقبل على الحرس الجديد "الشبابّ"، ودعا بعضهم إلى ضرورة أن يشارك الحزب في الانتخابات المبكرة بزعامة "قائد شاب". وكانت الأنظار، بهذا الخصوص، مسلطة إلى رئيس بلدية اسطانبول رجب طيب أردوغان.

ومن استطلاع رأي إلى آخر، كان يظهر أن حزب الفضيلة الإسلامي الجديد مرشح للفوز بأكبر عدد في الانتخابات المبكرة التي كان من المزمع القيام بها، لذا أخذت الحكومة تصعد ضد الإسلاميين، حيث أخذت الشرطة تشتبك مع المتظاهرين، الذين يخرجون دورياً للتنديد بمنع ارتداء الحجاب، واعتقلت المئات منهم في مختلف المدن (أنقرة، اسطانبول، بنجاب، باتمان ..إلخ). كما طالت هذه الاعتقالات جماعة حزب الله التركية الإسلامية المسلحة. وفي هذا الوقت أصدرت محكمة تركية قراراً بالسجن على رئيس بلدية اسطانبول الإسلامي رجب طيب أردوغان لمدة

30 شهراً بتهمة إلقائه خطبة تتنافى مع الخط العلماني المناهض للإسلاميين و"إذكاء العداوات" وفور إعلان الحكم قام آلاف الإسلاميين بالتظاهر أمام مقر بلدية اسطانبول، احتجاجاً على هذا الحكم "الجائر". وعطل المتظاهرون حركة السير بالقرب من مقر البلدية وهم يرددون شعارات تندد بالحكم الصادر ضد أردوغان، فيما كان الخطباء يتناوبون على إلقاء كلماتهم.

في هذه الأثناء، كان أردوغان يعقد مؤتمراً صحافياً داخل مقر البلدية، أعلن فيه: « سنواصل نضالنا الديمقراطي حتى النهاية. لن نطأطئ رؤوسنا أمام الاضطهاد ». وقرأ أردوغان فقرات من الخطاب الذي ألقاه في مدينة سيرت في العام الذي سبقه، مشيراً إلى أنه مقتبس من أبيات قصيدة تركية. وقال: « لم يصدر عليّ حكم بالسجن بسبب الفساد أو الخيانة أو السرقة، وإنما لأنني عبرت عن رأيي »، مضيفاً أنه استأنف الحكم الصادر بحقه، وأوضح أن الخطاب « لم يكن من أجل تقسيم الأمة، وإنما لتوحيدها ».

وعندما خرج إلى الشرفة لتحية مؤيديه، علت الهتافات القائلة « مرنا بالموت، سنموت. مرنا بإطلاق النار، وسنطلق النار. إنك مفخرة البلد ». كما تحدى المتظاهرون الجيش المعروف بعدائه للإسلاميين، إذ هتفوا قائلين: « اسمعي صوتنا يا أنقرة، هذه خطوات طيب (أردوغان) ».

بتاريخ 14 أيار/ مايو 1998، عقد اجتماع عام لحزب الفضيلة في أنقرة، اختار الحزب فيه قيادة جديدة، أكثر اعتدالاً، تضم وجوهاً نسائية، أقل عدائية لعلمانية النظام، ما يعكس رغبة في الحفاظ على علاقة التوازن الصعبة بينهما. وانضمت أربع نساء إلى الهيئات القيادية لحزب الفضيلة، الأمر الذي يُعد سابقة في تاريخ التنظيمات السياسية الإسلامية في تركيا. ومن بين النساء الأربع اللواتي وقع عليهن الاختيار للمشاركة في الهيئات القيادية نظلي أليجاك وهي صحافية معروفة في تركيا لدفاعها عن حزب "الرفاه" قبل أن تتخذ المحكمة الدستورية قراراً بحله.

وأعلن رئيس حزب الفضيلة اسماعيل البتكين استقالته لصالح رجائي كوتان (68 عاماً)، الوزير السابق للطاقة، رفيق درب رئيس الوزراء

السابق نجم الدين أرياكان. ويعتقد أن أرياكان يقف وراء اختيار كوتان لمنصب زعامة الحزب، الذي كان من المفترض أن يؤول إلى رئيس بلدية اسطنبول رجب طيب أردوغان.

وإلى جانب رجب طيب أردوغان، فإن رئيس بلدية "سيواس" (وسط شرق تركيا) والذي ينتمي لحزب الفضيلة ويدعى كمال كرمول اوغلو، كان يحاكم في قضية "مجزرة سيواس"*. وهنالك رئيس بلدية قيصرى وهو من حزب الفضيلة أيضاً (وسط تركيا) حكم عليه بالسجن لمدة سنة لإدانته بالتحريض على الحقد الديني. وهنالك قرة تبي، الذي أنتخب رئيساً لبلدية عن حزب "الرفاه" في مارس/ آذار 1994 وحكم عليه بالسجن لمدة سنة بعد تصريح أدلى به عام 1996، حرض فيه ضد النظام العلماني القائم في تركيا قائلاً أنه: "يهين معتقداتكم الدينية"، ومنعته المحكمة من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات.

وفي ذات الوقت حكمت محكمة تركية على الكاتب المسرحي الإسلامي محمد واهي بازار بالسجن 24 عاماً بسبب مسرحية يزعم أنها أساءت إلى القوات المسلحة التركية. وخلصت المحكمة إلى أن الكاتب محمد واهي بازار مذنب بتهمة « إثارة العداء بالتأكيد على الفروقات الطبقية والعنصرية والدينية بين الناس » في مسرحيته التي تحمل عنوان "عدو الله". أما المؤسسة العسكرية فقد جاء على لسان أحد مسؤوليها أن هذه المسرحية تشجع على التمرد بتصوير الجيش على أنه عقبة أمام إقامة دولة إسلامية.

* حادث الفندق الذي أحرقه جمهور بتشجيع من متطرفين مسلمين في الثاني من تموز/ يوليو 1993، مما أدى إلى مقتل 37 شخصاً معظمهم من المثقفين، أحرقوا أحياء. وفي ختام محاكمة أولى استمرت من تشرين الأول/ أكتوبر 1993 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1994، حكم على 27 شخصاً بالسجن 15 سنة بتهمة القتل وتمت تبرئة 37 آخرين من قبل محكمة أمن الدولة في أنقرة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، حكمت محكمة أمن الدولة في أنقرة على 33 منهم بالإعدام. والملف موجود حالياً مجدداً أمام محكمة التمييز. وتعد مجزرة سيواس أكبر جريمة للأصوليين في تركيا في الفترة الأخيرة. ورغم أن عقوبة الإعدام لا تزال واردة في القانون الجزائي التركي، إلا أنه لم يتم تنفيذها بحق أحد منذ العام 1984.

في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، طرح نواب حزب الفضيلة التصويت على الثقة بالحكومة في جلسة البرلمان التركي، وكانت النتيجة موافقة 314 نائباً على حجب الثقة**. وفي هذه الجلسة أتهمت الحكومة بالفساد والاستيلاء على أموال عامة، الأمر الذي أنهى فترة حكم مسعود يلماظ التي استمرت 17 شهراً.

ما كان من الرئيس سليمان ديميريل، بعد سقوط حكومة مسعود يلماظ (حزب الوطن الأم) إلا أن خرق الأعراف السياسية السائدة وهي تكليف زعيم أكبر كتلة نيابية بتشكيل الحكومة الجديدة وهو رجائي كوتان (حزب الفضيلة الإسلامي)، وكلف بدلاً عنه بولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي (61 نائباً). لكن أجاويد لم يستطع أن يحصل على تأييد أكثر من حزب صغير غير ذي وزن في المعادلة البرلمانية التركية، لأنه لا يملك سوى 13 نائباً، وهو حزب "من أجل تركيا ديمقراطية" الذي يتزعمه حسام الدين جندورك، بالإضافة إلى حزب الوطن الأم. في حين رفضت باقي الأحزاب التركية المشاركة في هذه الحكومة. وكانت ردة فعل الإسلاميين هو تصعيد لهجتهم ضد سليمان ديميريل، حيث تحدى زعيم حزب الفضيلة العلمانيين أن يحاولوا منع حزبه من تسلم الحكم في حال فوزه في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيسان/ أبريل عام 1999. وقال كوتان لقادة حزبه: «دعونا نرى من سيجرؤ على منعنا من الوصول إلى السلطة في حال ربحنا 35٪ أو 40٪ من الأصوات»، في إشارة منه إلى المؤسسة العسكرية، التي أعربت عن عزمها تقويض فرص تشكيل حكومة برئاسة الإسلاميين.

استطاع الإسلاميون تنفيذ استراتيجيتهم القائمة على اختراق الصف العلماني، وقد وصلوا إلى درجة مقبولة في هذا الاتجاه على مستوى القاعدة الجماهيرية، خصوصاً وأن حزب الوطن الأم الذي يتزعمه يلماظ قد فرط بقاعدة عريضة من المسلمين وبالتحديد بأصحاب الطرق الصوفية الذين

** يذكر أن عدد نواب البرلمان التركي يبلغ 550 وكان يكفي تصويت 276 نائباً على حجب الثقة لكي تطوى صفحة الحكومة.

كانوا من أنصاره التقليديين، بعد أن انجرف خلال رئاسته للحكومة في إجراءات منع الحجاب في المؤسسات الرسمية، أو لجهة إغلاق مدارس الأئمة والخطباء، الأمر الذي أسفر عن نقص فادح في أئمة المساجد، حيث أعلن أن 11 ألف و500 مسجد من مجموع 72 ألفاً و418 مسجداً يعاني نقصاً في الأئمة، وأن 9 آلاف و100 مسجد من هذه المساجد لا تملك كوادر و2300 مسجد خال من الأئمة رغم تخصيص كوادر لها. وتعتبر هذه الأرقام مصدر إزعاج للمسلمين في تركيا وليس فقط لأنصار الفضيلة ومؤيديه.

هذا على المستوى الشعبي، أما على مستوى الطبقة السياسية، فلا شك بأن العديد من القوى أخذت تفكر الآن جدياً في إعادة نظرتها في أدائها العام، بعد أن أثبت الإسلاميون أنهم الرقم الصعب في المعادلة التركية، وأنه لن يكتب النجاح لأي تشكيلة يكونون خارجها. وها هي رئيسة الوزراء السابقة وزعيمة حزب الطريق القويم طانسو تشيللر تضع خطوطاً واضحة لهذه المنهجية السياسية، بعد رفضها الدخول في ائتلاف علماني يقصي القوة النيابية الأولى في البلاد، وثباتها على هذا الموقف رغم الضغوط العلنية والواضحة التي مورست للوصول إلى مثل هذا الائتلاف.

وبينما كان أجاويد يسعى لتشكيل حكومته، أخذت المؤسسة العسكرية التركية تعبئ له ضد الإسلاميين، فقد أصدر الجيش التركي تحذيراً شديد اللهجة إلى التنظيمات الإسلامية السياسية التي قد "تحظر لأنها تهدد الديمقراطية". وجاء التحذير الموجه إلى حزب الفضيلة الإسلامي في بيان من 14 صفحة تحت عنوان "القضايا اليومية"، وزع على الصحف التركية.

ونقلت صحيفة "صباح" عن البيان: « ستصبح الديمقراطية راسخة إذا حظرت التنظيمات السياسية التي ستدمر الديمقراطية بإلغاء العلمانية. لا يتعين على أي نظام ديمقراطي أن يسمح (بنشاط) تنظيم سياسي يستخدم وسائل ديمقراطية لتدميره ».

ويعد البيان أيضاً تحذيراً إلى السياسيين العلمانيين لكي يكفوا عن المشاحنات التي أدت إلى سقوط خمس حكومات منذ 1995.

وهذا هو قائد الجيش الجنرال حسين كيفريك اوغلو، في تصريح لافت، يعلن المضي في «المعركة ضد القوى الأصولية التي تسعى إلى تحطيم الجمهورية العلمانية». ويبدو في النهاية وبعد سبعة أسابيع من البحث الدؤوب للخروج بصيغة حكومية جديدة، أن تشيللر ويلماظ حملا على الموافقة على دعم الحكومة بما يضمن لها أكثرية قاطعة في البرلمان الذي يضم 550 عضواً. وبطبيعة الحال تم منح الزعيمين بعض التقديمات التي سمحت لهما بالظهور مظهر "المنتصر".

وحالما تسلم بولند أجاويد رئاسة الوزراء أعلن عن حملة في شتى أنحاء البلاد ضد أنشطة الإسلاميين، في خطوة منه لارضاء مجلس الأمن القومي والقوات المسلحة. وقال أجاويد لأعضاء البرلمان من حزبه حزب اليسار الديمقراطي أنه سيصدر تعميماً على الشرطة والسلطات القضائية لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي تهديد للنظام العلماني. وأضاف: «كل دولة ملتزمة بالدفاع عن نفسها. ومن واجب الحكومة وحكام الأقاليم والادعاء والقضاء والشرطة حماية الدولة».

جرت حملة ربيع 1999 الانتخابية في تركيا في جو كان يهيمن عليه الإسلاميون واعتقال عبد الله أوج آلان*. وكانت استطلاعات الرأي قد أظهرت أن حزب أجاويد سيحصل على نسبة 20,3٪ من الأصوات (مقابل 14,5٪ العام 1995) وسيكون في نفس المستوى تقريباً مع حزب "الفضيلة الإسلامي" الذي حصل على نسبة 19,3٪ (مقابل 21,4٪ العام 1995) وبعدهما يأتي "الوطن الأم" الذي انفضت نسبة أصواته إلى 16,7٪ (19,7٪ العام 1995) و"الطريق القويم" الذي لم يحصل سوى على 13,7٪ (مقابل 19,2٪ العام 1995). لكن أياً من الأحزاب لن يتمكن من الحصول

* في 15 شباط/فبراير 1999، أختطف عبد الله أوج آلان من مقر السفارة اليونانية في نيروبي وفي 16 شباط/فبراير 1999 وصل أوج آلان إلى تركيا، حيث يواجهه القضاء التركي بتهمة الإرهاب. وكان عراب هذه العملية ذات الشأن العظيم لتركيا هو رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد، الذي سبق لتركيا إبان حكمه في عام 1974، أن غزت قبرص واحتلت ثلث أراضيها، حيث أعلن القبارصة الأتراك تأسيس جمهوريتهم.

على الأغلبية المطلقة وسيكون تشكيل حكومة ائتلافية ذات تكوين لا يزال غامضاً أمراً لا مفر منه.

جاءت نتائج انتخابات 18 نيسان/ أبريل 1999، بمثابة الزلزال، زلزال الواقع السياسي في تركيا، حيث ضُرب اليمين والفضيلة وأبرزت صعود مذهل للحركة القومية المتشددة، وكان أكبر المنتصرين حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولند أجاويد، الذي حصد على ما يبدو ثمن اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج آلان.

حصل حزب اليسار الديمقراطي على 22,2٪ (مقابل 14,6٪ في عام 1995) من أصوات الناخبين، وحصل حزب العمل القومي المتشدد على 18,2٪ (مقابل 8,1٪ عام 1995)، في حين حصل حزب الفضيلة على 15,1٪. وهكذا تمكن أجاويد من تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب العمل القومي (237 صوتاً من أصل 550). لكن ما لبث النواب أن حضروا إلى البرلمان في الجلسة الأولى، حتى كانت قد نشبت أزمة بين الحكومة ومن يمثلونها في البرلمان وبين الإسلاميين بزعامة حزب الفضيلة، هذه المعركة التي أطلق عليها "معركة الحجاب"، على أثر دخول نائبه تدعى مروة قاوقجي** عن حزب الفضيلة وهي ترتدي الحجاب.

احتدت "أزمة الحجاب" في تركيا وغطت على كل القضايا واتخذت بعداً منذراً بإشعال نار معركة سياسية بدا لفترة أنها خبت في المواجهة المفتوحة بين العلمانيين، المدعومين من الجيش والشرعية الدستورية، والإسلاميين المستقوين بالديمقراطية والشرعية الانتخابية، إذ صب فوقها الرئيس سليمان "زيت" اتهام النائبة المحجبة بـ "العمالة للخارج" في حين لم يسع "حزب الفضيلة" الإسلامي إلى غير إعلان تأييده الكامل لخيار نائبته والمضي في المعركة إلى نهايتها، ما يؤكد أن هذه الأزمة ستترك آثاراً بعيدة المدى على الداخل التركي.

** ولدت النائبة مروة صفا قاوقجي في اسطانبول عام 1968، وتحجبت منذ طفولتها. كان جدها ضابطاً في الجيش وشارك في حرب التحرير التركية. سافرت إلى الولايات المتحدة وأنهت فيها دراستها العليا في الكمبيوتر. اقترنت في أمريكا بزوجها السابق الأردني الجنسية، علي أحمد أبو شنب. أصبحت من بين نواب حزب الفضيلة في البرلمان التركي، بعد انتخابات 1999.

اتهم الرئيس التركي قاوقجي بأنها "عنصر تحريض" بعد أن حضرت الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد وهي تضع غطاء الرأس. واتهمها أجاويد بتحدي النظام العلماني وأخذ النواب العلمانيون بالصراخ في وجهها مطالبين بخروجها من قاعة المجلس.

وردت قاوقجي على رئيس الجمهورية قائلة أنها ستناضل من أجل حقها في ارتداء الحجاب انطلاقاً من معتقداتها الدينية واختيارها الشخصي أيضاً. وقالت صحيفة جمهورييت: «قاوقجي عميلة دولة أجنبية». واكتشفت صحيفة "مليت" أن لها صلة بـ "حركة المقاومة الإسلامية" (حماس).

وصف زعيم الفضيلة رجائي كوتان هذه الاتهامات بأنها "قبيحة" وقال للصحفيين: «نؤمن مئة في المئة أن ولاء قاوقجي هو لهذه الأمة وأنها أكثر وطنية ممن يوجهون لها اتهامات كهذه». وأكد كوتان أن حزبه سيتمسك "حتى النهاية" بموقفه الرافض للطلب من قاوقجي نزع غطاء الرأس لدى دخولها إلى مبنى البرلمان.

وجاء من البرلمان خطوة ذات دلالة هي تلك التي اتخذها البرلمان التركي مؤخراً الذي يسيطر عليه نواب الائتلاف الحاكم (237 صوتاً من 550) والخاصة بقانون الأحزاب الجديد الذي قلص من صلاحيات وكيل النيابة العامة في حل وحظر الأحزاب السياسية، وفتح الباب أمام عودة نجم الدين أربكان إلى ساحة العمل السياسي مرة أخرى كمستقل. وتستفيد الحركة الإسلامية من هذا القانون من أكثر من ناحية:

أ) ينقذ القانون حزب الفضيلة من الدعوة التي أقامها النائب العام في آذار/ مارس الماضي ضده لدى المحكمة الدستورية العليا مطالباً بحظره بتهمة الخروج على المبادئ العلمانية، وأنه نسخة أخرى من حزب"الرفاه" المحظور.

كما أن الحظر والحل لم يعودا سيفاً مسلطاً على الأحزاب الإسلامية بعد اليوم، ذلك السيف الذي تم استخدامه ضد أربكان ثلاث مرات في أعوام 1971 و1980 و1997.

يمكن لأرباكان أن يعود للعمل السياسي كمستقل، حيث لا يحق له أن يشكل حزباً أو ينضم إلى أي من الأحزاب القائمة، وفي هذا الإطار فإن عليه الانتظار لمدة أربع سنوات أخرى حتى يجيء موعد الانتخابات القادمة، والمدخل الوحيد لعودته السريعة إلى الحياة السياسية هو إجراء انتخابات فرعية، ولكن يشترط لإجراء هذه الانتخابات خلو مقاعد 5٪ من أعضاء البرلمان. ومن هنا يتوقع المراقبون تقديم 30 نائباً من نواب الفضيلة استقالتهم لهذا الغرض.

ب) يجيء قانون الأحزاب السياسية في البرلمان التركي في وقت مناسب بالنسبة للتيار الإسلامي الذي بدأ يتعرض للتصدع والانقسامات من الداخل، وهذا ما يظهر في حزب الفضيلة بين أنصار أرباكان وأنصار رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطانبول السابق، فضلاً عن تقديم عدد من أعضاء الحزب استقالتهم بسبب اعتراضهم على تدخل أرباكان الزائد في شؤونه، ومن شأن عودة أرباكان إلى الساحة السياسية إعادة الوحدة والوئام للتيار الإسلامي، وإسكات الطامحين إلى خلافته وزعامة التيار في ظل غيابه.

ج) يمثل القانون اعترافاً صريحاً بالوجود السياسي الفاعل للإسلاميين في الساحة السياسية التركية، حيث جاء في إطار صفقة تم بمقتضاها موافقة التيار الإسلامي داخل البرلمان على مشروع قانون التحكيم التجاري للتعاون مع تركيا، ومنطق رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد في ذلك أن وجود التيار الإسلامي مؤثر في الشارع ومن شأن موافقته على القانون أن يحد من الاعتراضات الشعبية عليه، حيث اندلعت مظاهرات واضطرابات عمالية شديدة احتجاجاً على القانون وعلى التغييرات التي أدخلتها الحكومة على نظام الضمان الاجتماعي والمعاش.

لكن في عهد حكومة بولند أجاويد الثانية استكمل المتشددون من العلمانيين حملتهم على الإسلاميين وكأن "مرحلة 28 شباط" ما زالت مستمرة. وهكذا، وبدعم من شريكي أجاويد في الحكومة، حزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم، أقر البرلمان التركي قانوناً يحدد سن الدخول

إلى دورات القرآن الكريم باثنتي عشرة سنة. وهذا يعني عملياً إغلاقاً شبه كامل لمئات المراكز التي تعطي دورات لتعليم القرآن وحفظه. وتكتمل بذلك حلقة خنق البنية التربوية الإسلامية وهي في مهدها. وفي مطلع آب/ أغسطس 1999 وقع رئيس الجمهورية سليمان ديميريل على القانون لينتظر نشره في الجريدة الرسمية.

بدأ تأثير إغلاق المرحلة المتوسطة من معاهد التعليم الديني على دورات القرآن الكريم منذ العام 1997، نتيجة الارتباك والغموض والقلق الذي ساور أهالي الطلاب، وتم إغلاق عدد كبير منها (2851 عام 1997، و1227 عام 1998) وذلك من أصل 6556 هي المجموع العام لدورات القرآن الكريم في سائر أنحاء تركيا، أي أكثر من النصف بقليل، بحيث لم يبق سوى 37,5 ٪ منها، يعود تمويلها والإشراف عليها لمؤسسات مختلفة من أوقاف وجمعيات وبلديات وأفراد وتعاونيات.

وانخفض كذلك عدد الطلاب التابعين لهذه الدورات الممتدة على مدار السنة، من مليون و423 ألفاً و417 طالباً عام 1997 إلى مليون و294 ألفاً و531 طالباً، أي بتراجع بلغ 128 ألفاً و886 طالباً. ومن الإحصاءات يتبين أن 46,56٪ من هذه الدورات مخصص للفتيات مقابل 21,65٪ فقط للصبيان، فيما 31,79٪ منها مختلط للجنسين. وتتوزع الـ 3705 دورات كما يلي: 591 دورة ليلية للصبيان، 196 دورة ليلية للبنات، 211 دورة نهارية للصبيان، 1529 دورة نهارية للبنات، و1178 دورة نهارية مختلطة.

أثار إقرار قانون رفع سن الانتساب إلى دورات القرآن الكريم ردود أفعال مختلفة لأنه يتعلق بعشرات ومئات الآلاف من الطلاب وبشريحة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تسعى للتعويض عن فقدان التربية الدينية في المدارس، بإدخال أبنائها هذه الدورات في عمر مبكر (6 ـ 7 سنوات) ليتمكن من التلقي المبكر للقرآن عبر مرحلتين من الدراسة: الأولى "أولية" وتقتصر على قراءة القرآن وتفسيره، والثانية تسمى مرحلة "الحفظ" التي تخرج "حفاظاً" للقرآن بصورة محترفة.

رد الفعل الأول، بطبيعة الحال جاء من زعيم الحزب المستهدف بهذا القانون رجائي كوتان، زعيم حزب الفضيلة، الذي حمّل ديميريل وأحزاب

اليسار الديمقراطي والحركة القومية والوطن الأم مسؤولية منع الطلاب من الانتساب إلى دورات القرآن الكريم قبل سن الـ 12. وقال إن التاريخ سيذكر هؤلاء على أنهم "مانعو القرآن" معتبراً ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان. فيما رفضت زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيللر تعريض المعتقدات الدينية لأي ضغط وقالت: « إن أمتنا كلها مسلمة، ولا توجد دولة واحدة في العالم تحدد سناً للتعليم الديني. حتى في الدول المسيحية فإن القرآن حر». وحذرت تشيللر من أن « الذين يخططون لبلد يصمت فيه صوت الأذان وصوت القرآن سينهزمون. إن الذين جربوا هذا في الماضي سيعيشون ليشهدوا على فشلهم في المستقبل ».

واعتبر النائب عن حزب الفضيلة وزير المالية السابق، عبد اللطيف شينير، أن ما قام به ديميريل هو "الخطأ الأكبر" في حياته السياسية. وقال: « ليس من مكان في العالم يحدد فيه سن قراءة وتعلم الكتب المقدسة. هذا لم يخطر على عقل أي إنسان، فكيف يخطر على بال بعض سياسيينا. إن تركيا يجب أن تنفتح على العالم، لكن ما يجري عندنا هو العكس ».

في 6 تشرين أول/ أوكتوبر 1999 ومرة أخرى ظهر المدعي العام في محكمة التمييز التركية فورال سوفاس ليشن حملة جديدة من حربه على الإسلاميين، إذ طالب بحظر "حزب الفضيلة" واصفاً إياه بـ "ورم خبيث ينتشر"، مطالباً بمنع أعضائه من مزاولة العمل السياسي خمس سنوات، فيما أكد رئيس الحزب رجائي كوتان أن الفضيلة سيواصل ممارسة نشاطاته. وأرسل سوفاس الذي كان وراء حظر حزب الرفاه الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء السابق نجم الدين أرباكان، ملفاً يقع في 105 صفحات إلى المحكمة الدستورية، وعدد فيه الأسباب التي توجب حل "الفضيلة" بموجب القوانين التركية. واعتبر سوفاس أن نشاط الحزب خالف نص المادتين 68 و69 من الدستور التركي واللتين تنصان على أن « برنامج الأحزاب السياسية ونشاطاتها يجب ألا تتعارض مع الطابع الديمقراطي والعلماني للدولة ». كما قال أن سياسة "الفضيلة" تتناقض مع المادتين 2 و24 اللتين تحددان "طابع الجمهورية التركية العلمانية" و"حريات الدين والإيمان". وطالب بمنع أعضاء الحزب بمن فيهم كوتان

من العمل السياسي خمس سنوات، وبإسقاط عضوية نواب "الفضيلة" من البرلمان حيث يملك 110 مقاعد من مجموع 550.

ورد كوتان في مؤتمر صحافي على اتهامات سوفاس مؤكداً أن حزبه سيواصل ممارسة نشاطاته. وقال: « لا يساورنا أدنى قلق من حدوث حظر، لا في صفوف الحزب أو بين نوابنا، فنحن نؤدي عملنا بعيداً عن هذه المخاوف ».

وفي هذه الأثناء، ظهر الأكاديمي سامي سلجوق* وهو مشاكس من العلمانيين، يحتل منصب رئيس المحاكم القضائية في تركيا، ظهر بخطاب بمناسبة الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة بدء العام القضائي، والخطاب الذي القاه سلجوق كان قد صيغ باسلوب فلسفي وجداني جاء مبهماً وصعب التفسير للوهلة الأولى خصوصاً من جانب الحاضرين الذين صفقوا له عند انتهائه من الكلام، لكنهم سارعوا لانتقاده ومعاتبته بل حمل بعضهم عليه بسبب عدم مراعاته الظروف والاوضاع والحساسيات القائمة في البلاد، ومحاربته بسيف بعض الجماعات الدينية وإفراجها بخطابه هذا. بل ان الكثير من الإسلاميين أو من يمثلهم كقياديي حزب الفضيلة وصفوه بانه ترجم ما كانوا يشعرون به ويعانون منه، ورأى فيه البعض الآخر أفضل خلف لرئيس الجمهورية سليمان ديميريل الذي تنتهي فترة حكمه في العام المقبل. لا بل ان العبوة التي فجرها رجل القانون هذا دفعت بالعديد من كتاب الصحافة اليومية في تركيا للتساؤل بدعابة عما إذا كان من المتدينين السريين ام عميلاً لهم نجح في اختراق صفوف العلمانيين.

ويقول سلجاق في خطابه "إن النظام القائم في تركيا اليوم هو نظام دولة دينية تتعامل علمنة مفككة بغطاء ديمقراطي". و"تركيا من حيث

---

* سامي سلجوق: ولد عام 1937 في مدينة قونية الواقعة في قلب الأناضول. وبعدما أنهى دراسته الثانوية هناك قصد العاصمة، حيث تخرج من كلية الحقوق عام 1959. درّس في الجامعة التي تخرج منها وترقى فيها أكاديمياً في مجال القانون الجزائي. تدرج سلجوق في السلك القضائي حتى وصل إلى منصب رئيس المحاكم القضائية. يُعرف عنه اهتمامه باللغات الأجنبية وبالآداب والفلسفة. له مؤلفات من أبرزها "من دولة الاستبداد إلى دولة القانون" و "العلمانية". متزوج وله ولدان، يُتقن الفرنسية والايطالية.

مصدر السيادة هي دولة علمانية ومن حيث تنظيم شؤون الدولة هي دولة دينية ومن حيث تنظيم شؤون الدولة هي دولة دينية ومن حيث التعاطي مع موضوع الدين فهي دولة متعلمنة". "في النظام العلماني يتحرك الدين والدولة باستقلالية، ولا يمكن لهذا النظام أن يحدد قواعد التعامل الديني وتطبيقه، كما لا يمكن للآخر أن يتدخل في مسار النظام وشكله. الدولة على مسافة واحدة من جميع المعتنقات والاعتقادات"، "ان تركيا التي اتخذت النظام العلماني الفرنسي مثالاً تحتذيه لم تنجج بعد في مداواة نفسها من الأمراض التي تعرضت لها أثناء تطبيق هذا النظام، خصوصاً في موضوع تحديد العلاقة بين الدين والدولة مع أن الفرنسيين تجاوزوا ذلك منذ أمد بعيد"، "الدولة لا تتدخل في موضوع فتح المدارس الدينية، لاتمنع التعليم الديني لكنها تشرف على ذلك وتراقب واذا ما شعرت ان مايجري يتعارض مع التعددية ومع المصلحة العامة والأخلاق فان المسألة تنتقل إلى القضاء المستقل".

"انا لا أنكر وجود جماعات دينية متطرفة تهدد النظام في تركيا، لكنني أؤمن أن معالجة هذا الموضوع لابد أن تكون ضمن الوسائل الديموقراطية، فأنا أعارض طريقة المعالجة القائمة اليوم".

"إن أفضل وسيلة لوقف هذا التهديد ليست منعه بل اعتماد سياسة التعددية في التعامل معه، فنظام التعددية هو الكفيل بتقليص تحركات هذه الفئات وتكييفها مع الواقع القائم". "كل فكر ممنوع يثير شهية الآخرين وحشريتهم... أفضل طريقة لاضعاف الآراء المتطرفة هي باطلاق حريتها لأنها من تلقاء نفسها ستنقسم وتتفرع وتتكاثر فإما أن تزول وإما أن تتكيف مع محيطها"، "علماء الإسلام والجماعات الاسلامية في تركيا هم أيضاً مطالبون بإدخال تعديلات وإصلاحات وإعادة قراءة ما يدافعون عنه ليتكيف مع محيطه، وإذا شئتم فيمكنكم تسمية ذلك الإصلاح أو التغيير أو التجديد"، "العلاقة بين الدين والسياسة مرتبطة بتطبيق كامل للديمقراطية وهذه المسائل حددتها محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بمقاييس واضحة".

ومن جهة أخرى أقدمت إحدى المحاكم التركية في 26 تشرين أول/ أوكتوبر 1999 على تجميد أموال رئيس الوزراء السابق نجم الدين أرباكان في محاولة لاستعادة ما فقد من حزب الرفاه المحظور الذي كان يتزعمه. وجاء القرار الذي شمل كذلك أموال تسع شخصيات بارزة أخرى من الحزب بعد اختفاء 2,2 تريليون ليرة (4,6 مليون دولار) من أموال حزب الرفاه.

وفي هذه الأثناء تم اغتيال الصحافي المعروف أحمد تانر كشلالي الذي كان واحداً من أكثر أنصار الطبقة القديمة من الكمالية إخلاصاً، وعضواً أساسياً في "منظمة الفكر الأتاتوركية" ومحرراً في صحيفة "جمهورييت"، التي تصدر في اسطانبول. وعُرف كشلالي، وهو وزير ثقافة سابق في حكومة بولند أجاويد (1978 و1979)، في السنوات الأخيرة كأحد أبرز الأصوات العلمانية في مواجهة الإسلاميين.

سارع بعضهم إلى توجيه أصابع الاتهام إلى الإسلاميين بأنهم يثيرون الرعب والعنف ضد العلمانية التركية تحقيقاً لهدفهم المزعوم بإقامة دولة وفقاً للشريعة، وهو التعبير المستخدم في تركيا إشارة إلى الدولة الإسلامية. وبما أن أحمد تانر كشلالي كان أحد أبطال "الأتاتوركية"، وكان الإسلاميون يبغضونه، فإن المذنب كان يجب أن يكون المنظمات الإسلامية. وأجمعت الآراء على وصف القنبلة التي قضت على حياة كشلالي أنها "لغم موضوع على طريق تركيا نحو أوروبا والديمقراطية".

أمرت رئاسة الأركان النافذة في الجيش التركي جميع عناصرها بالمشاركة بجنازة التشييع بالبذات العسكرية، الذي جرى في يوم السبت الموافق في 13 تشرين أول/ أكتوبر 1999. وكان الأمر ظاهرة لافتة في تركيا، إذ لم يسبق أن صدر أمر مماثل للقوات المسلحة بالمشاركة في مراسم تشييع. حتى رئيس الأركان الجنرال حسين كيفري كوغلو قطع زيارته الرسمية لرومانيا عائداً إلى البلاد لحضور الجنازة. وتحول التشييع عرضاً كبيراً لقوة الجيش والتيار العلماني المعادي للإسلاميين في تركيا. وكان الأمر أشبه بتظاهرة لا مجرد جنازة. فقد ردد الآلاف شعار "تركيا علمانية وستبقى كذلك". وأثارت التساؤلات بشأن خلفية الاغتيال والمشاركة

الكاملة للعسكر في التشييع، تكهنات إضافية بشأن توجه تركيا نحو "انقلاب عسكري" يحظى بتأييد جميع مراكز القوى التي لا تريد اندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يبدو أكثر جدية من أي وقت مضى.

في الزيارة التي قام بها كلينتون في أواخر عام 1999، كان لافتاً أن يغيب الإسلاميون الأتراك، بمختلف صنوفهم، عن حركات الاحتجاج التي شهدتها تركيا لمناسبة زيارة الرئيس الأمريكي، فاقتصر القيام بالاحتجاجات على مجموعات يسارية نجحت في إظهار صوت آخر غير أصوات التبجيل والترحيب.

وربما كان هذا في حد ذاته نجاحاً كبيراً للسياسة الأمريكية التي ترى في تركيا جسراً مناسباً ما بين الغرب والعالم الإسلامي. في هذه الزيارة تحديداً كان مطلوباً أن يسمِّع الإسلاميون صوتهم المختلف، كون الزيارة وبحسب كلام الرئيس الأمريكي نفسه، تؤسس لعلاقة استراتيجية مختلفة مع تركيا، تجعلها بمثابة الشريك الإقليمي الممتاز والجسر ما بين الغرب والعديد من الأقاليم والحضارات والسياسات.

إلا أن الأهم من كل هذا آنياً بالنسبة إلى كلينتون هو أن تركيا تعتبر نموذجاً للإسلام المعتدل، وتمثل جسراً ما بين الغرب والعالم الإسلامي، والذي لم يعلنه كلينتون، وتدل عليه العديد من المؤشرات أن الغرب، وتحديداً أمريكا، يمكن أن تستخدم تركيا كعنصر ضغط وضبط على إيران والعرب.

ويرى آخرون أن أهل الغرب لا يرون في الإسلاميين الأتراك تطرفاً وخطراً كما رأى العسكر وحلفاؤهم. واعتبروا في الحساسية المفطرة التي تعانيها العلمانية التركية أمام الإسلاميين تطرفاً مضاداً لا يتوافق مع العلمانية الأوروبية كما كانت في التطبيقات المتنوعة. من هنا انظم الموقف من الإسلام والإسلاميين إلى قائمة الملاحظات على أوضاع حقوق الإنسان في تركيا، التي تتضمن ممارسة التعذيب وقمع حرية التعبير وملاحقة الصحافيين وحرمان الأكراد من حقوقهم الثقافية على الأقل ـ من بين حقوقهم الأخرى ـ التي تحوز على تعاطف كبير في أوروبا خصوصاً.

وبالرغم من أن مشاعر الإسلاميين الأتراك ليست متوافقة مع الاتجاه لجعل بلدهم في مواجهة العرب وإيران، إلا أن تجربة التوتر مع سورية التي اقترب فيها البلدان من الحرب، ووقوف الإسلاميين إلى جانب دولتهم التي نهجت على التصعيد، لا يقدم أية تطمينات بالنسبة إلى هذه المشاعر.

ويظهر تجنب الإسلاميين الإدلاء بأي موقف معارض لزيارة كلينتون إمكانية حقيقية لعلاقة مستقبلية مع واشنطن، هذا إذا لم تكن العلاقة حاصلة فعلاً. وربما كان الاتجاه الأرباكاني البراغماتي يرى في العلاقة الخاصة مع واشنطن فرصة لتركيا وللإسلاميين.

ومما أخذ يشير إلى تغيير في سياسات حزب الفضيلة الخارجية موقفه من منظمة التحرير والقضية الفلسطينية. ففي جلسة 16 كانون الأول/ ديسمبر 1999، احتدم النقاش في البرلمان التركي حول الحريات التي نصت عليها مواد الدستور، فيما تسعى الحكومات التركية إلى تقييدها من خلال القوانين والأوامر الإدارية والأحكام العرفية. كما تسعى الدول اليوم إلى إتاحة أكبر قدر من الحريات لمواطنيها، تحقيقاً للأمن والاستقرار والسلام في العالم. وقد علق نائب حزب الفضيلة مقدر باش اكمز على هذه المناقشات بالقول: «كنا نردد حتى الأمس القريب: الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل، ولكننا نجد اليوم بأن منظمة التحرير الفلسطينية التي حاربت إسرائيل عشرين عاماً عادت اليوم لتقبل بالتعايش سلمياً مع الإسرائيليين. لذلك فإنني أعلن من هنا بأن حزب الفضيلة قد تخلى عن سياسة معاداة إسرائيل». في حين علق ساجد غونباي نائب ديار بكر عن حزب الفضيلة على تلك المناقشات بالقول: «إننا كحزب فضيلة لسنا زنوج تركيا، ولذلك فإننا نمارس حقنا في التمتع بالحريات العامة ونناضل من أجل تطبيقها على أحسن ما يرام. أما علاقاتنا مع إسرائيل فستكون الند بالند. وإن حزبنا ليس ضد اليهود، حتى أن ستة أعضاء من حزبنا قد انضموا إلى مجموعة الصداقة الإسرائيلية ـ التركية البرلمانية المؤلفة من 70 عضواً، كإعلان عن زوال حقدنا على إسرائيل». وكان زعيم المعارضة رجائي كوتان قد أكد عشية زيارته إلى واشنطن في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 بأن حزبه ليس

معادياً لإسرائيل وأنه يحبذ إقامة العلاقات التجارية والاقتصادية معها، كما أنه سوف يجتمع باللوبي اليهودي في واشنطن، من أجل تطوير العلاقات معه.

في 14 أيار/ مايو عام 2000 عقد حزب الفضيلة الإسلامي التركي مؤتمره العام لانتخاب قياداته ووضع إطار السياسة الجديدة للحزب وأسسها ومبادئها في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها تركيا على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وللمرة الأولى في تاريخ الحركة الإسلامية تنافس مرشحان على زعامة الحزب. ففي حزب "النظام الوطني" ومن بعده "الخلاص" وأخيراً "الرفاه" كان نجم الدين أرباكان هو المرشح الوحيد لزعامة الحزب. وفي غيابه وعندما كان ممنوعاً من ممارسة السياسة، كان أرباكان أيضاً صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في تحديد هوية المرشح الوحيد والمطلق وكان على جميع مندوبي الحزب أن يصوتوا له. والحجة دائماً أن العرف السياسي المتبع داخل الحركة الإسلامية السياسية هو نظام البيعة والولاء المطلق للزعيم السياسي أي أرباكان. وهو يجد للمرة الأولى نفسه في حياته السياسية في وضع صعب وسط المعلومات التي تتحدث عن صعود خط عبد الله غول في المؤتمر العام للحزب، إذ وقفت جميع وسائل الإعلام المستقلة (العلمانية) بل العديد من الصحف الإسلامية إلى جانب عبد الله غول وقالت أنه سيضع "الفضيلة" والحركة الإسلامية السياسية في مسارها الصحيح.

وكان هذا الموقف كافياً لدفع أرباكان إلى التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في تطورات المؤتمر، إذ دعا مندوبي الحزب إلى منزله وأمرهم بعدم التصويت لعبد الله غول الذي يبدو أنه لا يزال محظوظاً وخصوصاً أن عدداً كبيراً من مندوبي الحزب رفضوا الذهاب إلى منزل أرباكان في حين أن من ذهب لم يتردد في تأييد غول.

هذا الوضع جعل من مؤتمر "الفضيلة" أكثر إثارة بعد أن أعلن أكثر من 60 أو 70 من ممثلي الحزب في البرلمان عن تأييدهم لغول وأيده أيضاً رئيس بلدية اسطانبول السابق رجب طيب أردوغان الذي كان الجميع

يتوقع له أن يصبح زعيماً للحزب لولا الحظر السياسي الذي فرض عليه العام المنصرم بسبب قصيدة قرأها في مدينة ديار بكر، قال وكيل النيابة العامة أنها كانت تهدف إلى تحريض الشعب ضد الجمهورية العلمانية.

وقد أشار استطلاع للرأي شمل أتباع وأنصار "الفضيلة" إلى أن 62 في المئة منهم يؤيدون عبد الله غول. وأكد استطلاع أيضاً أن 73 في المئة من الأتباع والأنصار يريدون لـ "الفضيلة" أن يصنع ويطبق سياسات جديدة تحظى بتأييد قطاعات أوسع من الجماهير التركية التي تؤمن أساساً بمبادئ الحزب ومقولاته، لكن غير مقتنعة بإمكانات قياداتها الحالية في تحقيق مثل هذه المقولات، وخصوصاً في الوقت الذي يواجه فيه الفضيلة احتمالات حظر نشاطه من قبل المحكمة الدستورية العليا وحجة وكيل النيابة في ذلك هو علاقة أرياكان بالحزب، لأن أرياكان كان رئيساً لحزب سابق هو "الرفاه" والتطورات تثبت أن "الفضيلة" هو امتداد له، الأمر الذي يكفي المحكمة حتى تقرر شطب الحزب من الحياة السياسية.

لم تسفر المعركة التي نشبت في مؤتمر حزب الفضيلة عن نتائج كانت متوقعة في التغيير، بل أتت باهتة كأنها تشي بأنه لم يحن الأوان لإجراء إصلاح شامل في حركة الإسلام السياسي في تركيا. وهكذا بقي الجناح المحافظ على رأس الحزب بزعامة رجائي كوتان، حيث فاز الأخير على عبد الله غول بفارق بسيط من الأصوات.

وفي هذه الأثناء، وبينما كان حزب الفضيلة مشغولاً بنفسه، عادت القيادة العسكرية لتشن حملة ضد الإسلاميون. فقد دعا رئيس أركان الجيش الجنرال حسين كفريك أوغلو الحكومة إلى شن حملة تطهير عاجلة تطال آلاف الموظفين الإسلاميين "الذين ينسفون الأسس العلمانية"، مؤكداً على أحقية الجيش في رفض الالتزام الديني، لاعتبار الدين حاملاً لايديولوجيا عقدية تهدد مؤسسات الدولة من الداخل.

فور سماع الحكومة هذا التصريح الذي أدلى به أكبر شخصية من القيادة العسكرية، تداعت لترفع ما يعتبر دستورياً "قراراً حكومياً له قوة القانون"، إلى رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر. يهدف هذا القرار إلى طرد كل موظف في الدوائر الحكومية له ميول إسلامية أو انفصالية

(كردية). ويتم طرد الموظف بناءً على تقرير اثنين من المفتشين فقط، من دون حق الموظف المطرود بالاستئناف. يعطي القرار بالتالي الحكومة صلاحيات واسعة تمس بوضع ينظمه قانون الموظفين، ما يُعتبر تحايلاً على القانون، وتخطياً له من خلال استبداله بـ "قرار له قوة القانون". وقد تسمح الحكومة لنفسها في المستقبل استخدام هذا القرار استنسابياً لطرد أي موظف معارض حتى إذا لم يكن إسلامياً أو انفصالياً.

رُفع القرار إلى الرئيس أحمد سيزر، لكن الأخير لم يوقع عليه ورده إلى الحكومة، مُعتبراً أن مثل هذا التدبير بشأن الموظفين يستوجب قانوناً صادراً عن البرلمان وليس قراراً حكومياً. فوجئ رئيس الحكومة أجاويد وشركاؤه في الائتلاف الحكومي، فتداعوا للاجتماع خلال 24 ساعة ورفعوا القرار من جديد إلى الرئيس. فكانت سابقة في العلاقة بين الرئاسة والحكومة. تحدى أجاويد رئيس الجمهورية قائلاً له إن الدستور يُلزمك هذه المرة بالتوقيع. وكان بذلك "يُملي" ما على الرئيس فعله. لكن الرئيس سجل بدوره سابقة أخرى، حين رفض توقيع القرار للمرة الثانية قائلاً إن الدستور لا يُلزمه بالتوقيع، بل من صلاحياته وواجبه ألا يوقع حين يكون الأمر مخالفاً للدستور.

ومن الطبيعي أن لا يكون قرار الرئيس، الذي صوت مع حل حزب الرفاه وكان له باع طويل في فرض منع ارتداء الحجاب في الجامعات، أتى تعاطفاً مع الإسلاميين أو الإنفصاليين، بل جاء كمحاولة جادة لحماية الدولة وأركانها بما فيها الدستور.

في تعبير له عن مقدار التغيير الذي يراه ماثلاً في المستقبل للعيان، يقول الصحافي والمحلل السياسي طه آقيول في مقالة له نُشرت في صحيفة ميلييت 2 شباط/فبراير 2000: (في حزب الفضيلة تتآكل «ثقافة البيعة» السياسية المستندة الى المفهوم القديم للجماعة، وفي الوقت نفسه يتغير نمط حياة الجماهير التي يخاطبها حزب الفضيلة.

جميل تشيتشيك، من حزب الفضيلة، والقادم من خط اوزال، يقول في دفاعه أمام المحكمة الدستورية: «ناخبو الأحزاب التي حظرت، بدلاً من التفكير بالممارسات الحزبية آنذاك، ولاسيما أخطاء الحزب، فضلوا عدم

رؤية الثغرات والأخطاء ، ولم يستفيدوا من الدروس الماضية... وبدلاً من المجرى الطبيعي للسياسة، كانت السياسات المتبعة تتيح امكانية تكاثر « الضحايا المغدورين » وتطيل العمر السياسي لهذا الوضع. ولم يستطيعوا تحقيق أي نوع من تغيير الدم في السياسة، عبر الطرق الطبيعية... ».

هذه الكلمات هي نقد لثقافة البيعة. في الوقت نفسه يجب الانتباه إلى عمل الديموقراطية. في الديموقراطيات السليمة، لاتغلق الأحزاب الراديكالية التي لا تتوسل العنف. ديناميات الحياة تكيف تلك الأحزاب مع المجرى الطبيعي للحياة.

الديناميات الأساسية للحداثة ليست فرمانات دولة في تركيا اليوم. أنها عمليات اجتماعية ـ اقتصادية مثل المدينية (من مدينة) وانتشار التعليم وحركة التجارة والانفتاح على الخارج، تؤثر أيضاً على حزب الفضيلة. يضيف تشيتشيك في دفاعه: « في برامج التسلية في محطات التلفزيون يمكن القيام بذلك، سوية بين من هن سافرات وبين من هن محجبات. ويمكن ان تصغوا في إذاعات الجماعات المحافظة لآخر صرعات موسيقى البوب.

والنساء اللواتي لا يسلمن باليد، والآتيات من أوساط الحريم المغلقة يقمن أعراسهن اليوم في فنادق الخمس نجوم. والقائلون بأن رفع الآذان بمكبرات الصوت غير جائز دينياً، هم اليوم أصحاب التلفزيونات الشعبية... ».

نعم أن تركيا تعيش مرحلة تبدل الأجيال الاجتماعية التي تحدث عنها عالم الاجتماع الكبير ماكس ويبر. لكن الذين يعودون لتعريف عائد لمرحلة الثلاثينات لايستطيعون فهم هذه الديناميات الاجتماعية. والذين يقولون بـ « الثورة الرجعية » (الاسلامية) لايستطيعون رؤية الرابطة الإجتماعية بين « حركة التجارة » و « تبدل الأجيال ».

على حزب الفضيلة، من أجل أن يكون حزباً ليبرالياً محافظاً كما الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الغرب، عليه أن يصفي حساباته مع ماضيه.)

وعلى الرغم من مختلف التحليلات العلمية المشابهة لما قاله آقيول والتي تنطلق من صميم الواقع التركي، الذي لابد إلا أن يكون قد تغير، يبدو أن أرياكان غير مبال بكل هذه الاحتمالات وهو يستمر في تدخلاته المباشرة وغير المباشرة بأمور الحزب وبشكل خاص تطورات أعمال المؤتمر وقطع الطريق على عبد الله غول الذي كان ساعده الأيمن حين كان رئيساً للوزراء بين العامين 1996 و1997.

وسبق لغول أن كان نائباً لرئيس الحزب للعلاقات الخارجية ووزيراً للدولة للشؤون الدولية. ويتذرع أرياكان بعدم دعمه غول بالقول إن الوقت لا يزال باكراً لمثل هذا التغيير في الحركة الإسلامية والسياسية، متهماً إياه بالخضوع لتحريض القوى "الخارجية" التي لا تريد للإسلام أن يكون قوياً في تركيا.

أما غول فيرى، عبر رأي نشره في صحيفة ميلييت بتاريخ 9 شباط/فبراير 2000: « في بلدنا الذي يمر، سوية مع العالم، في مرحلة تغيير سريعة جداً، من الطبيعي ان تجري نقاشات فكرية سياسية حيوية جداً.

المراحل والتجارب السابقة تدفع بالانسان والمجتمعات نحو تفكير اكثر واقعية وصحة. ومن دون شك لا يمكن للاحزاب السياسية والمفكرين، وهم طليعة المجتمعات، أن يكونوا خارج هذا التطور.

وعندما ننظر هكذا الى الخلق، نرى أن كل واحد في بلدنا، بغض النظر عن رؤيته وفكره، وحتى لو لم يعترف بذلك صراحة، قد تأثر بهذا التغيير.

واحد من هذه النقاشات في الأيام الاخيرة، تجلى في اطار "الاسلام السياسي". كتاب "فشل الاسلام السياسي" لأوليفيه روا الذي عمل مستشاراً للرئيس الفرنسي السابق ميتران، ترجم الى التركية في مطلع التسعينات تحت عنوان « سقوط الاسلام السياسي ». بعد هذا التاريخ، شاع مصطلح « الاسلام السياسي » في لغتنا بمعنى واسع جداً. وعلى الرغم من استخدامه بصورة لاتنسجم مع حقائق تركيا، فالواقع ان هذا المصطلح لقي قبولاً عريضاً. في الأساس، إن علاقة الدين والدولة هي موضوع يجب ان يناقشه ويعرفه العلماء والمثقفون الإسلاميون. عندما نأخذ بملاحظة أن عالمية الأديان لا يمكن ان تحد بأعراق أو دول، فإن

علاقة الدين ـ السياسة تحمل مسؤولية كبيرة جداً. من هذه الزاوية، فإن علاقة السياسة بالدين، يجب أن تتصل بالموقف الذي يتخذ في موضوع الحرية الدينية والتربية الدينية. وإلا فإنه لن تكون أية فائدة للدين من الأحزاب التي تتأسس باسم الدين ومن اتباعه. بل على العكس سينعكس ذلك ضرراً كبيراً على الدين، وهذا مانجده في نماذج باكستان وبنغلادش وافغانستان.

الوضع في تركيا مختلف كثيراً جداً. إن دخول الناس المتدينين في السياسة، ومشاعرهم المتصلة بالسياسة، ليست بدافع مطلب إقامة دولة دينية لدى الشعب. مطلب الشعب متصل بالحياة الدينية الكاملة. هذا المطلب، مع الأسف، كان لسنوات طويلة موضوع استثمار سياسي. وعندما لم يتبدد القلق الذي واجه الشعب، بدأ عدد أكبر من الناس المتدينين الدخول في السياسة والعمل فيها. »

ويريد الرأي العام التركي أن يرى في الفضيلة حزباً جديداً يتفق في مقولاته وسياساته العملية مع المعطيات الجديدة في الحياة السياسية لتركيا، ذلك أن إسلام أرباكان لم يعد مقبولاً والجميع يريد أن يسمع من قيادات "الفضيلة" شيئاً جديداً يشجع على الوقوف إلى جانب هذا الحزب وتأييده في الانتخابات المقبلة.

بعد ماراثون قضائي استمر قرابة عامين وبتاريخ 23 حزيران/يونيو 2001، أصدرت المحكمة الدستورية العليا في تركيا حكماً يقضي بحل حزب الفضيلة "الإسلامي"، الذي يتزعمه رجائي كوتان، رئيس الكتلة البرلمانية الإسلامية في البرلمان التركي، وخليفة الزعيم الإسلامي المخضرم نجم الدين أرباكان، الذي يُعتبر مؤسس الإسلام السياسي في تركيا. وفي ذات الحكم سمحت المحكمة لممثلي حزب الفضيلة في البرلمان، البالغ عددهم حوالي المئة، بأن يتحولوا إلى نواب مستقلين. وقد جاء في نص الاتهام الذي أُتخذ الحكم انطلاقاً منه، بأن هذا الحزب يعمل على تقويض ركائز الدولة العلمانية في تركيا. كما قضت المحكمة باسقاط الصفة النيابية عن اثنين فقط من أعضاء الفضيلة، ما يجنب البلاد الخوض في مغامرة انتخابية برلمانية جديدة، لأن خلو 5٪ أو أكثر من مقاعد البرلمان تعني الذهاب

لانتخابات عامة، يرى العلمانيون أنها غير ملائمة لهم في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة. كما منعت المحكمة ثلاثة آخرين من قياديي الحزب من مزاولة أي نشاط سياسي لفترة خمس سنوات.

وفور إعلان قرار حظر الحزب، دعا رئيس الحزب الوطني التركي (يميني متطرف وشريك في الإئتلاف الحكومي) دولت بغشلي نواب "الفضيلة" إلى الانضمام إلى حزبه الذي يحتاج إلى سبعة نواب فقط ليصبح الحزب الأكبر في البرلمان.لكن المراقبون توقعوا أن ينقسم نواب الفضيلة إلى تشكيلين: الأول متشدد ومعاد للغرب، والثاني من النواب الشباب الأقل تطرفاً.

في الجلسة البرلمانية، التي أعلن فيها حظر حزب الفضيلة، غادر نواب الحزب المحظور البرلمان احتجاجاً على قرار الحظر. وقال النائب ياسين حاتيب أوغلو: "نحن نغادر الجلسة لنترك المجال لأولئك الذين يعلنون معارضتهم حظر الأحزاب السياسية لترجمة أقوالهم أفعالاً." أما رجائي كوتان زعيم الحزب المحظور والذي أصبح نائباً مستقلاً فقال من على منبر البرلمان: "لم نرتكب جريمة أو دعمنا العنف والارهاب. كل ما فعلناه أننا نفكر بطريقة مختلفة." وأشار إلى أن القرار يوجه صفعةً قاسية إلى القيم الديمقراطية وأنه يتناقض مع القواعد القضائية العالمية.

في ذات الوقت، أعرب رئيس الوزراء التركي، بولند أجاويد، عن أسفه لقرار حظر حزب الفضيلة. وقال إن القرار جاء لأن بنود الدستور التركي تسهل حل الأحزاب. ودعا إلى الحفاظ على استقرار تركيا التي تواجه أزمة اقتصادية خطيرة.

أما ردة الفعل الدولية على قرار حظر حزب الفضيلة فقد جاءت من ستراسبورغ، على لسان رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، اللورد راسل جونستون، الذي قال خلال مؤتمر صحفي، قبيل افتتاح الدورة الصيفية للجمعية: "كان على رئيس المجلس الدستوري في تركيا انتظار أن تتخذ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قراراً في هذه القضية." وأسف لكون السلطات التركية، مرة أخرى فضلت القمع على الحوار لدى مواجهتها تحديات اجتماعية وسياسية في بلادها. وقال إن الجمعية

تطلب من تركيا بذل جهود إضافية لاحترام واجباتها حيال مجلس أوروبا والمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ومن أمريكا جاء رد الفعل على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيليب ريكر، حين صرح قائلاً: " إن الولايات المتحدة تعتبر حظر أو إغلاق الأحزاب المنتخبة ديمقراطياً أمراً يتعارض مع المعايير المقبولة دولياً للديمقراطية. ونحن نأسف لاغلاق الحزب."

بعد غياب حزب الفضيلة عن ساحة العمل السياسي في تركيا، برزت الخلافات بين جناحي الحزب: المحافظ الذي يعبر عن تيار الحرس القديم بزعامة نجم الدين أرباكان، والإصلاحي الذي يمثل الشباب المتجدد في الحركة الإسلامية السياسية التركية، بزعامة رجب طيب أردوغان، رئيس بلدية اسطانبول السابق.

يرى تيار الحرس القديم، أن الانجرار وراء الإصلاحات والديمقراطية والشفافية في الحركة السياسية التركية قد يؤدي إلى خراب هذه الحركة، ممثلة بحزبها السياسي، الذي ومنذ بداية الثمانينات آخذاً بالاستنساخ. وهو يرى أن أوان هذه الاصلاحات المرجوة لم يحن بعد.

بينما يرى تيار الشباب الذي صعد من زعامة البلديات، والذي أتى به الشارع التركي من فوهات صناديق الانتخابات البلدية، وكان هذا الشارع الذي انتخب هؤلاء "الإسلاميين" الشباب مختلف المشارب والانتماءات (إسلاميون، علمانيون، يساريون، محافظون)، الأمر الذي كان يعبر عن حاجة المواطن التركي إلى من يحقق له مكاسب حياتية على الأرض بغض النظر عن الجهة التي تصدر عنها، وهو الواجب الذي كان يؤديه رؤساء البلديات "الإسلاميون" على أفضل وجه.

وأخيراً حدث الانقسام الذي كان متوقعاً في تيار الإسلام السياسي في تركيا، حيث في هذه المرة جرى الاستنساخ بطريقة مغايرة، تأتى عن حزبين: حزب السعادة، الذي يمثل الحرس القديم، تزعمه رجائي كوتان، زعيم حزب الفضيلة المحلول؛ وحزب العدالة والتنمية التركي، الذي يمثل التيار الإصلاحي في حزب الفضيلة السابق، ويتزعمه رجب طيب أردوغان.

وكما كان متوقعاً، ما أن أعلن رجائي كوتان عن قيام حزب "السعادة" بديلاً عن حزب "الفضيلة" المحظور، تسربت أنباء تفيد بأن المدعي العام الجمهوري صبح كاناد أوغلو بدأ يجمع الأدلة حول هذا الحزب، تمهيداً لرفع دعوى لحظره مستقبلاً. ولعل الخوف من ذلك هو الذي جعل كوتان ورفاقه يختارون مسجداً غير الذي يصلي فيه عادةً نجم الدين أرياكان، الأب الروحي للحركة الإسلامية، من أجل أداء صلاة الجمعة فور الإعلان عن تشكيل الحزب. وفي هذا الإعلان صرح كوتان أن الحزب الجديد يريد أن يكون مختلفاً عن الأحزاب السياسية الأخرى "المادية"، وسيناضل من أجل "الحريات الدينية" في تركيا العلمانية. وقال إن برنامج الحزب يتضمن أيضاً الدعوة إلى إلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء محاكم للنظر في قضايا حقوق الإنسان. هذا وقد بلغ عدد النواب الإسلاميين الذين انضموا إلى حزب السعادة 51 نائباً فقط من أصل مئة كانوا يمثلون "الفضيلة".

أما التيار التجديدي فكان، قبل الاعلان عن قيام الحزب، يتحرك بصورة جماعية وعبر أسماء شابة لها حضورها في الحقل السياسي والخدماتي ويبرز منها رئيس بلدية اسطانبول السابق رجب طيب أردوغان الذي أرغم بحكم قضائي قبل ثلاث سنوات على مغادرة العمل السياسي وموقعه في البلدية، وعبد الله غول الذي كان منافساً لكوتان داخل حزب الفضيلة، وكان أحد أركان حكومة أريكان الأساسيين، ووزير المالية السابق عبد اللطيف شينير والنائب بولنت ارينتش. وتوالت اجتماعات النواب التجديديين ويقارب عددهم الـ 46 نائباً، فيما بينهم ومع قطاعات اجتماعية كثيرة لبلورة برنامج الحزب الجديد. وقد عرف هذا التيار دفعاً قوياً مع انضمام العديد من نواب احزاب أخرى اليه، مثل ميرال أقشينير وزيرة الداخلية السابقة وعضوة حزب الطريق المستقيم، وزميلها حسين تشيليك، والنائب صادق ياقوت من حزب الحركة القومية، والنائب ارطغرل يالتشين باير من حزب الوطن الأم. ويتوقع كذلك أن يستقيل عدد من نواب حزب الوطن الأم بعد مؤتمر حزبهم في 5-6 آب 2001 لينظموا إلى تيار التجديديين "الإسلاميين".

يقول عبد الله غول:« إن وجودنا سيريح الجميع بمن فيهم العسكر. فلا يخشانا أحد. فلن تكون لنا سياسة تتكئ على الدين »، أي أنهم لن يكونوا « خطراً رجعياً » كما وصفتهم سابقاً المؤسسة العسكرية حين كانوا يعملون كحزب رفاه ثم فضيلة. ويشرح غول البعد الديني من برنامج الحزب الجديد:« نحن نحرص على أن نكون متدينين كأفراد. لكن بعد ذلك من الخطأ القطعي أن نكون ممثلية دينية أو حزباً دينياً. لن نكون حزباً دينياً ولن نكون حتى حزب المتدينين. لن نعود إلى الأخطاء، ولا نريد أن نكون "مبلغين" في السياسة بل خدماً. نريد أن نكون حزب تركيا ».

ويؤكد غول أن الحزب الجديد لن يمارس التقية في موضوع العلمانية. « نحن نؤمن بأن لا ديموقراطية بدون علمانية، كما لا علمانية بدون ديموقراطية، وتبعا لمفهومنا للعلمانية فلكل واحد حرية الإيمان، وعلى الدولة أن تكون على مسافة واحدة من كل المؤمنين. إن هذا هو أصل الحريات ».

وعن قضية الحجاب قال غول:« إننا ننظر إلى الحجاب في إطار الحقوق والحريات الأساسية. نريد حل قضية الحجاب ضمن مفهوم الحرية. لايمكن أن تقولوا أنه لا توجد مشكلة. إن الحجاب يدخل في الحريات الفردية وهو خيار عائد للمرأة، فإذا أرادت ترتديه وإذا أرادت تخلعه، هذا الموضوع لايحل بالصدام بل بالتوافق، « المرأة ليست زينة بل شريك ».

وحدد غول أولويات الحزب على أنها اقتصادية، لأنه بدون تصحيح الاقتصاد لايبقى معنى لحقوق المواطن والإنسان.« هدفنا اقتصاد سوق ذو مضمون اجتماعي »، وعن دور الدولة يقول غول:« نريدها صغيرة لكنها مؤثرة ». ورغم نفيه لاحقاً، نقل عن غول قوله إن الحزب في الماضي كان حزب الشخص، ويقصد أربكان. « مايقوله يمشي بدون نقاش ». ووصف ذلك بـ « النمط النازي » وقال إن جميع الأحزاب التركية كذلك، واليوم « نريد أن نؤسس حزبا يقدم العقل على الزعيم ».

وفي مقابلة صحفية مع زعيم حزب العدالة والتنمية، بعيد تشكيل الحزب، أعلن أنه « في خلاف حول المبادئ مع استاذه نجم الدين أربكان، وهو ما دعاه إلى تشكيل حزب سياسي جديد والانفصال عن الخط الذي لا

يزال يسير عليه حزب السعادة بزعامة رجائي كوتان. » وأضاف أردوغان: « الود السابق الذي كان يجمعنا أنا والسيد أرباكان ليس موجوداً حالياً ولا نلتقي إلا صدفةً في المناسبات، ولكنني لا أكن له أية خصومة لأنه شخصية كبيرة وقد عملنا معاً سوياً لسنوات. » وعزا أردوغان أسباب تراجع أصوات حزب الفضيلة في الانتخابات البرلمانية الماضية وتضاؤل حجم التيار الإسلامي السياسي في تركيا، إلى الجمود "الفكري" الذي أصاب الحركة وعجزها عن التأقلم مع الظروف السياسية الجديدة التي تلت الانقلاب العسكري البارد الذي أطاح بحكومة أرباكان عام 1997. وقال: « عجزنا عن التأقلم وانتاج أفكار سياسية جديدة وأصابنا جمود فكري أدى إلى تراجع شعبيتنا. ولذا كان لا بد من التجديد والتغيير. وقد لمسنا ذلك الطلب في قاعدتنا الشعبية، الأمر الذي رفضته قيادة حزب الفضيلة. » وعند تحدثه عن توجه حزبه الجديد، تجنب أردوغان وبحذر شديد استخدام مصطلح "إسلامي"، وأطلق على نفسه لقب "المحافظ الديمقراطي". و« معنى ذلك أن حزبنا يحافظ على ما لدينا من موروثات وقيم، ونحن نعمل بشكل ديمقراطي من أجل نظام ديمقراطي ينسجم مع الأنظمة الديمقراطية في العالم ولا يختلف عنها فجذورنا ثابتة ونحن قادرون على العطاء. »

أما فيما يخص العلمانية في تركيا، فقد أكد أردوغان أنه لا نية لدى حزبه في إقامة نظام ديني إسلامي في تركيا. وأكد أيضاً أنه لا توجد في تركيا خلافات بين الإسلاميين والعلمانيين، وإنما « هنالك من يحاول أن يجعل من العلمانية ديناً يفرضه على الجميع. فالإنسان لا يمكن أن يكون مسلماً وعلمانياً في الوقت ذاته، بل الدولة هي العلمانية. »

وهكذا أصبحنا أمام حالة إسلامية سياسية جديدة في تركيا، قد تدخل الانتخابات البرلمانية القادمة معبرة عن توجهات أكثر ديناميةً وأوسع شعبيةً، تطال أوسع الشرائح التركية المسلمة على اختلاف توجهاتها، لتعبر عن حالة استنهاض وإصلاح في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، لتعتبر مثالاً يُحتذى به للحركات الإسلامية في المشرق العربي.

الفصل التاسع

الإسلام السياسي الآخر

هنالك على يمين ويسار حزب الفضيلة عشرات التنظيمات الإسلامية الأصولية، السرية والعلنية، منها ما يعمل تحت الأرض، تشكل فزاعة للنظام العسكري ـ المدني التركي. ومن هذه الأحزاب والتنظيمات والحركات:

ـ حزب الإبداع: وهو عبارة عن مجموعة من العناصر تحمل شعار "النضال الإسلامي في تركيا"، وتدعي أنها الحركة الإسلامية النضالية الوحيدة.

ـ حزب الانبعاث (حزب ديزيليش)، يتزعمه سنزاني كاركوتش وهو شاعر شعبي إسلامي. تأسس هذا الحزب في 26 آذار/مارس عام 1990. وقد ورد في البندين الأولين لبرنامجه ما يُشير إلى أن "المبدأ الأساسي للحزب هو الحقيقة والعلم وهما الطريقة والنهج هو الأداة الرئيسية لبلوغ الحقيقة. ويبدو هذا الحزب الذي ى يسعى لبلوغ السلطة السياسية أشبه بناد ثقافي إسلامي.

ـ المسلمون العلمانيون: وهم عبارة عن جماعة صغيرة تعيش في غيتو خاص بها في إزمير، أعضاؤها من أصحاب المهن الحرة وأساتذة جامعات وبعض الطلاب، ويطلقون على أنفسهم أيضاً "المسلمون الاشتراكيون". يتألف "الغيتو" من أبنية هي عبارة عن مجمع أقامته تعاونيتهم الخاصة. يقر هؤلاء أنهم استفادوا من تجارب متعددة على غرار اشتراكية روبرت أوين الطوباوية، والتسيير الذاتي لتيتو. وتدعو الجماعة جميع الناس إلى تكوين هيئاتهم الجماعية الخاصة وفقاً لقواسم مشتركة. ومن جهة أخرى تشجع على الانشقاق لكي لا تبقى حياة هذه المجموعة مصطنعة ومستنفذة، وتمثل الشرعية مبدأهم الرئيسي. وهم يحترمون القوانين المرعية وبالتالي الديمقراطية والنظام البرلماني.

ـ حزب الوحدة التركي: ويمثل هذا الحزب مذهب الشيعة الإثنى عشرية في تركيا. فاز بثمانية مقاعد في مجلس النواب في انتخابات عام

1969 وحصل على 2،8٪ من الأصوات. وفي انتخابات عام 1977 حصل على 4٪.

ـ حزب الاتحاد الكبير: رئيسه محسن يازجي، وهو من القوميين الأتراك سابقاً.

ـ النقشبندية: تأسست في بخارى على يد محمد بهاء الدين النقشبندي. انتقلت إلى الدولة العثمانية عن طريق الشيخ أحمد الهندي في القرن العاشر الهجري وهي تعتمد على تربية الروح وتهذيب النفس والإخلاص لله سبحانه وتعالى. ومنذ عام 1986 اتجهت لتأييد حزب الرفاه. ومن أهم فروعها: "جماعة اسكندر باشا" التي تتخذ من مسجد اسكندر باشا في اسطانبول مقراً لها. أسس هذا الفرع الشيخ محمد زاهر كوتلو (1897 - 1980) الذي بقي لما يُقارب الثلاثين عاماً زعيماً لهذا الفرع. خلفه صهره البروفيسور محمد أسد جوشان. قاد جوشان تعاوناً وثيقاً مع نجم الدين أرباكان، بل كان من الداعمين لتأسيس حزب الرفاه عام 1983، كما لتأسيس حزب الوطن الأم بزعامة تورغتوت أوزال.وكان زعيم حزب الفضيلة الحالي رجائي كوتان من أبرز الناشطين في هذه الجماعة. كان محمد أسد جوشان من أحد ضحايا حملة العسكر ضد الجماعات الإسلامية، التي شنوها في شباط/فبراير 1997، حيث كان مضطراً للفرار من تركيا. وقد توفي (أو أغتيل) في 4 شباط/فبراير 2001 في مدينة ديبو الاسترالية، وتم دفنه في مسجد الصحابي أبي أيوب في اسطانبول، بعد أن رفض رئيس الجمهورية نجدت سيزر طلباً بدفنه في مسجد السليمانية، حيث يرقد السلطان سليمان القانوني وأكثر من 500 سخصية رفيعة المستوى عبر الخمسمائة سنة الماضية.

ـ التيجانية: تعود إلى العام 1801 ومصدرها شمال أفريقيا، تتركز نشاطاتها في أنقرة والأناضول الأوسط. وهي شيعة تنتمي أصلاً إلى النقشبندية.

ـ السليمانية: سميت بالسليمانية نسبة إلى مؤسسها سليمان حلمي تونهان. وتعتبر أن القوانين المطبقة في تركيا هي قوانين الشيطان

المستوردة. تنتشر هذه الشيعة في المحافظات الجنوبية من تركيا، لا سيما في أضنة، ومعظم أعضائها من التجار الكبار.

ـ وقف الزهراء ، وهي عبارة عن مؤسسة تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية العامة وتضم الأكراد من الجماعة النورسية الدينية ولها فروع في ديار بكر وبنول وموش وإغري. يتزعمه عز الدين يلديرم.

ـ منظمة الحركة الإسلامية. وهي تنظيم إسلامي يتزعمه عرفان تشاغري قريب فكرياً وممارسة من حزب الله التركي. بدأت هذه المنظمة نشاطها عام 1993 وكانت قد تأسست عام 1987 في مدينة باتمان (جنوب شرق تركيا). وفي العمليات التي شنتها الشرطة ضد التنظيمات الإسلامية في مستهل عام 2000، إعتقلت 250 عضواً من هذه المنظمة.

ـ منظمة "الجبهة الإسلامية لمقاتلي الشرق الأكبر". تأسست هذه المنظمة عام 1985 وتنشط في اسطانبول منذ عام 1993. وكانت قد أعلنت مسؤوليتها عن زرع عبوات ناسفة استهدفت كنائس وبارات ومراقص، وكانت الشرطة قد اعتقلت حوالي 520 من أعضائها.

ـ حزب الإسلام. ينشط في الأوساط الكردية. وهو مقرب أيضاً من حزب الله.

ـ حزب التحرير. أسسه في الخمسينات الشيخ النبهاني.

ـ اتحاد الجمعيات والجماعات الإسلامية. وهي منظمة غير شرعية تأسست عام 1984. كان يرأسها الشيخ جمال الدين قبلان، الذي توفى في 15 آيار/مايو 1995. وهنالك من يرى أن هذا التيار هو نموذج الإسلام الحركي التركي. خلف الشيخ جمال الدين على رأس الاتحاد ابنه ويدعى متين قبلان، الذي قال في تشييع والده في مدينة أرضروم أنه "سيقتفي خطوات أبيه وسيعمل على إسقاط النظام العلماني في تركيا". وهو يعيش اليوم في ألمانيا. غيرت هذه الحركة إسمها ليصبح: "دولة الأناضول الاتحادية الإسلامية"، وتتخذ هذه المنظمة من كولونيا (المانيا) مقراً لها.

ـ مجموعات راديكالية سنية تسمى "القطبية"، نسبة إلى سيد قطب.

ـ جماعة عبد الله غولين. تربط هذه الجماعة بين الاهتمام بالتعليم ونشر الأفكار الدينية. وتُدير الجماعة التي يتخطى مجال نشاطاتها تركيا:

103 مدرسة، وتُعتبر من أفضل المدارس الخاصة في البلاد، 500 من دور سكن الطلبة، 90 مؤسسة و211 شركة تجارية. ولديها قناة تلفزيونية وصحيفة و14 مجلة ومحطتي إذاعة. وأنشأت أيضاً ثمان جامعات. وفي اجتماعات مجلس الأمن القومي، يدعوا الجنرالات عادة إلى اتخاذ إجراءات ضد جماعة عبد الله غولين، معتبرين أن اعتدالها الظاهري ليس سوى خدعة. ويذكر أن هذه الجماعة، التي نشأت أصلاً من طائفة "النور"، تتبنى تفسيراً عصرياً للإسلام لا يتعارض مع مبادئ الدولة العلمانية وطموحات تركيا للإنتماء للغرب. كما أنها نجحت في كسب أنصار كثيرين من أوساط العلمانيين، الذين يرون بأنها تمثل علاجاً مضاداً للحركات الإسلامية التقليدية.

ـ رابطة أرباب العمل الإسلامية: تعتبر هذه المنظمة من مؤيدي نجم الدين أرباكان وحزب الرفاه الذي تم حله في كانون الثاني/يناير عام 1998. وكانت هذه الرابطة قد عارضت بشدة ادخال إصلاح بالنظام التعليمي كان البرلمان قد أقره في آب/اغسطس 1998، الذي نص على إقفال المرحلة الثانوية في مئات المدارس الدينية التابعة للدولة في غضون عامين. وكان المدعي العام في محكمة أمن الدولة في أنقرة نوح جيتينكايا قد طالب المحكمة، في 25 آيار/مايو 1998، حل هذه الرابطة وإرسال رئيسها إلى السجن، بتهمة قيامها بأنشطة مناهضة للعلمانية. وطالب المدعي العام بسجن رئيس هذه الرابطة أرول يارار ثلاث سنوات بتهمة "تحريضه السكان الأتراك على الكراهية الدينية"، في خطاب كان قد ألقاه الأخير في عام 1997. أما يارار فيؤكد على أنه كان قد صرح في تشرين الأول/اوكتوبر 1997، خلال اجتماع للرابطة أنه "إذا طبق المسؤولون الإصلاح في قطاع التعليم فسيفقدون رؤوسهم". ويذكر أن هذه الرابطة تضم في عضويتها أكثر من ألفي رب عمل.

ـ المولوية. هي طريقة أقرب إلى الصوفية منها للحركات السياسية. وهي طريقة أقامها جلال الدين الرومي (ولد في أفغانستان 604 هـ/ 1207م) الذي استقر، بعد تجوال طويل، في مدينة قونية التركية. ويرأس الطريقة دائماً واحد من سلالة جلال الدين ممن يعيشون في قونية ويُطلق عليه اسم "جلبي"، ويُلقب جلال الدين عادة بلقب مولانا. ترك جلال الدين

الرومي، شاعر الصوفية الأكبر، أثراً من أخلد الآثار الأدبية والصوفية في العالم وهو كتاب المثنوى، ويقع في ست مجلدات يضم 25 ألف بيت من الشعر المكتوب بالفارسية.

ـ حزب الله: وهو حزب متأثر بالثورة الإسلامية في إيران، وجد له انتشاراً واسعاً بين الأكراد والشيعة. وفي السنوات الأخيرة ذاع صيته عندما نسبت إليه عمليات عسكرية تمت ضد المصالح الصهيونية والأمريكية. كان انتشار هذا الحزب واسعاً بين الأكراد والعلويين. وكانت أعمال هذا الحزب السري، تخلق بلبلة دائمة بين تركيا وطهران. ويتألف الحزب من جناحين، جماعة المنزل، وهو الجناح الذي يتولى الدعاية للمنظمة من خلال المنشورات السرية والمقالات المنشورة حول قضايا الساعة في تركيا والعالم الإسلامي، والدعوة لاقامة نظام شبيه بنظام الحكم في إيران. والحوزة العلمية التي تقوم بالتوجيه والإرشاد وتنظيم العمليات والنشاطات المطلوبة.

أما موارد الحزب فتتألف من حصة العشر التي يجبيها من الفلاحين والمزارعين أيام الحصاد والأتاوات التي يفرضها على البعض والفديات التي يحصل عليها من عمليات اختطاف المعارضين والخصوم، إضافة إلى جمع جلود الأضاحي في عيد الأضحى.

هذا وقد شنت شعبة مكافحة الإجرام حملات مكثفة على حزب الله منذ عام 1997 وتم الكشف عن خلاياه الرئيسية ومطابعه في مغاور مدينة ديار بكر. كما أدت اعترافات أعضاء الحزب الذين ألقي القبض عليهم في كانون الأول/يناير 1999 إلى كشف المزيد من خلاياه بعد وضع اليد على الكمبيوتر المركزي للحزب والحصول على القوائم الخاصة بأعضاء الحزب وعناوينهم والكشف عن تعاونهم مع حزب العمال الكردستاني (PKK). كما استطاعت الشرطة في حملتها للبحث عن الذين اغتالوا الكاتبة الإسلامية المعتدلة قونجة كيريش، إلى الاطلاع على الخطوط العريضة الاستراتيجية لحزب الله في تركيا والذي يسعى إلى إقامة جمهورية إسلامية، على غرار إيران، واستخدام تكتيكات خاصة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات منها دعوة الضحايا هاتفياً إلى مخافر الشرطة

واختطافهم وهم في الطريق إليها، أو الظهور بمظهر رجال الأمن وأخذ الضحايا من بيوتهم مع عدم الإعلان عن عمليات الاختطاف وقتلهم خلال 45 يوماً في حال عدم دفع أتاوات أو فديات. وكانوا يستخدمون السيارات البيضاء من طراز رينو، كتلك التي تستخدمها دوريات الشرطة.

باشر مجلس الأمن القومي حملته ضد حزب الله في مطلع شهر آيار/مايو من عام 1998، حيث اعتقل 49 ناشطاً من هذا الحزب، فيما وصفه مسؤولون أمنيون أن هذه أكبر حملة تشنها حكومة يلماز على المتشددين الإسلاميين، استجابة لضغوط الجيش، الذي يعتبر نفسه حامي العلمانية. جرت هذه العملية في ديار بكر، التي صرح حاكمها أن لا علاقة لهذا التنظيم بحزب الله اللبناني، إلا بالإسم.إنه من الصعب تحديد ملامح البنية الخاصة لحزب الله التركي، بسبب سريته وعمله تحت الأرض. ويرى الرئيس السابق للاستخبارات التركية يتومان قومان أنه من المحتمل وجود أكثر من حزب واحد تحت هذا الاسم، تنشط في مناطق جنوب ـ شرق الأناضول. وفي عودة لوثائق حزب الله يتضح أن ثمة جناحين في حزب واحد؛ الأول يتزعمة فيدان غونغور إلى جانب عبد الله دالار ومنصور غوزيل. وتبعاً لتقارير وكالة الاستخبارات التركية "ميت" فإن هذا الجناح يوالي إيران، ويعمل من أجل إقامة نظام على النمط الخميني في تركيا، ويتوسل العمل المسلح للوصول إلى أهدافه. وقد يكون يعمل بالتحالف مع حزب العمال الكردستاني. وهذا الجناح هو الذي يشكل مشكلة لجنرالات مجلس الأمن القومي، لأن خطوطه مفتوحة على إيران كما على جهات أخرى.

أما الجناح الآخر فليس له شكل محدد، وقد يكون من صنيعة الاستخبارات التركية، ويتزعمه حسين ولي أوغلو، الذي قيل أن جماعته جزء من دولة المافيا. وقد جرى تصنيع هذه المجموعة لاختراق حزب الله الفعلي، خصوصاً أنهما يتواجدان في المناطق الكردية بشكل خاص. وثمة من يعتقد أن شمدين صاقيق* كان قد كشف عن جوانب من البنية

---

* رئيس الجناح العسكري السابق في حزب العمال الكردستاني، اختطفته السلطات التركية من شمال العراق وأخضعته للمحاكمة، بتهمة التخريب والخيانة العظمى، وحكمت عليه بالإعدام. إلا أن هذا الحكم كالحكم على عبد الله أوج آلان لم ينفذ بعد.

السرية لـ "حزب الله" والمجموعات التي تدور في فلكه، مثل "منظمة الحركة الإسلامية"، التي أعلنت الاستخبارات أنها اعتقلت الرأس المدبر لها وهو عرفات تشاغرجب، الذي تتهمه بتدبير عدة عمليات إغتيال.

وكانت وسائل الإعلام التركية قد أشارت، خلال الإسبوع الأول من عام 2000، إلى اختطاف أكثر من خمسين شخصاً* في اسطانبول، معظمهم من رجال الأعمال والحرفيين المنتمين إلى الجماعة النورسية الدينية. ووجهت إصابع الاتهام إلى منظمة "حزب الله" التي تشكلت في تركيا بعد عام 1980 ووجدت لها أنصاراً في مناطق شرق وجنوب شرق إقليم الأناضول من خلال تقديم المساعدات للمعوزين والفقراء.

وتعتقد دوائر الشرطة أن عدد المختطفين أكبر من العدد المعلن عنه، وساد اعتقاد حينها أن من بين المخطوفين رجالات من حزب الفضيلة والنقشبنديين وغيرهم. إلى أن تلك التنظيمات تلتزم الصمت إزاء ذلك، خلافاً لما أقدم عليه تنظيم يدعى خلف الزهراء حينما أعلن عن أسماء المختطفين من أعضائه، وذلك بعد اختطاف رئيس المنظمة عزالدين يلديرم.

أثارت المؤسسة العسكرية التركية حملية إعلامية ضد حزب الله التركي، متهمة إياه بالمسؤولية عن جميع الاغتيالات وعمليات الاختطاف، التي جرت منذ بداية عام 2000، وترافق ذلك مع شن حملة عسكرية ضد المواقع والمناطق التي يُعتقد أنه ينشط فيها، بينما كانت تجري اشتباكات

---

* في هذه الفترة، وجدت قونجة قوريش (داعية نسائية إسلامية) قتيلة بين عشرات الجثث التي صفاها حزب الله التركي، وكانت المرأة الوحيدة من عداد الضحايا. كانت كيريش قد أُختطفت في تموز/يوليو عام 1998 من شارع أمام منزلها الواقع في مدينة مرسين، ولم تبرز لاحقاً أية قرائن تدل على مصيرها، إلى أن تم العثور على جثتها المقطعة والمحروقة في حفرة عميقة في قونية على بعد 220 كم من مرسين. وكانت وحدة التحريات قد وجدت مع جثة قونجة شريط فيديو، يصور مسلسل التعذيب الذي تعرضت له على مدى أسابيع، وذكرت الصحف أن الخاطفين قد اتهموها، في إحدى حلقات التعذيب بأنها تريد أن تصبح النسخة التركية لسلمان رشدي أو تسليمة نسرين، أي أن تصبح كاتبة كافرة مصيرها القتل. ويذكر أن الناس في تركيا يصفون قونجة قوريش بـ"نسوية إسلامية". وكانت قوريش قبل أن تصبح داعية نسوية إسلامية، تنتسب لحزب الله التركي. وفي إحدى المرات توجهت إلى إيران ضمن وفد من الحزب المذكور، لكنها، كما صرحت لاحقاً، عادت خائبة من هذا الحزب، معتبرة أنه يدعو إلى الابتعاد عن الإسلام السمح، والاتجاه إلى تفسير أن الدين الإسلامي يعادي المرأة.

مسلحة بين عناصر من حزب الله والجيش التركي. ترافق ذلك مع زيارة كان يقوم بها إلى أنقرة كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني، الذي أبلغ المسؤولين فيها ضرورة التراجع عن الارتماء في حضن إسرائيل والسير وراءها، الأمر الذي يعرض العلاقات بين البلدين للخطر. وقد أعرب خرازي عن رفض بلاده لوجود عدو المسلمين التقليدي على حدودها (أي على الأراضي التركية). وأنها لن تقبل المساعي الإسرائيلية في بناء قاعدة جوية إسرائيلية على الأراضي التركية، تكون نقطة انطلاق وتهديداً للدول الإسلامية في آسيا. وفي الوقت الذي كان وزير الخارجية التركي يهدئ من مخاوف الوزير الإيراني، كان التلفزيون التركي ولعدة ساعات ينقل على الهواء مباشرة، الاشتباكات التي حصلت بين الجيش التركي وحزب الله، السابقة الذكر، في محاولة لتذكير إيران بدعمها لحزب الله*.

في هذه الأثناء، جرى الاعلان عن اكتشاف عشرات الجثث، أعلنت السلطات التركية أنها من ضحايا حزب الله، الذين كان قد اختطفهم الأخير في أوقات سابقة. ومع ازدياد عدد الموقوفين من عناصر حزب الله، توالت الاعترافات بامكان وجود مقابر جماعية أخرى.

وفي مطلع شهر آذار/مارس عام 2000، عثرت الشرطة التركية في محافظة فان (شرق البلاد) على جثة جديدة لإمام مسجد، حملت حزب الله المسؤولية عن قتله.

أثارت هذه العملية استهجاناً وغضباً شعبياً واسعاً ضد هذا الحزب، ما جعل بعض الأوساط الإسلامية المعتدلة تخشى أن يتحول هذا الغضب إلى حملة دعائية ضد الإسلام والمتدينين، خصوصاً بعدما حاولت بعض وسائل الاعلام المحلية استثمار الحادث لهذا الغرض.

---

* أشارت وسائل الإعلام التركية في تلك الآونة إلى وجود علاقة أو ضلع للمخابرات الإسرائيلية في العمليات الأمنية المكثفة التي تقوم بها قوات الأمن التركية ضد حزب الله، وأن الموساد هو الذي فجر هذه القضية في هذه الأوقات بالذات للتضليل والتشويش على أي تقارب تركي - إيراني، وبصفة خاصة بعد أن قدم وزير الخارجية الإيراني تحذيراته السابقة الذكر.

المراجع

الدوريات

- جريدة الحياة اليومية: أرشيف 1994 - 2001.
- جريدة السفير اليومية: أرشيف 1993 - 2001.
- جريدة الشرق الأوسط اليومية: أرشيف 1995 - 2001.
- مجلة النور الشهرية - لندن: أرشيف 1994 - 2001.
- جريدة الدستور اليومية: أرشيف 1996 - 1997.
- جريدة النهار اليومية: أرشيف 1996 - 2001.
- مجلة الراية: (حزيران / يونيو 1996).
- جريدة الاتحاد اليومية: أرشيف 1995 - 1996 - 1997.
- مجلة سوراقيا الأسبوعية: (3/4/1995).
- مجلة الوسط الأسبوعية: أرشيف 1995 - 1996 - 1997.
- جريدة البيان اليومية: أرشيف 1995 - 2001.
- جريدة نداء الوطن: أرشيف 1995 - 2001.
- أرشيف نشرات ايتار تاس: (الأعوام 1996 - 1997).
- جريدة الوحدوي الاشتراكي: أرشيف (1997).
- جريدة الكفاح العربي اليومية: أرشيف 1997 - 2001.
- جريدة المحرر الأسبوعية: أرشيف 1997 - 2001.
- جريدة الديار: أرشيف 1996 - 1997.
- جريدة تشرين: أرشيف 1994 - 2001.
- جريدة الثورة: أرشيف 1994 - 2001.
- جريدة البعث: أرشيف 1994 - 2001.
- جريدة الوفاق العراقية: أرشيف (1997).

- جريدة المجد الأردنية اليومية: أرشيف (1996 - 2001).
- الإذاعة الإسرائيلية: نشرة أخبار 7,00 صباحاً، تاريخ 5/4/1996.
- مجلة دراسات تاريخية: أرشيف 1985 - 1990 جامعة دمشق - سورية.
- مجلة شؤون تركية - تقرير فصلي. الأعداد (من 1 - 15) - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

الكتب:

- الأرمن عبر التاريخ - مروان المدور - مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - ط1 1982.
- العرب والعثمانيون (1516 - 1916) د. عبد الكريم رافق - بلا ناشر - دمشق - ط1 1974.
- تاريخ سورية (1908 - 1918) - د. علي سلطان - دار طلاس - دمشق - سورية - ط2 1996.
- المسألة الكردية (1917 - 1923) - م. س. لازاريف - ترجمة عبدي حاجي - دار الرازي - بيروت - لبنان - ط1 1991.
- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (الأجزاء من 1 - 8) - د. علي الوردي - دار كوفان - لندن 1991.
- أطلس المياه، الصراع والتوافق في الشرق الأوسط - فايز سارة - دار مشرق مغرب - دمشق - سورية 1996.
- الغرب ضد العالم الإسلامي (من الحملات الصليبية حتى أيامنا) - بونداريفسكي - دار التقدم - موسكو 1985.
- تركيا (حلقة ضعيفة في السلسلة الإمبريالية) - د. يورك أوغلو - ترجمة فاضل لقمان - دار ابن رشد - بيروت - لبنان 1979.
- الاسلام والغرب (آفاق التصادم) - صموئيل هاتينجتون - مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر - ط1 1995.
- الكتاب الأحمر - حول المؤامرة الإمبريالية على دجلة والفرات - إصدار لجنة الدفاع عن الرافدين - دمشق - سورية.

. تركيا (بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية) . نديم البتكين . الحقيقة برس . بيروت . لبنان . ط1 1987.

. كردستان ـ تركيا (دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية) ـ د. مجيد جعفر. مطبعة أميرال . بيروت . بدون تاريخ نشر.

. الحركة الكردية في العصر الحديث ـ مجموعة مؤلفين ـ دار الرازي ـ بيروت، لبنان . ط1 1992.

. قضية لواء اسكندرون (وثائق وشروح) . محمد علي زرقة . دار العروبة . بيروت 1993.

. الشرق الآخر. التقاليد الدينية والحداثة (باللغة الروسية). دار "علم"، موسكو. الطبعة الأولى،1983.

. الإسلام والقضايا القومية في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط (باللغة الروسية). دار "علم". موسكو، الطبعة الأولى، 1986.

. حزب الرفاه ـ الرهان على السلطة. يوسف إبراهيم الجهماني. دار حوران. دمشق. الطبعة الأولى، 1997.

. ملفات تركية. أوج آلان . تركيا والأكراد. يوسف الجهماني. دار حوران، دمشق، الطبعة الثانية، 1999.

. ملفات تركية. الحجاب والسفور في تركيا. يوسف الجهماني. دار حوران، دمشق، الطبعة الأولى، 2000.

المحتويات

صدر من سلسلة ملفات تركية

1 ـ تركيا وإسرائيل	يوسف ابراهيم الجهماني
2 ـ تركيا وسوريا	يوسف ابراهيم الجهماني وسالار أوسي
3 ـ ثرثرة فوق المياه	يوسف ابراهيم الجهماني
4 ـ أوج آلان / تركيا والأكراد	يوسف ابراهيم الجهماني
5 ـ أتاتوركية القرن العشرين	يوسف إبراهيم الجهماني
6 ـ تركيا وأمريكا	يوسف إبراهيم الجهماني وسالار أوسي
7 ـ زلزال في تركيا	يوسف إبراهيم الجهماني
8 ـ الحجاب والسفور في تركيا	يوسف إبراهيم الجهماني
9 ـ تركيا والأرمن	يوسف إبراهيم الجهماني
10 ـ الجيش في تركيا	يوسف إبراهيم الجهماني
11 ـ المؤسسة العسكرية التركية	مخلوف سليمان

صدر أيضاً عن تركيا

1 ـ الصراع السياسي في تركيا	فلاديمير دانيلوف
2 ـ حزب الرفاه ـ أرياكان	يوسف إبراهيم الجهماني

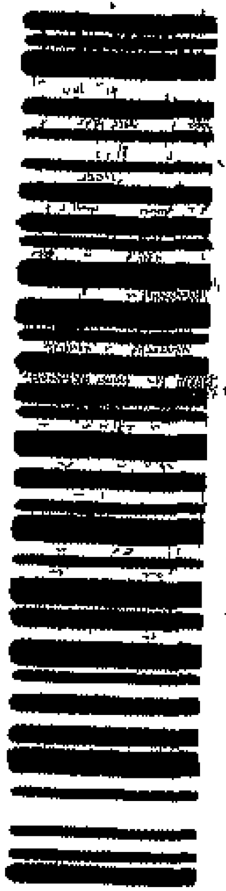
هـذه الملفات

تهتـم هـذه الملفـات بشـؤون تركيـا والأتـراك وقضايـاهم الداخلية، كما تبحث في شؤون السياسـات والعلاقـات التركيـة الخارجية مع الآخر، بدءاً من الجوار العربي وانتهاءً بأمريكا وبلدان الاتحاد الأوروبي وآسيا. ويرى الناشر أن كل كتاب من هذه السلسلة، هو مُعين، لا بد منه للمثقف العربي، ويصلح بأن يُصبح مرجعاً للسياسيين والأكاديميين، سيما المهتمين منهم بالشأن التركي.

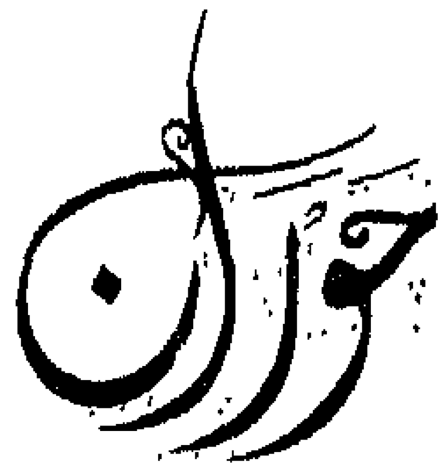
هذا الملف

يبحث في الإسلام السياسي في تركيا ـ دور الدين في سياسة البلاد. ويبحث تاريخياً في التجليات الحزبية السياسية، التي برزت وهي مؤسسة على الدين الإسلامي ـ أحزاب (النظام الوطني، الخلاص الوطني، الرفاه، الفضيلة، السعادة، العدالة والتنمية)، ودور هذه الأحزاب في حياة البلاد السياسية. كما يبحث في الأزمة والعداءات التاريخية بين الإسلام السياسي من جهة، والمؤسسة العسكرية والعلمانيين من جهة أخرى.

كما يتطرق إلى الإسلام السياسي الآخر، ذلك الذي لم يرتقِ إلى مستوى الأحزاب، أو ذلك الذي اختلط التطرف ومارس العنف







دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع

سوريا - دمشق ص.ب 32105

6713079